الطبعة الثانية

أصول النحو عند ابن مالك

السماع - القياس - العلة النحوية

الإجماع والاستصحاب - قواعد الاستدلال

تأليف الدكتور

خالد سعد شعبان

تقديم الأستاذ الدكتور

أحمد محمد كشك

أستاذ النحو والصرف والعروض

وعميد كلية دار العلوم

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

Editions Al-Adab 1923

42 Opera Square - Cairo Tel: (202)23900868

أصـــول النحـــو

عند ابن مالك

تأليف
د. خالد سعد محمد شعبان

تقديم الأستاذ الدكتور
أحمد محمد كشك
عميد كلية دار العلوم

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الآداب



دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شعبان ، سعد محمد .

أصول النحو عند ابن مالك / تأليف خالد سعد محمد شعبان؛ تقديم احمد محمد كشك

. ـ القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٩.

ص ؛ سم .

تدمك٩ ٠٧٧ ٤٦٨ ٩٧٧٩٧٨

١- اللغة العربية ـ النحو

٢- الإمام مالك ، مالك بن انس بن مالك الاصبحى ، ٧١٢ـ ٧٩٥

أ ـ كشك، احمد محمد (مقدم) ب ـ العنوان

٤١٥,١

رقم الإيداع / ٨٢٣٦ التاريخ : ٢٠٠٩/٤/٧

«تقديم»

ما كان للدرس النحوي أن يَنسَى دور عَلَم مِنْ أعْلامهِ كبير هو ابن مالكٍ صاحبُ الألفية التي غرّبَتْ وشرّقَتْ وكانتْ مجالا لِبَسْطٍ نَحْويٍّ يَحكِي كل خَالِجَةٍ مَوْجُودَة في النظام النحوي؛ فابن مالك عَلاَمَة من عَلاَمَاتِ تاريخ الدَرْسِ النحوي بألفيته ومؤلفاته.

وقد سَنَحَتِ الفرصَة في إطارٍ حَالِيّ أنْ يَتَوجَّهَ باحثٌ جاد، إلى فِكْرِ ابنِ مالكٍ الأصولي مُقَدِّمًا عَمَلاً مُركَّبًا وَاعِيًا يَحكِي أصولَ النحو عن ابن مالك رَابطًا هذه الأصول النحوية بأصول عِلْم الفِقْهِ، مُدْركًا أمْرَ الوُجود البَيْنِي في الدراسات العربية؛ فالنحوُ مَدْخلٌ إلى الفِقْه والتفسير وعلم الكلام والأدب، وهو نظامٌ تتشابكُ أمورُهُ في ظِلّ أرُومَةٍ إسلامية عَرَبيةٍ تُدْرِك علاقة الأصل بالفَرْعِ، الظاهرِ بالباطنِ. إنَّ الأستاذ خالد سعد شعبان في كتابه «أصول النحو عند ابن مالك» يُبيِّنُ بجلاءٍ لا لَبْس فيه كيف أنَّ قَواعدَ ابن مالك لا يكاد يوجد تعارضٌ بينها وبين الشواهد القرآنية، وقد كان للسماع القرآني لديه الوُضُوحُ الكامل وقد تصدى ابن مالك للدفاع عن القراءات والقراء؛ حيث وضع قواعد في نَظْمه وما ألَّفَهُ بعيدًا عن المنظومة تؤيد القراءات.

إنّ الكتاب المقدَّم يُوضِّح الدور الذي بَيَّنَهُ ابن مالك في وضع الحديث الشريف موضعه الحقيقي في إثبات القواعد النحوية الكلية، كما جَعَلَ من لُغته مادة ثَرِيَّةٍ للاستشهاد، كما يوضح هذا الكتاب الجيد استخدام ابن مالك للأصل الكبير الذي هو أساسُ أي نظامٍ علمي يَستَخلِص من مادة الاستقراء قانون القياس بكل أنماطه وتصوراته كما يقدم الكتابُ رؤية حول تصور ابن مالك لإجماع العرب وقانون استصحاب الحال.

إن هذا الكتاب يقدم رؤيةً نحوية متكاملة ما زال وُجُودها حَيًّا قائما لِعَلَم نَحْويٍّ بارز، وهو بهذا التقديم يُعْتَبر إضافة علمية في حَقْل الدراسات اللغوية يفيدُ منها الدارسون والباحثون، وأنا سعيد بقراءتي لهذا العمل الذي أتمنى لكاتبه مزيدًا من السداد والتوفيق. والله من وراء القصد.

كتبه

أحمد محمد عبدالعزيز كشك

القاهرة في غرة ذي الحجة سنة ١٤٢٦هـ

أول يناير سنة ٢٠٠٦م

تمهيد:

المبحث الأول
نبذة عن ابن مالك وآثاره

اسمه ونسبه :

هو جمال الدين[1] أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيّانى الشافعى النحوي اللغوي.

اختلف المؤرخون في اسم والده؛ فهناك من قال[2] : (عبد الله بن مالك)، وهناك من قال[3] : (عبد الله بن عبد الله بن مالك).

أما لقبه فقد قيل فيه: الطائى والجيَّانى والأندلسى؛ فالطائى:نسبة إلى قبيلة (طيىء). قال ابن غالب[4]: ومنزل طيىء بقبليّ مرسية".

والجيانى: نسبةً إلى مدينة (جيّان) إحدى مدن الأندلس، قال ياقوت[5]: "جيَّان بالفتح ثم التشديد، وآخره نون: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكورة البيرة... في شرقى قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا".

---

(١) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات للصفدي (٣/ ٣٥٩)، طبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٤٥٤)، البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٢٦٧)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (٢/ ١٨٠ - ١٨١). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ١٣٠). نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري (٢/ ٤٢١). تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (٥/ ٢٧٥). الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٣)، طبعة: دار العلم للملايين.

(٢) انظر نفح الطيب (٢/ ٤٢٧).

(٣) معجم البلدان (٥/ ١٠٧).

(٤) معجم البلدان (٢/ ٢٢٦).

(٥) صفة جزيرة الأندلس للحميري (ص / ٧٠).

وقال الحميري[1]: "جيان - مدينة بالأندلس كثيرة الخصب، بها جنات وبساتين، ومزارع...".

والأندلسي: نسبة إلى الأندلس - بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام-[2] .

مولده ونشأته :

اختلف المؤرخون في سنة ولادة ابن مالك، وأغلب المصادر[3] تنص على أن مولده كان سنة ٦٠٠ هـ.

وقد نشأ ابن مالك مولعًا بالعلم، وأقام فترة في الأندلس تلقّى العلمَ فيها على يد علماء، منهم[4] : ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى (ت ٦٢٨ هـ). وقرأ كتابَ سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى (ت ٦٩٨ هـ).

وحضر مجلسَ أبى على الشلوبين ثلاثة عشر يومًا، وقيل عشرين يوما، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار[5] .

رحلته إلى المشرق :

حدثت فتن واضطرابات في بلاد الأندلس فرحلَ ابنُ مالك إلى المشرق، قال ابن طولون الصالحي[6] : " إنه رحل إلى الحجاز وتردد في البلاد الشامية، فسكن

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٥٧).

(٢) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (٥/ ٢٧٥)

(٣) البداية والنهاية (١٣/ ٢٨٣). معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٠/ ٢٣٤). شذرات الذهب (٥/ ٣٣٩).

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ١٣١)

(٥) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٤٢١)

(٦) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، لابن طولون الصالحى (٢/ ٣٩٣).

بحلب وحماة، ثم انتهى آخرًا إلى دمشق".

وقال ابن الجزري[1] : " إنه قدمَ دمشقَ، ثم توجَّهَ إلى حلب فنزل بها، وبحماة، وأخذ عنه بهذين البلدين، ثم قدم دمشقَ مستوطنًا".

شيوخه

من أهم شيوخه :

١- ثابت بن خيار الكلاعي[2] (ت ٦٢٨هـ)، وكان نحويًا مقرئًا، أخذ عنه ابن مالك القراءات والنحو في الأندلس.

٢ - أبو صادق: الحسن بن صباح[3] المخزومى المصرى (ت ٦٣٢ هـ).

٣ - ابن أبى الصقر: نجم الدين[4] أبو الفضل مكرم بن محمد بن حمزة القرشى (ت ٦٣٥هـ).

٤ - أبو الحسن السخاوي[5] (ت ٦٤٣هـ)، أخذ عنه ابن مالك في دمشق العربيةَ والقراءات.

٥- ابن يعيش : موفَّق الدين يعيش بن علىّ بن يعيش النحوي الحلبى (ت٦٤٣هـ) قال ابن الجزري[6]: " لَمَّا دخلَ ابنُ مالك حلب لازم حلقةَ ابن يعيش".

٦ - أبو على الشلوبين: عمر بن محمد أبو على الإشبيلى الأزدى (ت ٦٤٥هـ).

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨٠).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨٠ – ١٨١).

(٣) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٤) العبر للذهبى (٣/ ٢٢٥).

(٥) غاية النهاية (٢/ ١٨٠ – ١٨١).

(٦) غاية النهاية (٢/ ١٨٠).

٧ - ابن عمرون: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي النحوى (ت ٦٤٩هـ)، قال الصفدي[١]: "وجالسه الإمام جمال الدين بن مالك".

*** تلاميذه :**

اشتهر من تلاميذ ابن مالك:

١ - محيى الدين النووي[٢]: يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ).

٢ - شمس الدين[٣] محمد بن عباس بن جعوان (ت ٦٨٢ هـ).

٣ - بدر الدين[٤] محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المشهور بـ (ابن الناظم) (ت٦٨٦ هـ).

٤ - شمس الدين محمد بن أبى الفتح البعلى (ت ٧٠٩ هـ)، قال السيوطي[٥] : "قرأ النحو على ابن مالك، وبرعَ فيه، ولازمَه".

٥ - أبو الحسن على[٦] بن إبراهيم بن داود بن العطّار الدمشقى (ت ٧٢٤هـ).

٦ - شهاب الدين[٧] أبو الثناء محمود بن سليمان الحلبى (ت ٧٢٥هـ).

٧ - القاضي[٨] بدر الدين بن جماعة الكنانى الحموى (ت ٧٣٣هـ).

---

(١) الوافى بالوفيات (١/ ١٩٧).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٦٠).

(٣) بغية الوعاة (١/ ٢٢٤).

(٤) الوافى بالوفيات (١/ ٢٠٤).

(٥) بغية الوعاة (١/ ٢٠٧).

(٦) شذرات الذهب (٦/ ٦٣).

(٧) شذرات الذهب (٦/ ٦٩).

(٨) فوات الوفيات (٣/ ٢٩٧).

* **مكانته العلمية :**

بلغ ابن مالك الغاية في علوم اللغة، ومما قيل فيه: "كان إمامًا في القراءات، وعالمًا بها، وصنَّفَ فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى"[1]، "وأما[2] النحو والتصريف فكان ابن مالك فيهما بحرًا لا يُشق لُجُه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية".

وقد قال عنه الذهبي[3]: "تصدَّرَ لإقراء العربية، وصرف همته لإتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين وكان عالما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها...".

"وكان[4] نظمُ الشعر سهلاً عليه، رجزه، وطويله، وبسيطه، وغير ذلك".

* **وفاته :**

مات ابن مالك بدمشق في ثانى عشر سنة٦٧٢هـ، وهناك شبه إجماع من المؤرخين[5] على صحة هذا التاريخ.

وصُلِّى عليه بالجامع الأموي[6]. ودُفِنَ بسفح قاسيون، في تربة القاضى عز

---

(١) نفح الطيب (٢/ ٤٢٢).

(٢) السابق نفسه.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبى (٣٢/ ٢٣)، شذرات الذهب (٥/ ٣٣٩).

(٤) العبر للذهبى (٥/ ٣٠٠). طبقات السبكى (٨/ ٦٧).
بغية الوعاة (١/ ١٣٤).

(٥) غاية النهاية (٢/ ١٨١).

(٦) نفح الطيب (٢/ ٤٢٦).

الدين بن الصائغ، وقال يحيى العجيسى[1]: "في تربة ابن جعوان".

* **آثاره[2] :**

أهم كتبه النحوية :

١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع) ضمن شرح التسهيل.

٢ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع) تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون.

٣ - الكافية الشافية (مطبوع) ضمن شرح الكافية الشافية.

٤ - شرح الكافية الشافية

(مطبوع) تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي.

٥ - عمدة الحافظ وعدُّة اللافظ

(مطبوع) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري.

٧ - الخلاصة (الألفية) (مطبوعة).

٨ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

(مطبوع) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، وحققه أيضا الدكتور طه محسن.

٩ - تنبيهات ابن مالك (مخطوطة رقم ٢٣٤٧ - السقا. ورقم ٣٨٣٣ - نحو مكتبة الأزهر).

١٠ - سبك المنظوم وفك المختوم. وهي[3] رسالة في النحو (برلين ٦٦٣٠).

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ورد ذكر هذه المؤلفات في غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨١)، بغية الوعاة (١/ ١٣٢ - ١٣٤)، ونفح الطيب (٢/ ٢٢٥)، تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (٥/ ٢٩٣).

(٣) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان (٥/ ٢٩٤).

* **أهم الكتب الصرفية واللغوية :**

١١ – تصريف ابن مالك (مخطوطة رقم ٥٠٠٥هـ – دار الكتب المصرية).

١٢ – شرح تصريف الأفعال، المأخوذ من كافيته.

١٣ – لامية الأفعال (مطبوع).

١٤ – شرح لامية الأفعال (مطبوع).

١٥ – إيجاز التعريف في علم التصريف (مخطوطة).

١٦ – منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء (مطبوع).

١٧ – الاعتماد في نظائر الظاء والضاد (مطبوع) تحقيق ناصر حسين على.

١٨ – تحفة المودود في المقصور والممدود (مطبوع).

١٩ – شرح تحفة المودود في المقصور والممدود (مطبوع).

٢٠ – أرجوزة الإعلام بمثلث الكلام[١]. مخطوطة الأسكوريال ثان ١٤١١ رقم ٣.

٢١ – النظم الأوجز فيما يُهمَز وما لا يُهمَز (مطبوع).

٢٢ – ثلاثيات الأفعال (مخطوطة ١٨٦ صرف دار الكتب المصرية).

٢٣ – إكمال الإعلام بتثليث الكلام (مطبوع).

٢٤ – شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد (مخطوطة ٥٨٣٠ دار الكتب).

٢٥ – شرح النظم الأوجز فيما يُهمَز وما لا يُهمَز (مطبوع).

* **كتب القراءات :**

٢٦ – القصيدة المالكية في القراءات السبع (مخطوطة ٢٣٠٣٥ ب [ص ٢٠-٣٢]. دار الكتب المصرية).

٢٧ – اللامية في القراءات.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٥/ ٢٩٥).

المبحث الثانى

أصـول النحـو

ثمة مفهومان للأصول عند النحاة:

الأول: يعنى القواعد الأساسية في النحو.

الثانى: يعنى الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التى قام عليها علم النحو.

ففى فترة من الفترات المبكرة من مراحل هذا العلم عُنِىَ بالأصول القواعدُ المستنبطة مما اطَّرد في كلام العرب. فمِن أقدم الكتب التى وصلتنا كتاب أبى بكر ابن السراج، وهو بعنوان (الأصول في النحو)؛ ولكنه في الحقيقة كتاب قواعد، أشار إلى أصول النحو فيه إشارةً عابرة.

والذى يعنينا في هذه الدراسة هو علم أصول النحو الذى يدرس الأصول المنهجية التى قام عليها علم النحو، وقد عرَّفه الأنبارى بأنه "أدلة[1] النحو التى تفرَّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملتُه وتفصيله".

وبرغم أن هذا العلم قد جاءت المحاولات فيه متأخرةً عن نشأة النحو إلا أن تطبيق مبادئه قديم قِدَم النحو نفسه، قال أحد الباحثين[2]: "أصول النحو من حيث هى مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس، وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصولٍ إن لم تكن مكتوبة فهى معلومة مقرَّرة يرجع إليها النحاة، فتقسيم النحاة العرب إلى قبائل متباينة في

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنبارى (ص/ ٨٠) تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية.

(٢) أبو البركات الأنبارى ودراساته النحوية، للدكتور فاضل صالح السامرائى (ص/ ١٥٤)، الطبعة الأولى، بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

الفصاحة منها ما يُقبل كلامه، ومنها ما يُرد، وامتحان العربى لقبول كلامه أو رفضه، والقياس ومقدار النصوص التى يخوّل القياس عليها، وتضعيف النصوص وتشذيذها، كل ذلك من صميم علم أصول النحو، وكتابُ سيبويه ملىء بهذه الأصول".

وهذا هو كتاب سيبويه من أوائل كتب النحو تأليفًا قد بُنيت قواعده على هذه الأصول المنهجية، على نحوٍ يتَّضِح لنا مِن خلال إحدى الدراسات المعاصرة(١).

ومن محاولات هذا العلم المبكِّرة ما أورده ابن السراج في أصوله من إشارات إلى العلة وغيرها من أصول النحو. ومن ذلك أيضًا كتاب (الإيضاح في علل النحو) للزجاجى، وقد فصَّل فيه صاحبه الحديث عن العلل.

ثم مضى هذا العلم قُدُمًا وتطوَّر على يد ابن جنى الذى يقول(٢): "فكانت مَسافِر وجوهه - أى أصول النحو - ومَحاسِرُ أذرُعِه وسوقِه تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره، وتجىء إلىَّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وتُرينى أن تغريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخلجه، فضلاً عن اقتحام غماره ولُجَجه إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه، وذلك أنّا لم نجد أحدًا من علماء البلدين تعرَّضَ لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبى بكر فلم يُلْمِم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به".

وقد تعرَّض ابنُ جنى (ت ٣٩٣هـ) بالدراسة لكثير من مباحث هذا العلم

---

(١) انظر كتاب (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) للدكتورة خديجة الحديثى، مطبوعات جامعة الكويت رقم٣٧.

(٢) الخصائص، لابن جنى (١/ ٢) تحقيق الأستاذ محمد على النجار - المكتبة العلمية.

فتحدث عن السماع والقياس والعلة والإجماع، وغير ذلك.

ومن نماذج الأصول عنده :

- الشيء[1] إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه.
- إذا ضَعُفَ[2] الشيء في القياس وشذَّ في الاستعمال، فهو مرذول مطروح.
- للإنسان[3] أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يَلْوِ بنصٍ، أو ينتهك حُرْمة شَرْعٍ.
- الفروع[4] إذا تمكَّنت قويت قوةً تُسوِّغُ حَمْلَ الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.
- الإجماع[5] إنما يكون حُجَّة إذا أعطاك خَصْمُكَ يده ألاّ يخالف المنصوص والمَقِيس على المنصوص، فأما إن لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه.
- ليس[6] لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها.
- إذا قَلَّت[7] إحدى اللغتين جدًّا، وكثرت الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما

---

(١) الخصائص (١/ ٩٩).

(٢) الخصائص (١/ ٩٨ - ٩٩، ١٢٦).

(٣) الخصائص (١/ ١٨٩).

(٤) الخصائص (١/ ١٨٤).

(٥) الخصائص (١/ ١٨٩).

(٦) الخصائص (٢/ ١٠).

(٧) السابق نفسه.

روايةً، وأقواهما قياسًا.

- الشيء[1] قد يُحمَل على نقيضه، كما يُحمل على نظيره.

ولابن[2] جنى حديث مستفيض عن العلل، فقد توسَّع فيها على نحوٍ لم يُسبَق إليه.

وقد لاحظ ابنُ جنى وجود علاقة بين أصول النحو وأصول الفقه؛ فربط بين العلمين، وأشار إلى ذلك بقوله[3]: "وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنما يَنْتَزِعُ أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه".

قال الدكتور أحمد علم الدين معلّقا[4]: "فأصحاب ابن جنى من النحاة أخذوا عللهم من كتب هذا الفقيه الحنفى، وانتزعوها منه بالملاطفة والرفق". فالدكتور علم الدين يرى أن النحويين كانوا ينتزعون العلل من كتب الفقهاء أمثال محمد ابن الحسن. وليس هذا هو المقصود من كلام ابن جنى؛ فكلمة (أصحابنا) في كلامه تعنى (فقهاء الحنفية) وليس النحاة. وإنما أراد ابن جنى بهذه المقولة أنه "فعل في كتاب الخصائص ما كان يفعله الفقهاء المتأخرون في كتبهم، فكما أنهم عمدوا إلى الأحكام المنثورة في كُتُب محمد بن الحسن وجمعوها وعرضوها على شكل قوانين انتزع هو الآراء المنثورة في كتب النحو القديمة من العلل

---

(١) الخصائص (٢/ ٣١١-٣١٢، ٣٨٩).

(٢) انظر الخصائص (١/ ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٤، ٦٧، ٨٧، ١٠٠، ١٠١، ١١١، ١٤٥، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦،١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٧، ٣٦١).

(٣) الخصائص (١/ ١٦٣). ومحمد بن الحسن هو صاحب أبى حنيفة، فقيه مؤلف (ت ١٩٨ هـ).

(٤) في أصول العربية، الدكتور أحمد علم الدين الجندى (ص/ ٣).

والأقيسة"[1].

ثم جاء الأنبارى، وأفرد هذا العلم برسالتين[2]؛ الأولى هى «الإغراب في جدل الإعراب»، والثانية هى «لمع الأدلة في أصول النحو».

وإذا كان ابن جنى لم يضع تعريفًا لهذا العلم برغم كثرة حديثه عنه فإن الأنبارى قد عرّفه بقوله[3]: "أصول النحو: أدلة النحو التى تفرَّعَت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه: أدلة الفقه التى تنوَّعَت عنها جملته وتفصيله" وبيَّن الفائدة من ورائه فقال[4]: "وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يَفَاع الاطلاع على الدليل، فإن المُخلِد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأحيان عن عوارض الشك والارتياب".

وقد ربط الأنباري[5] هو الآخر بين أصول النحو وأصول الفقه في أكثر من موطِن، من ذلك أن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين سألوا الأنبارى أن يلخص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويى البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنِّف في علم العربية على هذا الترتيب.

والأنبارى يرى أن بين أصول النحو وأصول الفقه من المناسبة ما لا يخفَى؛

---

(١) أصول النحو العربى، الدكتور محمد خير الحلوانى (ص/ ٧)، الناشر الأطلسى.

(٢) الرسالتان في كتاب واحد، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو (ص/ ٨٠).

(٤) السابق نفسه.

(٥) مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

"لأن النحو[1] معقول من منقول، كما أن الفقهَ معقولٌ من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما".

فإذا ما وصلنا إلى السيوطى وجدنا هذا العِلْم قد بلغ مرحلة الاستواء على يديه؛ حيث إنه صنفَ في هذا العلم كتابًا جمع فيه ما تشتت من كلام المتقدمين، ووسمه بـ (الاقتراح في علم أصول النحو)، وفى حقه يقول[2]: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علمٍ لم أُسبَق إلى ترتيبه، ولم أُتقدم إلى تهذيبه، وهو (أصول النحو)، الذى هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتبهم".

وقد عرَّف السيوطى أصولَ النحو فقال[3]: "أصولُ النحو علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيثُ هى أدلته، وكيفيةُ الاستدلال بها وحالُ المستدل".

وإذا كان ابن جنى يرى أن أدلة النحو ثلاثة: سماع، وإجماع، وقياس، والأنبارى يرى أنها ثلاثة أيضا: نقل، وقياس، واستصحاب حال، فإن السيوطى قد جمع بين القولين وجعلها أربعة، فقال[4]: "وأدلة النحو الغالبة أربعة؛ قال ابن جنى في الخصائص" أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحابَ، ولم يَذْكَر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأىُ قومٍ، وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب".

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص/ ٨٩) للأنبارى، تحقيق أبى الفضل. الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٣).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى (ص/ ٢).

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٥).

(٤) السابق نفسه.

الفصل الأول

السماع

السماع هو أول أصول النحو، وأكثرها أهمية، ويُقصد به كل ما ورد من الأساليب الفصيحة المنقولة نقلاً صحيحًا عن العرب.

وقد سماه الأنبارى النقل، وعرّفه بأنه[1]: "الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القِلّة إلى حدّ الكثرة".

والناظر في هذا التعريف يجد أنه قد وصف الكلام العربى بالفصاحة، وبصحة النقل والتواتر.

فأما (الفصاحة) فهى متحققة في كل أنواع النقل؛ فالقرآن الكريم في أعلى مراتب الفصاحة، وهو النص المجمَع على الاحتجاج به في اللغة والنحو وغيرهما، ويليه الحديثُ النبوىُّ الشريف، ولا يمتري أحد في أن النبى ﷺ أفصح مَن نطق بالضاد. وكلام العرب الشعرى والنثرى في الدرجة التى تلى الحديث النبوى، وقد اعتنى علماء اللغة والنحو بوضع معايير للقبائل التى تؤخذ عنها اللغة، كما حَدَّدوا فترة الأخذ.

وأما اشتراط (صحة النقل) في كلام الأنبارى، فهذا يندرج تحت شروط قبول الرواية، وفيه شقان:

أ – دراسة السند. ب – دراسة المتن.

وإنما تكون دراسة السند من حيثُ معرفة عدالة الرواة واتصال السند، وهل به شذوذ أو علة، أو غير ذلك.

وقد اهتم النحاة واللغويون بهذا الجانب – وِفْقَ ما تقتضيه دراسة اللغة –

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو (ص/ ٨١). الإغراب في جدل الإعراب (ص/ ٤٥).

فالإسناد شائع في كتب النحو واللغة؛ ككتاب سيبويه، وكتاب الكامل للمبرد[1] وغيرهما.

على أن النحاة قد أولَوْا كبيرَ عناية بفحص المتون ودراستها دراسةً واعيةً حريصة على وضع معيارية لغوية صحيحة، تقوم على الجادة، من نماذج ذلك تعقبُ ابن أبى إسحاق[2] للفرزدق في قوله[3] :

وعضُّ زمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

حيث سأله قائلا: على أى شيء رفعت مجلفا؟ فأجاب الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا.

وقد كان البصريون أوفر حظًا في هذا المضمار من الكوفيين، يقول أحد الباحثين[4]: " والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حسًا من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق اللغة وأسرارها...".

وأما وصف الأنبارى للكلام العربى بأنه الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة، فهذا هو ما يُعْرَف بالتواتر بالنسبة للسند، وبالاطراد بالنسبة للمتن، قال الأنباري[5]: "اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقَلة إلى حدٍّ لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقَلة لغة القرآن، وما

---

(١) يقول المبرد مثلا في الكامل: "حدثنى العباس بن الفرج الرياشى، قال حدثنى الأصمعى قال: قيل لأعرابى وهو المنتجع بن نبهان: ما السَّميدَع؟ فقال: السيد الموطأ الأكناف". الكامل (١/٨).

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء السفر الأول (ص / ٢١)

(٣) ديوان الفرزدق (ص / ٥٥١ – ٥٥٦). البحر المحيط (٢/ ٢٦٦) طبعة دار الفكر.

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف (ص / ١٦٣) طبعة دار المعارف.

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو (ص / ٨٤ – ٨٥). المزهر في علوم اللغة للسيوطى (١/ ١١٤) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، طبعة دار التراث – ط : ثالثة.

تواتر من السنة وكلام العرب. فإنهم انتهوا إلى حدٍّ يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب، وذهب قومٌ إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين...".

وفى الحقيقة أن هذا الكلام أميل إلى علم الحديث منه إلى علم النحو، فعلماء الحديث هم الذين تتبعوا طرق الأسانيد المختلفة وأثبتوا المتواتر منها، ونصوا عليه، على نحو لم نجده عند النحاة؛ وذلك لأن " دعوى(١) التواتر في اللغة والنحو أمر متعذّر".

فإذا ما ذهبنا إلى السيوطى وجدناه يعرف السماع بقوله(٢): " أعنِى به ما ثبتَ في كلام من يوثَق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلامَ نبيه ﷺ وكلامَ العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدِين".

ففى هذا التعريف اكتفى السيوطى باشتراط الفصاحة في الكلام المروىّ، ثم عمد إلى ذكر أركان السماع.



(١) المزهر في علوم اللغة (١ / ١١٥).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص / ١٧).

المبحث الأول
القرآن وقراءاته

موقف النحاة من القرآن وقراءاته :

عرضت دراسات كثيرة هذا الموقف، وهى ذات قاسم مشترك فهى تعرض موقف النحاة النظرى، ثم تتبع ذلك بمآخذ عليهم عند التطبيق.

فأما عن الموقف النظرى فنجده مُمَثَّلاً في أقوال بعض الأئمة:

- يرى سيبويه[١] (ت ١٨٨هـ) أن القراءة لا تُخَالَف؛ لأن القراءة سُنَّةٌ.

- ويقرر الفراء[٢] (ت ٢٠٧هـ) أن القرآن الكريم أَعْرَبُ وأقوى في الحجَّة من الشِّعْر.

- ويحكى أبو عمرو الزاهد[٣] في "كتاب اليواقيت" عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ) قوله: "إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضِّل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى".

- ويقول ابن فارس: نَـزَلَ القرآن بأفصح اللغات"[٤].

- وجاء عن الزجاج (ت ٣١٠هـ) أن : "القرآن مُحكَم لا لَحْنَ فيه، ولا فيه

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ١٤٨). تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة الخانجى.

(٢) معانى القرآن للفراء (١/ ١٤) تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى (٤/ ٨٧)، طبعة دار الفكر، الطبعة الثانية.

(٤) الصاحبى في فقه اللغة (ص ٢٦) بدران للطباعة - بيروت.

شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب"[1]. "والرواية عن النبى ﷺ وأصحابه والسلف وقُرَّاء الأمصار بما يجوز في النحو واللغة، وما فيه أفصح مما يجوز، فالاتباع أولي"[2].

- وذكر ابن خالويه[3] إجماع الناس على أنَّ اللغة إذا وردتْ في القرآن فهى أفصح مما في غير القرآن، وأنه لا خلاف في ذلك.

- وأما النحاس فيُصَرِّح في تعقيبه على قراءة[4]: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَمٌ ﴾ - بفعلين ماضيين - بأن "الديانة تُحَظِّرُ الطعن على القراءة التى قرأ بها الجماعة. ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا من النبى ﷺ وقد قال - عليه السلام -: أُنْزِل القرآن على سبعة أحرف..."[5].

- وجاء عن ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) أن لغة القرآن أفصح اللغات[6]".

- ويقول صاحب البحر المحيط (ت ٧٤٥هـ): "هذه القراءاتُ كلها صحيحة، ومَرويَّةٌ ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ ولكلٍّ منها وجهٌ ظاهرٌ حسَنٌ في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة[7]".

- وذكر البغدادي[8] أن كلامه - عزَّ اسمُه - أفصحُ كلامٍ وأبلغه.

---

(١) معانى القرآن للزجاج (٢/ ٨١ - ٨٢)، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى.

(٢) معانى القرآن للزجاج (٤/ ٢٨).

(٣) المزهر في علوم اللغة للسيوطى (١/ ٢١٣).

(٤) البلد آية : (١٣، ١٤). إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٤٣٩).

(٥) إنباه الرواة للقفطى (٣/ ٢٢٨). بغية الوعاة للسيوطى (ص/ ٢٨٢).

(٦) سر صناعة الإعراب لابن جنى (١/ ٣١٨).

(٧) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى (٢/ ٢٦٥).

(٨) خزانة الأدب للبغدادى (١/ ٩)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثانية.

- وأخيرًا يرى صاحب الاقتراح[1] (ت ٩١١هـ) أن كل ما ورد أن القرآن قُرِئ به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواترًا، أم آحادًا، أما شاذاً.

فهذه جملةٌ من أقوال بعض أئمة النحو توضِّحُ الموقفَ النظرى للنحاة من القرآن الكريم وقراءاته. وفيه يضع النحاةُ القرآن الكريم في موضعه اللائق به، ويُقَرِّرون أن النص القرآنى أفصحُ نصوص اللغة على الإطلاق. ولكن هذه الموافقة لا تستمر طويلا، فسَرْعَان ما يتغير هذا الموقف عند التطبيق، وذلك حينما تصطدم قواعدهم مع بعض الآيات القرآنية.

وهناك بعض المآخذ على النحاة من ذلك:

(١) قلة الشواهد القرآنية بالنسبة للشواهد الشعرية :

كثيرًا ما نجد النحويين يفزعون إلى الشعر، ويُعوِّلون عليه في إثبات القواعد، وقد جعلوه مصدرًا لاستقاء جُلّ شواهدهم، وهذا على حساب النثر بصفة عامة، والقرآن الكريم بصفة خاصة. يقول الدكتور عبد الجبار النايلة: "إن المآخذ على النحويين جميعًا في شواهدهم هو اعتمادُهم الزائد على الشعر دون النثر في الاستشهاد به في تقعيد القواعد... حتى يجد المرء - في بعض الأحيان - أن أساس استشهادهم على القاعدة النحوية أبيات، أو بيت، بل وحتى شطر بيت شعرىّ لاغير، فمهما كانت الأسباب التى دعت النحويين إلى هذا، فهم غير معذورين..."[2].

وإذا ما قورنت شواهدُ الشعر بالنسبة لشواهد القرآن في أحد كتب النحو نجد أنه غالبًا ما تكون الكثرة للشعر، وخيرُ شاهد على ذلك كتاب سيبويه،

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى (ص/ ٤٨).

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو (ص/ ١٣١)، الناشر: جامعة بغداد سنة ١٩٧٥م.

فالمطالعُ لفهارس الكتاب[1] التى أعدها الشيخ عبد السلام هـارون يجد أن شواهد الشعر تربو على ألف وخمسين شاهدًا، في حين أن شواهد القرآن بقراءاته لا تصـل إلى أربعمائة شاهد.

وقد لاحظت إحدى الباحثات اعتماد سيبويه على الشعر في الاستشهاد أكثر من اعتماده على القرآن وعللت لذلك بقولها: "وذلك لأنه قصد أولا استنباط

---

(١) انظر جزء الفهارس من الكتاب – تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة.

وقد عرض الدكتور النايلة أسباب اهتمام النحاة بالشعر دون النثر، فذكر من ذلك:

- المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.
- احتجاج الفقهاء بالشعر في تفسير وتوضيح مفردات القرآن.
- قلة النثر الذى وصل النحاة عن العصر الجاهلي.
- أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بشعرهم نظرة تقرب من التقديس. انظر (الشواهد والاستشهاد ص/ ٣٢ – ٣٣).

وذكر الدكتور إبراهيم أنيس من هذه الأسباب:

- أن رواية الشعر أدق من رواية النثر.
- أن تذكُر المنظوم أيسر من تذكُر المنثور.
- أن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروىّ من النثر (انظر مدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومى (ص/ ٣٢٨).

كما ذكر الدكتور مصطفى عبد العليم من هذه الأسباب: كثرة ما قيل من الأشعار بالمقارنة بكتاب الله، حيث يقول: "فأما سيبويه فلا نسلم أن نسبة الثلاثمائة آية التى استشهد بها قليلة، فإن نصوص القرآن كلها بالنسبة إلى نصوص الشعر العربى انقديم قليلة، ومن الطبيعى أن تُسْفِر نتائج الاستقراء الصحيح عن كثرة شواهد الشعر عن شواهد القرآن لكثرة النصوص الشعرية".

رسالة أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربى، أطروحة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم (ص/ ٨٤) جامعة القاهرة.

قواعد العربية ونحوها باستقراء ما لديه من تراث فصحائها، ووصولاً إلى فهم القرآن الكريم؛ أعنى أنه حاول غالبًا ألاّ يقحم النظر في إعراب القرآن إلا بعد أن يصح له العلم بقواعد اللغة التى نزل بها".

وهناك بعض المسائل التى استُشْهِد عليها بالشعر وحده دون النثر، من ذلك أن الدكتور محمد حماسة[1] عبد اللطيف عندما قام بحصر هذه المسائل في كتاب من أهم كتب النحو، وهو كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنبارى وجد أن المسائل التى استدلَّ بها البصريون بالشعر فقط بلغت خمس عشرة مسألة، والمسائل التى استدل بها الكوفيون بالشعر وحده بلغت أربعًا وثلاثين مسألة.

٢ – رفض بعض القراءات القرآنية والطعن فيها:

ذكر السيوطى إجماعَ النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تُخَالِف قياسًا معروفا، بل وإذا خالفت قياسا معروفًا يُحتج بها في ذلك الحرف بعينه دون القياس عليها، وفى ذلك يقول: "أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً أكان متواترًا أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفا، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُز القياس عليه..."[2]

وهذا القول فيه تعميمٌ، فثمَّة نحاة رفضوا بعض هذه القراءات وطعنوا فيها، يقول الدكتور محمود نحلة بعد أن ذكر رفض النحاة لبعض القراءات وحملهم على القراء: "ولعله قد وضح الآن أن ما زعمه السيوطى من إطباق الناس على

---

(١) انظر الضرورة الشعرية في النحو العربى للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (ص/ ٥٧١).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ١٤ – ١٥).

الاحتجاج بالقراءات الشاذة أمرٌ فيه نظر"[1].

وتقول الدكتورة خديجة الحديثى:" ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة[2]".

هذا ولا يكاد يَسلَم أحدٌ من النحاة المتقدمين من الطعن في بعض القراءات وتضعيفها، يقول الدكتور شعبان صلاح: "والذى يلفت الانتباه حقًّا أنك لا تكاد تجد نحويًا تعرَّضَ للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابًا أو احتجاجا دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن، وأن يطعن في بعضها الآخر، أو يتَّهِمَ بعضَ القراء بعدم الدراية، وإن كانوا من أهل الرواية. وإن اختلف التهجم والطعن بين العنف والرفق والكثرة والقلة"[3].

على أنَّ رَفْض النحاة للقراءة ينقسم إلى رفض مباشر، وفيه يصرِّح النحوى بخطأ القراءة، ورفض غير مباشر يعرض فيه النحوى لرأى المانعين للقراءة دون أن يذكر رأيه. وهذه الطريقة الأخيرة تنطبق على سيبويه، فقد جعلها دَيْدَنه، فهو لا يطعن في القراءة طعنًا صريحًا، وإنما يذكرها، ثم يُتبع ذلك بتضعيف القاعدة التى جاءت عليها، أو يذكر رأى شيوخه المضعِّفين القراءة أو يقرر القاعدة التى تصطدم معها القراءة.

يقول الدكتور محمود نحلة: "من الممكن القول بأن معارضة سيبويه لبعض

---

(١) أصول النحو العربى للدكتور محمود نحلة (ص/ ٤٣)، الناشر: دار العلوم العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه تأليف الدكتورة خديجة الحديثى (ص/ ١٣٨-١٤١) مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، سنة١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٣) موقف النحاة من القراءات القرآنية للدكتور شعبان صلاح (ص/ ٨٧) رسالة ماجستير، بمكتبة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

القراءات هى معارضة غير صريحة[1]".

فمثال تضعيفه اللغة التى وردت عليها القراءة: قراءة النصب في قوله تعالى[2] ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا ٱلسَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ بنصب سواء.

قال: "واعلم أن ما كان في النكرة رفعًا غير صفةٍ، فإنه رفعٌ في المعرفة، من ذلك قوله عز وجل: "أم حسبَ الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سَواء محياهم ومماتهم". وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه. ومَن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغى أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه، وهى لغة رديئة[3]".

فسيبويه يُضَعِّف القاعدةَ التى وردت عليها القراءة، ويصف هذه اللغة بالرداءة.

ومثال نقله رأى شيوخه في القراءة دون أن ينصَّ على رأيه، قوله في قراءة[4] ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ - بنصب أطهر-: "وأما أهل المدينة فينزلون ﴿ هُنَّ ﴾ ها هنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضوع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا. وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن...[5]".

---

(١) أصول النحو العربى (ص/ ٣٩) الناشر: دار العلوم العربية، ط أولي.

(٢) الجاثية آية ٢١، إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٣٩٠). معجم القراءات القرآنية (٤/ ٣٩٢).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٣ - ٣٤).

(٤) هود/ ٧٨، قراءة الحسن وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان المدنى وعيسى بن أبى إسحاق (المحتسب ١/ ٣٢٥).

(٥) الكتاب (٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

ومن التعريض بالقراءة أيضًا قوله[1]: "وأهل الجفاء من العرب يقولون: ﴿ ولم يكن له كفْوًا أحد ﴾[2] - بتسكين الفاء-. فهو يعبر عن ذلك بكلمة يقولون، ولم يقل يقرؤون.

وموقف سيبويه هذا قد جعل الدارسين يختلفون فيه؛ فعلى حين رأى البعض[3] أن سيبويه يعارض القراءة معارضةً صريحةً إذا لم تكن متفقة وما انتهى إليه من قياس، وجدنا آخرين[4] يرون أنه من المبالغة الزعم بأن سيبويه عارضَ القراءة معارضةً صريحةً. وهذا هو الصحيح عندى لعدم تصريح سيبويه بالطعن المباشر في القراءة على النحو الذى مرَّ، ولإقراره بأن "القراءة لا تخالَف؛ لأنها السنة[5]".

ومثال النقد الصريح للقراءة ما نقله أبو حيان من أقوال بعض النحاة في قراءة أبى جعفر القعقاع ﴿ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾[6] - بضم التاء إتباعا لحركة الجيم

(١) الكتاب (١/ ٥٦)، الناشر : مكتبة الخانجى بالقاهرة.

(٢) الإخلاص آية ٤، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ١٨٢).

(٣) من هؤلاء الدكتور أحمد مكى الأنصارى (سيبويه والقراءات ص/ ٣٩). والدكتور طاهر سليمان حمودة (القياس في الدرس اللغوى ص/ ١٠٥). والدكتور عبد الفتاح شلبى (من أعيان الشيعة أبو على الفارسى ص/ ١٦١ - ١٦٢) ومن أقول هذا الأخير قوله عن سيبويه: "فهو يخطِّئ القارئ ويضعف القراءة إذا لم تكن متفقة هى وما انتهى إليه من رأى أو قياس".

(٤) من هؤلاء الدكتورة خديجة الحديثى (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص/ ١٣٩ - ١٤٠)، والدكتور رمزى بعلبكى نقلا عن أصول النحو العربى للدكتور محمود نحلة (ص/ ٣٨) وعزاه إلى مصدر Ibid p١٩.

(٥) الكتاب (١/ ١٤٨)، الناشر: مكتبة الخانجى.

(٦) البقرة آية ٣٤، المحتسب (١/ ٧١) طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- قال: "قال الزجاج: هذا غلط. وقال الفارسى:هى خطأ. وقال الزمخشرى: لغة ضعيفة[1]".

ويرى ابن جني[2] أن هذه القراءة ضعيفة جدًا وذلك "لأن (للملائكة) في موضع جَرٍّ، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلا إذا كانت وصلا".

وكذلك يرى العكبري[3] أن هذه القراءة ضعيفة جدًا.

٣ – رمي القراء بقلة الضبط والعجمة :

حمل كثير من النحاة على القُـرَّاء، واتهموهـم بقلة الضبـط، والوَهْم، والعُجْمة؛ من ذلك:

- قراءة حمزة[4] ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ - بكسر الياء - قال الفراء: "ولعلها من وَهْمِ القُرَّاء طبقة يحيى – ابن وثاب – فإنه قَلَّ من سَلِمَ منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في (مصرخي) خافضة للحرف كله[5]".

- قراءة[6] ﴿ للملائكةُ اسجدوا ﴾ - بضم التاء إتباعًا لحركة الجيم - قال العكبرى: "إن أحسن ما تُحمل عليه أن يكون الراوى لم يضبط عن القارئ، وذلك أن القارئ أشار إلى الضم تنبيهًا على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في

---

(١) البحر المحيط (١/ ٥٢) (٨/ ٤٩٣)، القياس في اللغة العربية للدكتـور محمد حسـن عبد العزيز (ص/ ٧٤).

(٢) المحتسب (١/ ٧١).

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبرى (١/ ٥١).

(٤) إبراهيم آية ٢٢، إتحاف فضلاء البشـر (ص/ ٢٧٢)، معجم القـراءات القرآنيـة (٢/ ٥١٠) مسلسـل (٤١٢٤).

(٥) معانى القرآن للفراء (١/ ٧٥).

(٦) البقرة آية ٣٤، المحتسب (١/ ٧١).

الابتداء، ولم يدرك الراوى هذه الإشارة[1]".

ومن قبله قال الزجاج: "هذا غلط من أبى جعفر[2]".

- **قراءة ابن عامر**[3]:﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ - برفع (قتل)، ونصب (أولاد)، وجر (شركاء) - على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بمعمول المصدر.

قال أحمد بن حمدان النحوى:"قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهى زَلَّة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورُدَّ قوله إلى الإجماع"[4].

- **قراءة (معائش) في قوله تعالي**[5]: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ بهمز الياء.

قال المازنى:"وإنما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكُن يدرى ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحوًا من ذلك[6]".

- **قراءة**[7] ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ - بالزاى الخالصة بدلاً من الصاد - قال أبو بكر بن السراج: "وأما الزاى فأحسب الأصمعى لم يضبط عن أبى

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥١).

(٢) البحر المحيط (١/ ١٥٢).

(٣) الأنعام آية ١٣٧، إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٢١٧)، معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٧) مسلسل (٢٣٥٢).

(٤) تفسير القرطبى (٧/ ٩٢) طبعة: دار إحياء التراث العربى - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٥) الأعراف آية ١٠، إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٢٢٤). معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٦١) مسلسل (٢٤٤٥).

(٦) المنصف (١/ ١٠٩).

(٧) الفاتحة آية ٦، السبعة لابن مجاهد (ص/ ١٠٥). معجم القراءات القرآنية (١/ ١٥٥) مسلسل ١٢.

عمرو؛ لأن الأصمعى كان غير نحوى، ولست أحب أن تُحْمَل القراءة على هذه اللغة. وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاى فتوهمها زايًا[1]".

والعجيب حقًّا أن يرفض بعض القراء النحاة بعض القراءات، ويطعنوا في القارئ، من هؤلاء أبو عمرو بن العلاء والكسائى، وهما من أصحاب القراءات المتواترة، من ذلك رَدُّ أبى عمرو قراءة[2] ﴿ هن أطهرَ لكم ﴾ - بنصب أطهر - وتلحين قارئها؛ حيث قال - فيما نقله عنه سيبويه-: "احتبى ابن مروان في ذه في اللحن[3]".

ويقول الدكتور شوقى ضيف: "يظهر أن الكسائى هو الذى بدأ بتخطئة القراء إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه معانى القرآن مرارًا ليقول: إن الكسائى لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك[4]".

وأعْجَب من ذلك القول بتلحين القراء أئمة النحو واللغة والرواية كتخطئة أبى عمرو بن العلاء ثانى اثنين عرب من القراء السبعة، الذى قال فيه يونس بن حبيب: "لو كان أحد ينبغى أن يؤخذ بقوله في كل شيء، كان ينبغى أن يؤخذ بقول أبى عمرو بن العلاء كله في العربية[5]".

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع (١/ ٣٧) تحقيق على النجدى ناصف وغيره، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) هود آية ٧٨، المحتسب (١/ ٣٢٥).

(٣) الكتاب (٢/ ٣٦٩ - ٣٩٧).

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف (ص/ ١٥٧) طبعة دار المعارف، الطبعة الرابعة. وانظر معانى القرآن للفراء (١/ ٧٥). في أدلة النحو للدكتورة عفاف حسانين (ص/ ٦١).

(٥) طبقات فحول الشعراء (ص/ ١٥). نزهة الألباء (ص/ ٢٥).

جاء عن المبرد أنه قال: "ما عرفت – أو ما علمت – أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين؛ أحدهما[1] ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾. والآخر[2] ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾، وإنما[3] صار لحنًا؛ لأنه أدغم حرفا في حرف، فأسكن الأول، والثاني حكمه السكون، وإنما حركته عارضة، فكأنه جمع بين ساكنين...".

ومثال ذلك تخطئة الكسائي في قراءة[4] ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ – بـدون تنوين – قال المبرد: "هذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة[5]".

هذا هو موقف كثير من النحاة، وقد رأينا فيه كيف أنهم رفضوا بعض القراءات، وحملوا على القراء، ورموهم بالوهم والعجمة وقلة الضبط.

وقد كان الأجمل بهؤلاء النحاة الطاعنين، وهم أصحاب الجهد الصادق في كتاب الله – عز وجل – أن يترفقوا في توجيه هذه القراءات دون الحمل عليها. فإن القراءات المتواترة جميعها صحيح وثابت عن النبي ﷺ، وهي كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد نالت قدرًا كبيرًا من التوثيق لم يبلغه أي مصدر آخر من مصادر اللغة العربية.

وكان الأولى "أن يمعنوا النظر في القراءات الصحيحة السند فما خالف منها

---

(١) النجم آية ٥٠، وقراءة أبي عمرو فيها بإدغام التنوين في اللام، بعد نقل حركة الهمزة إليها، البحر المحيط (٨/ ١٦٩). معجم القراءات القرآنية (٤/ ٥٢١) مسلسل (٨٧٨٨).

(٢) آل عمران آية ٧٥، وقراءة أبي عمرو فيها بإسكان الهاء، الإتحاف (ص/ ١٧٦). معجم القراءات القرآنية (١/ ٤١٩) مسلسل (١٠٩٠).

(٣) نزهة الألباء (ص/ ٢٩٢) دار نهضة مصر.

(٤) الكهف آية ٢٥، غيث النفع (ص/ ١٥٥). معجم القراءات القرآنية (٣/ ٩٧) مسلسل (٤٧٢٦).

(٥) المقتضب (٢/ ١٧١).

قواعدهم صححوا به تلك القواعد وأرجعوا النظر فيها؛ فذلك أعود على النحو بالخير. أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التى نقلها الفصحاء العلماء فقَلْبٌ للأوضاع، وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس[1]".



(١) في أصول النحو، الأستاذ سعيد الأفغاني (ص/ ٢٩) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

موقف ابن مالك من القرآن الكريم وقراءاته

يتضح لنا هذا الموقف من خلال ما يلي :

أ – القرآن عماد الأدلة النقلية :

نال القرآن الكريم حظوة كبيرة عند ابن مالك، وشغل حَيِّزًا واسعًا من استشهاداته، وقد وضعه على رأس المصادر الأخرى، وأنزله المنزلة الأولى من الكلام العربى، وكثيرًا ما ينص ابن مالك على أن القرآن أفصح أنواع النثر. ففى توجيه قول جبريل - عليه السلام-: "الحمد لله الذى هداك للفطرة، لو أخذت الخمر غوت أمتك"[1] قال: "قلت: يظن بعض النحويين أن لام جواب (لو) في نحو: (لو فعلت لفعلت) لازمة. والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى[2]: ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ ﴾، وكقوله تعالى[3]: ﴿ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ ﴾، ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ[4] "... وأظُنُّ لو تكلَّمَتْ تصدَّقت" فهل لها من أجر إن تصدقتُ عنها؟ قال: (نعم)[5].

فابن مالك يقول بجواز حذف اللام من جواب (لو)، وعليه قول جبريل "لو أخذت الخمر غوت أمتك" ويستشهد على ذلك بآيتين وحديث. ولا يفوته عند تناوله للقرآن أن ينبه على أنه أفصح كلام منثور.

وقد نص في موطن آخر على أن حذف هذه اللام قليل في الإثبات، جاء عنه

---

(١) صحيح البخارى (٦/ ١٠٤) (٧/ ١٣٥).

(٢) الأعراف آية ١٥٥.

(٣) يس آية ٤٧.

(٤) صحيح البخارى (٢/ ١٢١).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص/ ٢٣٤ – ٢٣٥).

في شرح الكافية قولـه[1]: "وخلـوه أى الجواب من اللام قليل؛ كقوله تعالى[2]: ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰيَ ﴾، وكقوله تعالى[3]: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾".

وفى غرض هذه اللام يقول الشيخ خالد الأزهرى فيما نقله عن ابن عبد اللطيف: "هذه اللام تسمى لام التسويف؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل؛ أى أن الجواب يقع عُقَيب الشرط بلا مهلة؛ ولهذا دخلت في ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا ﴾ وحذفت في ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا ﴾؛ أى لوقته في المزن من غير تأخير، والفائدة في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة؛ أى: إذا استوى الزرع على سُوقِه، وقَوِيت به الأطماع جعلناه حطاما[4]".

وابن مالك وإن كان قد أَقَرَّ – في النص السابق – بأن القرآن أفصح النثر فهو في نص آخر يُصَرِّح بأن القرآن أقوى الحجج على الإطلاق، من ذلك قوله في جواز حذف الموصول الاسمى[5]: "وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِم، وبقولهم أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع...

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٩ – ١٦٤٠).

(٢) الأعراف آية ١٥٥.

(٣) النساء آية ٩.

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (٢/ ٢٦٠)، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٥) تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر.

وأما السماع فمنه قول حسان(١):

فوالله ما نلتم ولا نِيلَ منكم ... بمُعْتَدَلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

أراد: ما الذى نلتم، وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين(٢):

ما الذى دَأْبُه احتياط وحزم ... وهواه أطاع يستويان

أراد: والذى هواه أطاع. وأقوى الحجج قوله تعالى(٣): ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾؛ أى: وبالذى أُنْزِلَ إليكم؛ ليكون مثل(٤): ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾.

وقولـه : "وأقـوى الحجج" فيه دلالة على أن القرآن أقوى وأعرب في الحجة من الشعر، وأنه يحتل مكان الصدارة بلا منازع، فهو الأساس الأول عنده في الاستشهاد.

وما ذهب إليه ابن مالك قد نص السيوطى(٥) على أنه مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش، وأما البصريون فقد قالوا بعدم الجواز "لإخلاله بالمعنى المقصود منه(٦)". ورأى أن الجواز هو الأولى لوجود مؤيد له من السماع والقياس، كما أن في الجواز سلامة من التأويلات البعيدة.

على أن البيت الأول ليس فيه شاهد على ما ذهب إليه، فقد استشهد ابن

---

(١) البيت من الطويل، والصواب أنه لعبد الله بن رواحة، شرح أبيات المغنى (٧/ ٣٤٦)، تحقيق عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث.

(٢) البيت من الخفيف، مغنى اللبيب (٢/ ٣٥٦).

(٣) العنكبوت آية ٤٦.

(٤) النساء آية ١٣٦.

(٥) همع الهوامع (١/ ٢٨٩).

(٦) شرح ألفية ابن معطى (١/ ٦٨٨).

مالك به في موطن آخر على جواز حذف نافى الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره، ونسبه إلى عبد الله بن رواحة، حيث قال مُعَلِّقًا على البيت: "أراد: ما ما نلتم، وما نيل منكم بمعتدل. فحذف (ما) النافية وأبقى (ما) الموصولة[1]". وقد تابع السيوطى ابن مالك - في هذا المُسْتَدَرك عليه - فقال بِكَوْن المحذوف (ما) النافية[2] في موطن، وفى موطن آخر قدره بـ (ما) الموصولة[3].

٢ – مراعاة النص القرآني وقراءاته عند التقعيد :

لا يتردد ابن مالك في إثبات القاعدة المعتمدة على القرآن وحده؛ فقواعد ابن مالك لا يكاد يوجد تعارض بينها وبين الشواهد القرآنية، فبينهما قدر كبير من التوافق وعدم المخالفة.

وهناك مواضع اعتمد فيها ابن مالك على الشواهد القرآنية اعتمادًا كاملا في التقعيد، منها قوله في باب الاستثناء[4]: "واشترط بعض البصريين نقصان المُخرَج بالاستثناء عن الباقى. واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقى، فلا يجوز على القولين (عندى عشرة إلا ستة). ولا على الأول (عندى عشرة إلا خمسة)، وهو على القول الثانى جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح. وممن وافقهم ابن خروف واستدل بقوله تعالى[5]: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ قال: فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لقدر القليل....

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٤٦).

(٢) همع الهوامع (٢/ ٤٠٢).

(٣) همع الهوامع (١/ ٢٨٩).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩٣).

(٥) المزمل آية (٢ – ٣).

قلت: ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[1]: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه نفسه، فإن المراد بمن سفه نفسه المخالفون لملة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها. ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[2]: ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾؛ لأن ﴿ ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ هم غير المؤمنين لقوله تعالى[3]: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾".

فابن مالك يرى جواز استثناء الأكثر أو النصف، وهو في هذا موافق لما ذهب إليه الكوفيون، ودليله على ذلك سماع قرآنى عرض فيه لآيات من القرآن، وَوَضَّحَها على طريقة المفسرين.

ومن الملاحظ أنه قد اختار الأيسر الذى يتفق مع روح العربية،ولم يلتفت إلى التأويل. ورأيه هذا يتناسب مع سهولة اللغة، وفيه إتاحة الفرصة للمتكلم حتى يستثنى ما غفل عنه، وإن كان أكثر من النصف.

وما ذهب إليه ابن مالك من الجواز منعه أبو حيان، وادَّعى فيه الإجماع، فقال: "اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مُسْتَغْرِقا للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه...[4]". وقال عن أدلة ابن مالك: "وجميع ما استدل به محتمل التأويل والمستَقْرَاَ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل[5]".

وادعاء أبى حيان الإجماع ينقضه ما نقلـه ابن مالك من أن هذا مذهب الكوفـيين. وابن مالك أعلـم بمذاهب النحـاة كوفيهم وبصريهم اتفاقًا واختلافًا

---

(١) البقرة آية ١٣٠.

(٢) الأعراف آية ٩٩.

(٣) العصر آية (٢ – ٣).

(٤) همع الهوامع (٢/ ١٩٩ – ٢٠٠).

(٥) همع الهوامع (٢/ ١٩٩ – ٢٠٠).

من أبى حيان !

ومن المسائل – أيضا – التى اعتمد فيها اعتمادًا كاملا على القرآن قوله في مسألة العطف بالفاء[1]: "والمعطوف بالفاء لاحق متصل؛ أى: متأخر دون مهلة نحو[2]: ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ۝ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ۝ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾. والأكثر كون المعطوف بها متسببا، والمعطوف عليه سببا؛ نحو[3]: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾. وقد يخلوان من السببية، وقد اجتمع القسمان في[4] ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾. ومن المعطوف دون سببية[5] ﴿ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ۝ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ﴾، ومنه[6] ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴾ وقد يعطف بالفاء مفصَّل على مُجْمَل، وهما في المعنى شيء واحد، كقولـه تعالى[7]: ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾. ومثله[8]: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾.

استشهد ابن مالك في هذا الموضع بـ خمس عشرة آية، وهذه الكثرة من

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٦١٠ – ٦١١)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى، مطبعة العانى بغداد ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

(٢) الصافات آية (٨٨–٩٠).

(٣) الزمر آية ٦٨.

(٤) المزمل آية ١٦.

(٥) النازعات آية (٣ – ٥).

(٦) العاديات آية (١ – ٥).

(٧) النساء آية ١٥٣.

(٨) هود آية ٤٥.

الشواهد كان لها الأثر الواضح في توافق قواعده مع الشواهد القرآنية. كما أنها أوصلته إلى نتائج دقيقة، وفيها أيضا دلالة على أن القرآن الكريم يحتل عنده الذروة التي لا مَطْمَح بعدها.

وابن مالك يعول في الغالب على ما ورد في القرآن في إثبات القاعدة حتى إن كان هذا الوارد مَوْسُومًا بالقِلَّة. قال الشاطبي: "ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة[1]" ثم استدرك قائلا: "ومثل هذا ليس بإنصاف فإن القرآن قد يأتي بما لا يقاس عليه، وإن كان فصيحا وموجها في القياس لقِلَّتِهِ[2]".

وقد مثل لذلك باستشهاد ابن مالك على جواز تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾.

وتفصيل المسألة: أن الجمهور منع تقدم الحال على صاحبها الجار والمجرور.

وأما ابن مالك فقد جوز المسألة بقوله[3]:

وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوا ولا أَمنَعُهُ؛ فَقَدْ ورَدْ

قال ابن عقيل: "مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في (مررت بهند جالسة): (مررت جالسة بهند). وذهب الفارسي، وابن كيسان، وابن بَرْهَان، إلى جواز ذلك وتابعهم

---

(١) الشاطبي على الألفية نقلا عن المواهب الفتحية (١/ ٤٢)، رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية (ص/ ٤٥)، القياس في اللغة العربية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز (ص/ ٤٦).

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

المصنف[1]".

واستدل ابن مالك على الجواز بقوله تعالى[2]: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ثم أورد حجج المانعين وأتبعها بقوله: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تَثَبُّتَ له". وجعل يُفَنِّدها حجة حجة فقال[3]: "ولا يلتفت إلى قول الزمخشري؛ لأنه جعل كافة صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالا، وهذا شبيه بما فعل في خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه، وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل، وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس؛ بل جعله صفة موصوف محذوف. ولم تستعمله العرب مفردًا، ولا مقرونا بالصفة؛ أعنى: إرسالة. وحق الموصوف المستَغْنِى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألاّ تصلح الصفة لغيره. والمشار إليه بخلاف ذلك؛ فوجب الإعراض عما أفضى إليه".

وأما الزجاج فيرى ابن مالك أن فساد قوله بَيِّنٌ وبطلانه مُتَعَيِّن "لأنه[4] جعل (كافة) حالا مفردًا، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا. ولا يَتَأَتَّى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع. ولا يتأتى غالبا ما هى فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كـ (نَسَّابَة) و(فَرُوقَة) و(مِهْذَارة)، و(كافة) بخلاف ذلك. فبطل أن تكون منها لكونها على فاعلة، فإن حُمِلت على رواية حُمِلت على شاذ الشاذ؛ لأن إلحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ

---

(١) السابق نفسه.

(٢) سبأ آية ٢٨.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٦ – ٣٣٧).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٧ – ٣٣٨).

مكروه، فكيف على شاذ الشاذ".

ومن القواعد التى تفرّدت القراءات بالاستشهاد لها عنده، ما جاء في اتصال نون الوقاية بنون الرفع من جواز حذف نون الوقاية، أو إدغامها في نون الرفع أو الفك. قال ابن مالك[1]: "وأما اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك؛ نحو[2]: ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾.

الثاني: الإدغام؛ نحو[3]:﴿ أتعدانّي ﴾، وهى قراءة هشام وابن عامر.

الثالث: الحذف؛ نحو[4]: ﴿ أين شركاءي الذين كنتم تشاقون فيهم ﴾ قرأ بها نافع. وقرأ غيره[5]﴿ تُشَٰٓقُّونَ ﴾. وقرأ ابن عامر[6] ﴿ أفغير الله تأمرونني ﴾. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام".

ومن ذلك جواز الوقف على المنقوص بالياء، قال[7]: "ويجوز الوقف عليه – أى المنقوص– بالياء. وبذلك قرأ ابن كثير في "هاد" و"وال" و"واق" و"باق"؛ نحو: {ولكل[8]

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥١ – ٥٢). وانظر شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٨).

(٢) الأحقاف آية ١٧. مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ١٣٩).

(٣) الأحقاف آية ١٧. مختصر الشواذ (ص/ ١٣٩).

(٤) النحل آية ٢٧ إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٢٧٨). معجم القراءات (٣/ ١٤).

(٥) النحل آية ٢٧، وهى قراءة حفص.

(٦) الزمر آية ٦٤. إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٣٧٦ – ٣٧٧). معجم القراءات القرآنية (٤/ ٢٦٧ – ٢٦٨) مسلسل (٧٧٠١).

(٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٩٧٠).

(٨) الرعد آية ٧. إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٢٧٠، ٢٨٠). معجم القراءات (٢/ ٤٨٦) مسلسل (٣٩٩٤).

قوم هادى}، و{وما[1] لهم من دونه من والى} و{ما[2] لهم من الله من واقى}، و{ما[3] عند الله باقى}. وهذا فيما لم يحذف فاؤه ولا عينه، فأما الذى حُذِف فاؤه وعينه فلا يجوز أن يوقف عليه إلا بإثبات الياء".

ولابن مالك آراء كاد ينفرد بها، وقد اعتمد فيها على السماع القرآنى من هذه الآراء:

رفض التعبير بباء الاستعانة عن باء السببية :

فرّق النحاة بين باء السببية وباء الاستعانة، ولم يفرق ابن مالك بينهما. فقد جاء عنه في معانى الباء[4]: "... ومنها للإلصاق، وللتعدية، وللسببية وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل وللمقابلة، ولموافقة عن، ومن التبعيضية. وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما".

وقال في الشرح[5]: "وأما السببية فهى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعَدَّاها مجازًا، نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ[6] بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا ﴾ و ﴿ تُرْهِبُونَ[7] بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله تعالى: {فأخرج به}. وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى {ترهبون به}. فقيل: أنزل ما أخرج من الثمرات رزقًا، وما استطعتم يرهب عدو الله؛ لصَحَّ وحَسُن؛ لكنه مجاز والآخر حقيقة. ومنه كَتبت بالقلم وقطعت بالسكين؛ فإنه يصح أن يُقَال: كتب القلم وقطع السكين".

---

(١) الرعد آية ١١، معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٨٨) مسلسل (٤٠٠٥).

(٢) الرعد آية ٣٤ معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٩٥) مسلسل (٤٠٦١).

(٣) النحل آية ٩٦ معجم القراءات القرآنية (٣/ ٣٣) مسلسل (٤٤٢٣).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٩).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٩ – ١٥٠).

(٦) البقرة آية ٢٢.

(٧) الأنفال آية ٦٠

وإذا كان النحاة يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة فإن ابن مالك يُؤْثِر أن يعبر عنها بباء السببية، قال[1]: "والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة. وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز".

فهو يرى أنه من الأفضل عدم تسمية باء السببية بباء الاستعانة؛ لئلا يؤدى ذلك إلى استعانة الله بشيء غيره؛ لأن ذلك محال، ولا يجوز على الله. وهذا الرأى قد تفرَّد به ابن مالك، قال أبو حيان[2]: "ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به".

وباقى النحاة يفرقون بين الباءين، قال الصبان[3]: "الفرق بينها – أى باء الاستعانة – وبين السببية، أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل؛ نحو: مات بالجوع. وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل؛ أى: الواسطة بين الفعل ومفعوله؛ نحو: بريت القلم بالسكين".

لام الابتداء تلحق بالمضارع المراد به الاستقبال :

يرى جمهور النحاة أن المضارع المقرون بلام الابتداء يفيد الحال، وأما ابن مالك فقد ذَهَبَ إلى جواز أن يراد به الاستقبال، حيثُ قال[4]: "وأما لام الابتداء فمُخلِّصَةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنُّوا. بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها؛ كقوله تعالى[5]: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، و ﴿ إِنِّى

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٥٠).
(٢) همع الهوامع (٢ / ٣٣٥).
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٢/ ٣٢٩).
(٤) شرح تسهيل الفوائد (١ / ٢٢).
(٥) النحل آية ١٢٤.

لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾[1] فيحزن مقرون بلام الابتداء، وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب – عليه السلام – بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال".

ويلاحظ أنه يستدل بقاعدة عقلية؛ فهو يرى أن الذهاب سيقع في المستقبل، فلو كان الحزن واقعًا أثناء نطق يعقوب عليه السلام لَلَزِم من ذلك تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره.وأما الجمهور فقد قالوا بأن هذه اللام تُخَلِّص المضارع للحال، قال ابن هشام[2]: "لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقوها في باب (إنّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون. واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، و ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾، فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالا لزم تقديم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره. والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزلة الحاضر المُشاهَد؛ وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا. والقصد حال، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل؛ لأن (أن تذهبوا) على تقديره منصوب".

وقول ابن هشام في المسألة أصح من قول ابن مالك لكون الحزن واقعا أثناء نطق يعقوب – عليه السلام – فقصد الذهاب كان سببا في حزن نبى الله، والقصد حال. كما أن هذا هو مذهب الجمهور.

واختيار ابن مالك في المسألة هو نفسه ما ذهب إليه ابن أبى الربيع، قال

---

(١) يوسف آية ١٣.

(٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (١ / ٢٥٤ – ٢٥٥). تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية– بيروت.

السيوطى[1]: "وزعم ابن أبى الربيع، وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا؛ نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ و ﴿ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾، فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقَّع".

ومن مراعاة ابن مالك للقراءة عند التقعيد أنه كثيرًا ما يُنَبِّه على أن القراءة تعد سببا أوليًا في اختياره. من ذلك:

- قال عن قراءة حمزة[2] ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ - بخفض الأرحام - ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر. بل نَبَّهْتُ على أن عَوْدَ حرف الجر على المعطوف مفضَّل على عدم عوده[3]".
- وقال أيضا[4]: "وقرأ أبو عبد الرحمن بن يزيد ﴿ والأرحامُ ﴾ بالرفع على الابتداء؛ أى: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وتحتاطوا لأنفسكم فيه، وعلى هذا القراءة وشبهها نبهت بقولى:
- .... وقد يُرَى للرفع عند ذاك حق
- وفى قراءة ابن عامر[5] ﴿ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ برفع قتل ونصب أولاد وجر شركاء جوز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف في لغة الاختيار، بناء على ما جاء في القراءة فقال[6]:

---

(١) همع الهوامع (١ / ٣٣).
(٢) النساء آية ١، الحجة لابن خالويه (ص/ ١٠٨). إتحاف فضلاء البشر (ص / ١٨٥).
(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٣).
(٤) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٢٥٥).
(٥) الأنعام آية ١٣٧، النشر في القراءات العشر (٢ / ٢٦٣). الإتحاف (ص/ ١٣١). معجم القراءات القرآنية (٢/ ١٣٧) مسلسل (٢٣٥٢).
(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٩).

وعُمْدَتِى قراءة ابن عامر وكم لها من عاضِدٍ ونـاصِر

- قراءة[1] ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ – بصرف عزير – قال[2]: "وإنما حكمت بانصراف (عزير)؛ لأن عاصما والكسائى قرآ به فصح كونه منصرفا، إما لأنه عربى الأصل، وإما لأن أصله (عازر) أو (عيزار) ثم صُغِّر تصغير الترخيم حين عُرِّب فصُرِف لصيرورته ثلاثيًا".
- جاء في التسهيل قوله[3]: "وتنوب النون عن الضمة في فِعْلٍ اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبا...".

وقال في شرحه[4]: "وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبا إلى فتح بعض العرب إياها؛ كقراءة بعض القراء[5] ﴿ أتعدانَنِي أن أخرج ﴾".

- وقال في التسهيل عند الكلام عن البدل والمبدل منه[6]: "وقد يتحدان لفظًا إن كان مع الثانى زيادة بيان".

وفى الشرح[7]: "نبهت بقولى (وقد يتحدان لفظا...) على قراءة يعقوب[8] ﴿ وترى كل أمةٍ جاثية كُلَّ أمةٍ تدعى إلى كتابها ﴾ – بنصب «كُلّ» الثانية –، وإلى قول ابن جنى جاز إبدال الثانية من الأولي؛ لأن في الثانية ذكر سبب الجُثُوّ".

---

(١) التوبة آية ٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٠).

(٤) السابق نفسه.

(٥) الأحقاف آية ١٧، مختصر شواذ ابن خالويه (ص / ١٣٩).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٣٣ – ٣٣٤).

(٧) السابق نفسه

(٨) الجاثية آية ٢٨، المحتسب (٢/ ٢٦٢)

- وفي التسهيل قوله عن بناء (أي) عند حذف شطر صلتها[1]: "وهى حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالبًا". وفي الشرح[2]:"ونبهت بقولى (غالبا) على أن بناء (أي) عند حذف شطر صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب. ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم[3] ﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم ﴾ - بالنصب - وإعرابها حينئذ مع قلته قوي...".

٣ - شدة اعتداد ابن مالك واعتنائه بالقرآن الكريم :

اعتد ابن مالك بالقرآن الكريم، وكان من مظاهر هذا الاعتداد أنه منع ما لم يَرِد في القرآن؛ لأن القرآن - كما يقول - جاء تِبْيانا لكلّ شيء، قال[4]: "وإن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا؛ أعنى غير المثنى والمجموع. فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى[5]: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾".

فابن مالك يرى أن اسم الإشارة له مرتبتان؛ مرتبة قُرْبَى، ولها المجرد من اللام والكاف. ومرتبة بُعْدَى، ولها المصاحب للام والكاف معًا، أو للكاف فقط. وأما المجرد من اللام دون الكاف فلم يَرِد في القرآن، ولو كانت له مرتبة لكان القرآن ليس جامعًا لوجوه الإشارة. وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) السابق نفسه.

(٣) مريم آية ٦٩، معجم القراءات القرآنية (٣/ ١٧٦) مسلسل (٥٠٤٥).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤٣).

(٥) النحل آية ٨٩.

ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾.

على أن هذا القول مُبَالَغٌ فيه؛ لأن ما ورد في القرآن يُعَدُّ دليلا على وجوده في كلام العرب وما لم يرد في القرآن فليس عدم وروده دليلا على منعه من لغة العرب، فثمة أساليب فصيحة وردت في كلام العرب ولم ترد في القرآن الكريم؛ منها أسلوب الاستغاثة[١]، والندبة وغيرهما.

وابن مالك نفسه لا يُداوِم على هذا المبدأ، ففى مَعْرِض آخر نجده يقول[٢]: "ولا يمنع عدم وقوع خبر (كاد) مقرونا بأن في القرآن من استعماله قياسًا لو لم يرد به سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشـروع كـ (طفق وجعل) فإنَّ (أنْ) تقتضى الاستقبال، وفعل الشروع يقتضى الحال فتنافيا. وما لا يدل على الشـروع كـ (عسى وأوشك وكرب وكاد) فمقتضاه مستقبل فاقتران خبره بـ (أن) مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضى الاستقبال".

ومن مظاهر عناية ابن مالك بالقرآن، وإجلاله له قوله بوجوب صون القرآن عن الوجوه الضعيفة، فالقرآن عنده لا يأتى بالضعيف وما أوهم ذلك امتنع عن الاستدلال به، ففى مسألة تثنية المختلفين في المعنى مع عدم الاختلاف في اللفظ رأى ابن مالك أن التخالُف في اللفظ لا بد معه من تخالف في المعنى، وبرغم ذلك لم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى.

---

(١) على أنه قيل بالاستغاثة في نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر آية ٥٦].

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٦٠) تحقيق الدكتور طه محسن ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، بغداد - وزارة الأوقاف.

وقد أكد ذلك فقال[1]: "ويؤيد ذلك قوله تعالى[2]: ﴿ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ﴾. ومما يؤيد ذلك قول أبى على القالى[3]: من كلام العرب: خِفَّةُ الظَّهْر أحد اليسارين، والعُزْبة أحد السِّبَاءَيْن، واللبن أحد اللحمين، والحمية إحدى الموتتين. وقولهم: القلم أحد اللسانين[4]، والخال أحد الأبوين... ويؤيد ذلك قوله تعالى[5]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ ﴾ فإن الواو إما عائدة على المعطوف، وهذا ممتنع؛ لأنه من الاستدلال بالثانى على الأول؛ كقول الشاعر[6]:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأى مختلف

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثانى؛ كقوله تعالى[7]: ﴿ وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ ﴾. وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب. ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المُستَدل به والمستدل عليه في المعنى. وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبرًا بها عن حقيقتين مختلفتين هو المطلوب".

فابن مالك يرى أن الوجه الجيد هو الاستدلال بالأول (المذكور) على الثانى

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٦٠ – ٦١).

(٢) البقرة آية ١٣٣.

(٣) الأمالى لأبى على (٢/ ٥٦).

(٤) موجود في المتن (السنانين) وهى خطأ.

(٥) الأحزاب آية ٥٦.

(٦) من المنسرح، ديوان قيس بن الخطيم (ص / ٢٣٩) تحقيق ناصر الدين الأسد، المدنى ١٩٦٢م. الكتاب (١/ ٧٤ – ٧٥). اللسان (٦/ ٣٥١) مكتبة الخانجى.

(٧) الأحزاب آية ٣٥.

(المحذوف)، وأما الاستدلال بالثانى (المذكور) على الأول (المحذوف) فوجه ضعيف، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب. وابن مالك بهذا يكون قد وضع مبدأ للنحاة في تعاملهم مع القرآن الكريم.

ومن مظاهر عناية ابن مالك بالقرآن وقراءاته استقراؤه بعض الظواهر الإعرابية فيهما كما في قوله[1]: "على أن ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه؛ ولذا لم يجئ في القرآن رفعه بعد الإضافة إلا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ [2]: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ بضم الدال والهمزة.

ومن مظاهر هذه العناية تتبع لغات العرب الواردة في القرآن، واستقراؤها. من ذلك التتبع نصه[3] على أن معظم القرآن حجازى، وقد دخله بعض لغة تميم، فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة؛ نحو: "به وفيه". والإدغام؛ نحو[4]: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾. ورفع (الله) في قوله تعالى[5] ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾؛ لأن اللغة الحجازية "به وفيه" بالضم، و ﴿ وَلَا يُضَآرَّ ﴾ بالفك، و ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ بالنصب.

وأُثِر عنه في مَعْرِض آخر قوله[6]: "نزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا، فمن

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١٨).

(٢) مريم آية ٢، المحتسب (٢/ ٣٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٨٤ – ٣٨٥).

(٤) البقرة آية ٢٨٢.

(٥) النمل آية ٦٥.

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨٧ – ٢٨٨)

القليل المنزل بلغة التميميين ﴿ وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ ﴾(١) في سورة الحشر. و ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾(٢) في قراءة غير نافع وابن عامر. فإن الإدغام في المجزوم والأمر لغة تميم، والفك لغة الحجاز؛ ولذلك كثر نحو: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ ﴾(٣)، ﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ﴾(٤)، و ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ ﴾(٥)، و (٦)﴿ يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾، و ﴿ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم ﴾(٧)، و ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾(٨) و ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ﴾(٩) في النساء، و ﴿ مَن يُحَادِدِ ﴾(١٠)، و ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ﴾(١١)، و﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾(١٢)، و ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾(١٣)، و ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً﴾(١٤)، و ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾(١٥)، و ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾(١٦)، وهو كثير.

---

(١) الحشر آية ٤.

(٢) المائدة آية ٥٤.

(٣) البقرة آية ٢١٧.

(٤) البقرة آية ٢٨٢.

(٥) البقرة آية ٢٨٢.

(٦) آل عمران آية ٣١.

(٧) آل عمران آية ١٢٥.

(٨) آل عمران آية ١٦١.

(٩) النساء آية ١١٥.

(١٠) التوبة آية ٦٣.

(١١) النساء آية ٨٨.

(١٢) الإسراء آية ٦٤.

(١٣) مريم آية ٧٥.

(١٤) طه آية ٢٧.

(١٥) طه آية ٣١.

(١٦) طه آية ٨١.

٤ – الدفاع عن القراءات والقُرّاء

كان ابن مالك عالمًا بالقراءات إمامًا فيها على دراية بوجوهها وأحوال الرواة، قال عنه السيوطي[١]: "وكان إمامًا في القراءات وعللها".

وقد أخذ ابن مالك بجميع راويات القرآن واعتمد عليها عند التقعيد كما أنه تبنّى موقف الدفاع والمنافحة عن القراءات والقراء، ولم يمنعه من هذا الموقف رد كثير من العلماء بعض القراءات، والطعن على قُرَّائها. وشعاره في هذا "أن القراءة سنة متبوعة"[٢].

وهذا الموقف كان غير مستبعد من ابن مالك، فلقد كان إماما في هذا العلم صنف فيه قصيدة سماها[٣] "المالكية في القراءات السبعة"، عرف في أولها بالقراء السبعة ومواطنهم وأفضالهم، ومن روى عنهم.

وفى ذلك جاء قوله[٤]:

ولا بُدَّ من تقديم ذكر أئمةٍ بهم ... علم ذا الفن استقر ممهدا

فيثرب دار الشائع الفضل نافع ... روى عنه قالون وورش فأسعِدا

كذا ابن كثير شيخ مكة ثبتت ... روايته بقنبل بعد أحمدا

ومن هذه القراءات التى دافع عنها قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ

---

(١) بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١١٨).

(٣) كشف الظنون لحاجى خليفة (٢/١٣٣٨) طبعة دار الفكر، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (٢/ ١٨٠)، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٥/ ٢٩٥).

(٤) انظر الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة للدكتور غنيم غانم عبد الكريم الينعاوى (ص / ١٠٤). وعزاها لنسخة من القصيدة مخطوطة في مكتبة لا له لى باستانبول برقم ٦٢.

بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1] - بجر الأرحام - وذلك بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ولكن قبل أن نعرض موقف ابن مالك من هذه القراءة، نتعرض لموقف بعض النحاة أولا.

- تجاهل سيبويه هذه القراءة، ولم يذكرها، واكتفى - كعادته - بذكر مذهب البصريين القائل بعدم جواز العطف على الضمير المجرور في لغة الاختيار إلا بإعادة الجار، يقول[2]: "ولم يعطف على المضمر المخفوض؛ لأنه بمنزلة التنوين".
- وذهب الفراء[3] مذهب الكوفيين فقال بقبح العطف على الضمير المجرور، وأن هذا مما يجوز في الشعر لضيقه.
- وأما المبرد فثبت عنه أنه قال[4]: "لو صليت خلف إمام يقرأ[5] ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيِّ ﴾ - بكسر الياء - و ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾؛ لأخذت نعلى ومضيت أو لقطعت صلاتي". وقال: "لا تحل القراءة بهما".
- ويُؤْثر عن الزجاج قوله[6]: "القراءة الجيدة نصب الأرحام، والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شاعر، وخَطأ - أيضا - في أمر الدين عظيم؛ لأن النبى ﷺ

(١) النساء آية ١، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٧). معجم القراءات القرآنية (١/ ٤٨٠) مسلسل (١٣٥٨).
(٢) الكتاب (١/ ٣٩١).
(٣) معانى القرآن (١/ ٥٨٣).
(٤) الكامل (٢/ ٣٩).
(٥) إبراهيم آية ٢٢، الإتحاف (ص/ ٢٧٢). معجم القراءات القرآنية (٣/ ٥١٠) مسلسل (٤١٢٤).
(٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٦).

قال[1]: (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟".

- وجاء عن النحاس أنه قال[2]: "فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ... وقال أبو عثمان المازنى: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر. فكما لا يجوز (مررت بزيد وك)، كذلك لا يجوز (مررت بك وزيد)".
- ويرى الزمخشرى[3] أن الجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد وقال في المفصل[4]: "وقراءة حمزة ليست بتلك القوية".
- وقال العكبرى[5]: "ويقرأ بالجر؛ قيل: هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين وإنما جاء في الشعر على قُبْحِه، وأجازه الكوفيون على ضعف. وقيل: الجر على القسم، وهو ضعيف أيضا؛ لأن الإخبار بالنهى عن الحلف بالآباء، ولأن التقدير في القسم: وبرب الأرحام؛ وهذا قد أغنى عنه ما قبله".

وأما ابن مالك فقد وقف موقفا متميزًا من هذه القراءة، فلم يقتف أثر سيبويه ومن بعده من النحاة الطاعنين على القراءة، وإنما تولى الدفاع عنها وجاء دفاعه على النحو التالى:

---

(١) صحيح البخارى (٥/ ٥٣) كتاب: مناقب الأنصار- باب: أيام الجاهلية.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٣١). تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد، عالم الكتب.

(٣) الكشاف (١/ ٤٩٣) الدار العالمية.

(٤) المفصل (ص/ ١٦٠) تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية.

(٥) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٢٧).

إيراد نصوص من النظم والنثر تؤيد القراءة:

فمما جاء في النظم قوله[1]:

وعودُ حرف الجر في عطف على ... ضمير جـر أو بعيد فضـلا
وحيث لا يعاد فالنـصب أحــق ... وقد يرى للرفع عند ذاك حق

وقوله[2]:

وعود خافض لدى عطف علـى ... ضمير خفـض لازمـا قـد جعـلا
وليس عندى لازمًا إذ قـد أتـى ... في النثر والـنظم الصـحيح مثبتـا

وقال في النثر[3]: "ويعطف على الضمير المجرور بإعادة الجار كثيرًا، ويتركه قليلا، ولا يختص بالشعر وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين".

والسبب الأول في اختيار ابن مالك هذا الرأى هو قراءة حمزة؛ فهو يقول[4]: " ولأجل القراءة المذكورة والشواهد لم أمنع العطف على الضمير المجرور...".

تضعيف حجج المانعين:

وللملتزمين إعادة الجار حجتان:

إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقبٌ له، ولا يجوز العطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر. وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٧).
(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٢٣٩).
(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٦٤٥ – ٦٤٦).
(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٥٤).

قال ابن مالك[1]: "وكلتا الحجتين ضعيفة:

أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الجر بالتنوين لو مَنَع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكَّد ولا يُبْدل منه. وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه - يعنى في محل الآخر - شرطا في صحة العطف لم يجز (رب رجلٍ وأخيهِ)، ولا (أيَّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وَجَارَها ... ولا (كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم) ولا (الواهب المائةَ الهِجَانَ وعَبْدَها...)، ولا (لا رَجُلَ وامرأةً في الدار).

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه كثيرة. فكما لا يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: (مررت بك وزيد). وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعًا وجب الاعتراف بصحة الجواز".

التوسع في السماع المؤيِّد القراءة :

توسَّع ابن مالك في الشواهد المؤيدة القراءة حيث أورد أكثر من اثنى عشر شاهدًا، فقال: "ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى[2]: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بأجنبى بين جزأى الصلة. ومن مؤيدات الجواز - أيضا - قراءة حمزة[3] ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ - بخفض الأرحام - وهى - أيضا - قراءة ابن عباس، والحسن البصرى، ومجاهد، وقتادة، والنخعى، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبى رزين، ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: (ما فيها غيره وفرسه). رواه

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٦ - ١٢٤٨).

(٢) البقرة آية ٢١٧.

(٣) النساء آية ١، البحر المحيط (٣/ ١٥٧)، معجم القراءات (٢/ ١٠٤).

قُطْرب بجر (فرسه) ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[1]:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد – أيضا –[2]:

آبَـك أيِّـه بِـيَ أو مُصَـــدِّر

مِنْ حُـمُرِ الجلة جـأبٍ حشـور

وأنشد الفراء[3] :

نُعَلِّقُ في مثل السَّوَارِي سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

وأنشد الفراء[4] – أيضا –:

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبِى نعيم ذى اللواء المحرق

... وقال العباس بن مرداس[5] :

أكــر على الكتيبـة لا أبالـي أحتفــي كان فيها أم ســواها

وقال آخر[6] :

إذا أوقدوا نارًا لحـرب عدوهـم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

وقال آخر[7] :

بنا أبدًا لا غيرنا تدرك المنـى وتكشف غماء الخطوب الفـوادح

---

(١) من البسيط، الكتاب (١/ ٣٩٢). (٢/ ٣٨٣) ط: مكتبة الخانجى، وشرح المفصل (٣/ ٧٨) طبعة عالم الكتب.

(٢) من الرجز، الكتاب (١/ ٣٨٢). اللسان (أوب).

(٣) من الطويل، معانى القرآن للفراء (٢/ ٨٦). ديوان مسكين الدارمى (ص/ ٥٣).

(٤) من الكامل، معانى القرآن للفراء (٢/ ٨٦). شرح التسهيل (٣/ ٣٧٧). شرح العمدة (١/ ١٢٠).

(٥) من الوافر، ديوان العباس بن مرداس (ص/ ١١٠). الحماسة الشجرية (١/ ١٣٣).

(٦) من الطويل، المقاصد النحوية (٤/ ١٦٦).

(٧) من الطويل، المقاصد النحوية (٤/ ١٦٦).

وقال آخر[1] :

لو كان لى وزهير ثالث وردت　　من الحمـام عدانا شـر مـورود

وأجاز الأخفش جر (الضحاك) من قول الشاعر[2]:

فحسبك والضحـاك سيفا مهنـدا

وذكر في شرح تسهيل[3] الفوائد شاهدًا آخر هو[4]:

إذا بنا بل أنيسـان اتقت فئـة　　ظـلت مؤمنـة ممن يعاديهـا

النصُّ على قُرَّاء القراءة

قال[5]: "وهى قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعى والأعمش وابن وثاب وابن رزين".

وما ذهب إليه ابن مالك هو السديد والراجح عندي؛ لورود ما يؤيد ذلك من النثر والشعر. ولو لم يكن في اختيار ابن مالك غير أنه يدافع عن قراءة سبعية متواترة لكان ذلك كافيًا في تأييد ما ذهب إليه.

فقراءة حمزة لا يجوز الهجوم عليها؛ فهى سبعية متواترة، وحمزة من الثقات الأثبات، وليس هو القارئ وحده بل معه أئمة التابعين. ويكفى حمزة شهادة الإمام سفيان الثورى؛ فإنه قال[6]: ما قرأ حمزة حرفًا إلا بأثر". وقال الذهبى عن

---

(١) من البسيط، شواهد التوضيح (ص / ٥٦) رقم ٧٢.

(٢) من الطويل، ذيل الأمالى (ص / ١٤٠) منشورات دار الآفاق الجديدة/ بيروت، وفيها سيف مهند.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٧٧).

(٤) من البسيط، البحر المحيط (٢/ ١٤٨).

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٢/ ٦٦٠ - ٦٦١).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦).

قراءته هذه[1]: "قد انعقد الإجماع بآخره على تلقى قراءة حمزة بالقبول، والإنكار على من طعن فيها".

وقبل أن نطوى صفحة هذه القراءة نسوق كلام بعض من دافع عن هذه القراءة من النحاة، وكان له موقف قريب الشبه بموقف ابن مالك؛ من هؤلاء ابن يعيش الذى قال في الرد على كلام المبرد السابق[2]: "وهذا القول غير مرضٍ من أبى العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس... وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها".

وجاء عن أبى حيان في الرد على الزمخشرى قوله[3]: "والزمخشرى كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم. وحمزة ﷺ أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وجعفر بن محمد الصادق. ولم يقرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحا ورعا ثقة في الحديث وهو من الطبقة الثالثة وُلِد سنة ثمانين، وأحكم القراءة، وله خمس عشرة سنة، وأمَّ الناس سنة مائة. وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم سفيان الثورى والحسن بن صالح، ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائى. وقال الثورى وأبو حنيفة ويحيى ابن آدم: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض.

ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حُكْمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبى (١/ ٦٠٥)، طبعة دار المعرفة بيروت – لبنان.

(٢) شرح المفصل (٣/ ٧٨).

(٣) البحر المحيط (٣/ ١٥٩).

البصريين لم ينقله الكوفيون".

وليس أقل من تعسف بعض النحاة تجاه قراءة حمزة السابقة موقفهم من قراءة ابن عامر[1] ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شُركائهم ﴾ – برفع قتل ونصب أولاد وجر شركاء – على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بمعمول المصدر. وقد تعرضت هذه القراءة هى الأخرى للهجوم من قبل النحاة؛ والبداية عند سيبويه[2] فقد قرر قاعدة البصريين بعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور وذلك في لغة الاضطرار فقط.

– وقد شارك الفراء الكوفى البصريين في المنع، فقال[3]: "وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر[4]:

فزججتها متمكنا زج القَلَوصَ أبى مزادة

بشىء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية".

- وقال أبو جعفر النحاس[5]: "وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظرف فلحن".
- جاء عن أبى على الفارسى قوله[6]: "هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها – يعنى ابن عامر – كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف. وإنما

(١) الأنعام / ١٣٧. معجم القراءات (٢/ ٣٢٢). البحر المحيط (٤/ ٢٢٩).

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٠)، وانظر (١/ ١٧٦، ١٧٨ – ١٨٠).

(٣) معانى القرآن للفراء (١/ ٣٥٨).

(٤) مجزوء الكامل، الإنصاف مسألة ٦٠. خزانة الأدب (٢/ ٢٥١).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٥٠٣).

(٦) البحر المحيط (٤/ ٢٣٠) دار الفكر.

أجازوه في الشعر".

- وجاء عن الزمخشري[1]: "هذا شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودًا كما سمج ورد (زج القلوص أبى مزادة) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته".
- ويرى ابن جني[2] أن الفصل بالظرف وحرف الجر قبيح مع كثرته في الشعر عند الضرورة.
- وحكى الأنباري[3] رأى البصريين فقال: "والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة، ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء".
- نص العكبري[4] على أن الفصل بالمفعول بين المتضايفين بعيد في العربية، فقال: "وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر".
- وقال الرضي[5]: "وقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع".
- وقال أحمد بن حمدان[6] النحوى: "قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهى زلة عالم. وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورد قوله إلى الإجماع".

---

(١) الكشاف (٢/ ٥٤) الدار العالمية.

(٢) الخصائص (٢/ ٣٩٠).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٨٨). مسألة رقم ٦٠.

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤١).

(٥) شرح الرضى على الكافية (١/ ٢٧١).

(٦) تفسير القرطبي (٧/ ٩٢) دار إحياء التراث.

- وذكر صاحب البحر المحيط[1] أن جمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم.

هذا هو موقف كثير من النحاة من قراءة ابن عامر، وأما ابن مالك فقد وقف موقف المدافع عن هذه القراءة، وعاب على من ردها بأبلغ رد.

ويتجلى موقفه في الآتي :

إيراد نصوص من النظم والنثر تؤيد القراءة :

فمن نظم الكافية[2] :

وظرف أو شبيهُهُ قد يفصل جزأى إضافة وقد يستعمل

فصلان في اضطرار بعض الشعرا وفى اختيار قد أضافوا المصدرا

لفاعل من بعد مفعول حجز كقول بعض القائلين للرجز

يفرك حب السنبل الكنافج في القاع فرك القطن المحالج

وعمدتى قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

ومثل ذا مع اسم مفعول ورد كـ (مخلف الوعد محق ذو نكد)

ومن نظم الخلاصة[3]:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز، ولم يعب

ومن قواعد النثر قوله في التسهيل[4]: "وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولا بمفعوله، وربما فُصِلَ في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور".

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٢٢٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٨ - ٩٧٩).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٨٢).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٧٢).

دفاعه عن القراءة والقارئ :

قال عن جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف[1]: "وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ﷺ ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقْتَدَى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعْلَم عنهم مجاورة لِلْعَجَم يحدُث بها اللحن. ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ﷺ".

فيكفى في قبول هذه القراءة عند ابن مالك كون ابن عامر ممن عاشوا في عصر الاستشهاد ويقتدى بهم في الفصاحة، كما يتقدى بشعراء عصره الذين لم يُعْلَم عنهم مجاورة العجم.

ذكر مؤيدات أخرى للقراءة :

ولم يكتفِ ابن مالك بما سبق، بل راح يُدِير عجلة القياس ليؤيد ما ورد في القراءة. وفى ذلك يقول[2]: " وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوى، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور؛ أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى: كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٧٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٧٧).

استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبى كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه...".

التوسع في السماع المؤيِّد للقراءة :

تَوَسَّع ابن مالك في الشواهد المؤيدة للقراءة، فذكر في شرح الكافية سبعة أبيات جميعها قد فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، حيث قال[(١)]: "ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قول الطرماح[(٢)]:

يطفن بحوزيِّ المراتع لم يرع ... بواديه من قرع – القسيَّ – الكنائن

وأنشد الأخفش[(٣)] :

فزججتها بمزجة ... زج – القلوص – أبي مزاده

وأنشد الأزهرى لأبى جندل الطهوي[(٤)] في صفة جراد :

يفرك حب السنبل الكنافج

بالقاع فرك القطن المحالج

وأنشد أبو عبيدة[(٥)] :

وحلق الماذى والقوانس

فداسهم دوس الحصاد الدائس

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٥ – ٩٨٧).

(٢) من الطويل، ديوان الطرماح (ص / ٢٦٩) تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي.

(٣) من مجزوء الكامل، معانى القرآن للفراء (١/ ٣٥١). خزانة الأدب (٢/ ٢٥١).

(٤) من الرجز، تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى (١٠ / ٤١٩) الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب – القاهرة.

(٥) من الرجز، العينى (٣/ ٤٦١).

وأنشد أبو العباس ثعلب بجر (مطر) من قول الشاعر[1] :

لئن كان النكـاح أحـل شـيء   فإن نكاحهـا مطر حـرام

ولا ضرورة في هذا، ولا في بيت الأخفش. وروى الكسائى نصب (الدراهم) وجر (تنقاد) من قول الشاعر[2]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفْيَ – الدراهيم – تنقادَ الصياريف

وأنشد غيره من أئمة العربية[3] :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفـةً   فسُقناهم سَوْق – البغاث – الأجادل

هكذا كان موقف ابن مالك من قراءة ابن عامر، وهو موقف مُدح عليه من بعض المتأخرين، قال السيوطي[4]: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية. وقد رَدَّ المتأخرون ومنهم ابن مالك – على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون".

وقال صاحب الخزانة[5]: "لقد وقف ابن مالك باختياره هذا كالطود الأشم مدافعًا منافحًا عن قراءة ابن عامر الذى هو أعلى القرّاء السبعة سندًا، وأقدمهم هجرة".

وقد سلك سبيل ابن مالك أئمةٌ من النحاة والقراء؛ فدافعوا عن القراءات، وعابوا على الطاعنين فيها؛ فمِن النحاة أبو حيان الذى دافع عن القراءة،

---

(١) من الوافر، ديوان الأحوص الأنصاري (ص / ١٧٣).

(٢) من البسيط، ديوان الفرزدق (ص/ ٥٧٠).

(٣) من الطويل، العينى (٣/ ٤٦٥). التصريح (٢/ ٥٧).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ١٧ – ١٨).

(٥) خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٢٥٤).

وتعجب من سوء ظن الزمخشرى بأئمة القراءات، فقال[1]: "وبعض النحويين أجازوها – أى هذه المسألة – وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب؛ ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات.

وأعجب لعجمى ضعيف في النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب من غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا؛ وقد اعتمد المسلمون نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم".

وممن دافع عن القراءة من أئمة القراء ابن الجزرى الذى يقول[2]: "والحق في غير ما قاله الزمخشرى، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل... ويكفى في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التى بلغت التواتر، كيف وقارؤها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبى الدرداء – رضى الله عنهما– وهو مع ذلك عربى صريح في صميم العرب فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به".

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح في المسألة؛ لأجل قراءة ابن عامر التى أجمع الصّدْر الأول على تلقيها بالقبول، ولأن الفاصل في هذه الحالة لا يعد أجنبيًا؛ لأنه متعلق بالمضاف، ونظرًا لورود ذلك في لسان العرب، كما أن "القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة عن أفصح

(١) البحر المحيط (٣/ ٢٢٩ – ٢٣٠).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٣).

العرب بإجماع، وهو نبينا محمد ﷺ ومِن أصحابه ومَنْ بعدهم"[1].

ومِنْ أحسن ما يرد به على هؤلاء ما قاله البغدادي[2]: "وهذه الأقوال كلها لا ينبغى أن يلتفت إليها؛ لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر".

وابن مالك لا يخطِّئ القراءة ولا القارئ. وإنما يجتهد في توجيه الخارج منها عن القاعدة دون أن يخطِّئه، ومن وسائل التوجيه عنده الحَمْل على لغة من لغات العرب، فهو يرى أن اللغات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة، وإن قَلَّ من ينطق بها.

ومن القراءات التى قال بأنها جاءت على إحدى لغات العرب.

- قراءة[3] ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾:

قال ابن مالك[4]: "ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كل حال. وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر إلا حفصا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ ووافق في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر".

- قراءة[5] ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾:

المشهور في كلام العرب أن يوقف على تاء التأنيث بإبدالها هاء، وهناك من

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن (ق ١ جـ١ المقدمة ص/ ٢٧). وعزاه لغيث النفع (ص/ ٤٩– ٥٠).

(٢) خزانة الأدب (٢/ ٢٥٤).

(٣) طه آية ٦٣، معجم القراءات القرآنية (٣/ ٢١١) مسلسل (٥١٩٧).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٥٧). شرح تسهيل الفوائد (١/ ٦٢ – ٦٣).

(٥) التحريم آية ١٠، إتحاف فضلاء البشر (ص ٤١٩). معجم القراءات القرآنية (٥/ ١٥٥) مسلسل (٩٣٥٦).

يقف عليها تاء، قال ابن مالك[1]: "وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة فيما كُتِبَ بالتاء نحو: ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾".

- قراءة[2] ﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوَى إليهم ﴾ - بفتح الواو - .

وإذا كان الفراء يقول بزيادة (إلي) في هذه القراءة، فإن ابن مالك يرى أن[3] "الأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل: تَهْوِى، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رَضِيَ : رَضَى، وفى ناصية: ناصاة. وهى لغة طائية".

- قراءة {فبِمَهْ تُبَشِّرُون}.

يوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة عند بعض العرب، قال ابن مالك[4]: "وبهذا قرأ البَزِّىّ في جميع ما ورد في القرآن من ذلك؛ نحو: {فبِمَهْ[5] تُبَشِّرُونَ} و{بِمَهْ[6] يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}، و {عَمَّهْ[7] يَتَسَاءلُونَ}، و {فِيمَهْ[8] أنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا}.

٥ - الاعتماد على القراءات الشاذة في التقعيد.

قال ابن الجزرى عن ضوابط[9] القراءة الصحيحة "كل قراءة وافقت العربية

---

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٧٧ - ٩٧٨).

(٢) إبراهيم آية ٣٧، المحتسب (١/ ٣٦٤). معجم القراءات القرآنية (٢/ ٥١٦)، مسلسل (٤١٥٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٤٣).

(٤) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩٧٨ - ٩٧٩).

(٥) الحجر آية ٥٤، الإتحاف (ص/ ٤٣١). معجم القراءات القرآنية ٢/ ٥٣٤.

(٦) النمل آية ٣٥، غيث النفع (ص/ ٣١١). معجم القراءات مسلسل (٤٢٣٣).

(٧) النبأ آية ١، غيث النفع (ص/ ٣٧٩). معجم القراءات (٥/ ٢٨٥) مسلسل (٩٧٥٠).

(٨) النازعات آية ٤٣، معجم القراءات القرآنية (٥/ ٣٠٦). غيث النفع (ص/ ٣٨٠).

(٩) النشر في القراءات العشر (١/ ٩).

ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وصَحَّ سندها، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطْلِق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة".

وقد اتَّسَمَت قواعد ابن مالك بالمرونة والاتساع، فهى تتسع لتضم إليها كثيرًا من القراءات التى رفضها غيره، وهو لا يتردد في إثبات القاعدة المعتمدة على القراءة الشاذة وحدها. فالقراءة صحيحة في نظر ابن مالك ما دام القراء يلتزمون بما نزل على النبى ﷺ وما دام أنها قد وردت بسند صحيح. "ولعل ابن مالك أكثر النحاة – في هذه المرحلة – استشهادًا بالشاذ من القراءات. "وإن نظرة عَجْلَى إلى كتابه (شرح التسهيل) لتكشف عن اعتماد كبير على شواذ القراءات في معظم ما ذُكِر من قواعد[1]".

ويرغم تتبع أبى حيان لابن مالك وإنكاره استشهاده بالحديث، فإنه لم يأخذ عليه الاستشهاد بالقراءات الشاذة.

وقد اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في مواضع كثيرة من كتبه من ذلك:

أ – المضاف قد يحذف منه تاء التأنيث إذا لم يوقِع حذفها في التباس:

قال[2]: "وقد يُحذَف من المضاف تاء التأنيث إذا لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أو مفرد بجمع كحذف تاء تمرة، ومن شواهد ذلك

---

(١) أصول التفكير النحوى للدكتور على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٢٤).

قراءة بعض القراء[1] ﴿ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عده﴾".

ب- سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة:

قال[2]: "وسقوطها لتقصير الصلة؛ كقوله[3]:

قتلنا ناجيا بقتيل عمــرو   وخير الطالبى الترة الغَشومُ

كذا رواه ابن جنى بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو[4] {والمُقِيمِى الصلاة} بالنصب".

ج – استدل[5] على أن (على) تستعمل موافقة للباء بقراءة ابن مسعود[6] (حقيق بألا أقول على الله إلا الحق).

د – استدل[7] على حذف الياء من الآخر، وجعل الإعراب في متلوها بقراءة أبى رجاء[8] ﴿ ومن فوقهم غواشُ ﴾ بضم الشين، وقراءة ابن مسعود[9] ﴿وله الجوارُ المنشآت﴾ بضم الراء.

هـ – دخول لام الطلب على فعل الفاعل المخاطب بقِلَّةٍ: قال[10]: "ومن دخولها – أى لام الطلب – على فعل فاعل مخاطب مع قلته قراءة عثمان وأبى

---

(١) التوبة آية ٤٦، الكشاف (٢/ ١٩٣).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٧٢ – ٧٣).

(٣) من الوافر، المحتسب (٢/ ٨٠). اللسان (غشم).

(٤) الحج آية ٣٥، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ٩٥).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٦٥).

(٦) الأعراف آية ١٠٥، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ٤٥).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠٣).

(٨) الأعراف آية ٤١، البحر المحيط ٤/ ٢٩٨، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ٤٣).

(٩) الرحمن آية ٢٤، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ١٤٩).

(١٠) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٦٥ – ١٥٦٦).

وأنس – رضى الله عنهم–[1] ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾.

و – مجيء (أو) للإضراب:

قال[2]: "ومن مجيئها – أى (أو) – للإضراب قراءة أبى السمال[3] ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾".

ز– قِلَّة ذِكْر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به :

قال[4]: "ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه؛ ولذا لم يجئ في القرآن رفعه بعد الإضافة إلا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ[5] (ذِكْرُ رَحْمَةِ ربِّكَ عَبْدَه زَكرياءُ) بضم الدال والهمزة.

ح – ندرة بقاء الهمزة الثانية الساكنة دون أن تبدل مَدَّة من جنس حركة الأولى: قال[6]: "لم تحقق العرب دون ندور ثانى همزتى كلمة إذا كان ساكنا، بل التزمت إبداله مَدَّة، مجانسة لحركة الأول، كـ (آمنت أومن إيمانا)، وقلت: (دون ندور) تنبيها على قراءة الأعشى راوى أبى بكر صاحب عاصم[7] {إئلافهم رحلة الشتاء والصيف}".

ط– جعل ضمير الفصل مبتدأ، وما بعده خبرًا :

---

(١) يونس آية ٥٨، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ٥٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٦٣).

(٣) البقرة آية ١٠٠، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ٨).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١٨).

(٥) مريم آية ٢، المحتسب (٢/ ٣٧). الكشاف (٢/ ٥٠٢).

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٢).

(٧) قريش آية ٢، مختصر ابن خالويه (ص ١٨٠).

قال ابن مالك[1]: "ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه – ضمير الفصل – مبتدأ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا. قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خير منك. وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا من العرب يقولون[2]: {وما ظَلَمْنَاهُمْ ولَكِن كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ}".

ي – استدل ابن مالك[3] على زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى بقراءة شاذة فقال: "وقرأ ابن كثير في شاذ {فذانيك[4]} بتخفيف النون وزيادة ياء".

ك – استدل[5] على بقاء المضاف إليه مجرورا بعد حذف المضاف لدلالة مثله عليه بقراءة سليمان بن جماز المدني[6] {والله يريد الآخرةِ} – بجر الآخرة – أي: يريد عرض الآخرة.

ل – جواز نصب المعمول في الصفة :

قال[7]: "ويُحْمل الفعل اللازم على المتعدى، كما حُمِلت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية في قولهم: هو حسن وجهه والوجه، وغبن رأيه والرأي، ووجع بطنه والبطن، ومن ذلك قراءة بعضهم[8] {فإنَّه آثِمٌ قلبه} – بفتح الباء–.

م – جواز[9] مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله بصيغة أفعل

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٦٩).

(٢) الزخرف آية ٧٦، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص/ ١٣٦).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤٢).

(٤) القصص آية ٣٢، معجم القراءات (٥/ ٢٠). شواذ ابن خالويه (ص/ ١١٣).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (ص/ ٣٩٥).

(٦) الأنفال آية ٦٧، الكشاف (٢/ ١٦٨). شواذ ابن خالويه (ص/ ١٤٩).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٨٧).

(٨) البقرة آية ٢٨٣، شواذ ابن خالويه (ص/ ١٨). البحر المحيط (١/ ٤٠٦).

(٩) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٥٣).

استنادًا إلى قراءة أبي قلابة[1] {سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنْ الكَذّابُ الأَشَرُّ}".

و – جواز[2] كسر شين (عشرة) وإسكانها استنادًا إلى قوله تعالى[3]: {أحد عشر} في قراءة يزيد بن القعقاع وعلي.

وقبل أن نطوى صفحة القراءات عند ابن مالك، كان لزامًا على البحث أن يتوقف ليعرض وجها آخر لموقف ابن مالك من هذه الدراسة، فمع أن ابن مالك قد أنزل القراءات منزلتها اللائقة بها، ودافع عنها خير دفاع، إلا أننا وجدناه يقارن بينها في بعض الأحيان، وقد يرمى بعضها بالشذوذ أو يضعفه.

فمن المقارنة بين قراءتين قوله[4] عن حذف التنوين: "ومما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائي[5] {وقالتْ اليهودُ عُزَيْرُ بنُ الله} فإنه مبتدأ وخبر، و(عزير) منصرف فحذف تنوينه؛ لالتقاء الساكنين؛ ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن) وحذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث[6] {قل هو الله أحدُ، اللهُ الصمدُ}. من ثلاثة أوجه...".

وقد تعلو لهجة النقد فينص على كون القراءة في غاية من الشذوذ كما في قوله عن سقوط نون الجمع قبل لام ساكنة[7]: "وحكى ابن جنى عن الأعمش[8]

---

(١) شواذ القراءة واختلاف المصاحف – مخطوط – (ص/ ٣١٨)، نقلاً عن أصول التفكير النحوي.

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠١).

(٣) يوسف آية ٤، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص/ ٦٢).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٠ – ١٣٠١).

(٥) التوبة آية ٣٠.

(٦) الإخلاص آية (١، ٢)، مختصر شواذ القراءة لابن خالويه (ص/ ١٨٢).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٧٣).

(٨) البقرة آية ١٠٢، البحر المحيط (١/ ٣٣٢)، الكشاف. (١/ ٨٦).

{وما هم بضارى به من أحدٍ}. وهذا في غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله فلهذا قلت (قبل لام ساكنة غالبًا). ومثل (بضارِّى به من أحدٍ) لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار، نحو: بمذعنى لكم".

وهنا لم يكتفِ بالقول بشذوذ القراءة، وإنما نص على أنها في غاية من الشذوذ وأنها لا تليق بلغة الاختيار بل بالاضطرار".

ومن القراءات التى ضعفها قراءة {لا[1] تُرَى إلا مساكنُهم} جاء عنه أنه قال[2]: "تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلت في جميع ما ذكر، فكما قيل: (قامت هند، والنار اضطرمت) بلزوم التأنيث في اللغة المشهورة، كذلك يقال: (تقوم هند، والنار تضطرم). وكما جاز (اضطرم النار، واضطرمت النار) يجوز (يضطرم النار وتضطرم النار). وكما جاز للفصل (حضر القاضى امرأة) يجوز للفصل (يحضر القاضى امرأة)، وكما ضعف[3]:

ما برئت من ريبة وذم   في حربنا إلا بنات العم

ضعف نحو: {لا تُرَى إلا مَسَاكِنُهُم}".

وقد سبقه ابن جنى إلى تضعيف هذه القراءة فقال[4]: "أما (تُرى) بالتاء، ورفع (المساكن) فضعيف في العربية. والشعر أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير. فكأنه في المعنى: (لا يرى شيء إلا مساكنهم). وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام".

على أن ابن مالك لا يتعجل في تخطئة القراءة، وإنما يعلق نقده للقراءة على

---

(١) الأحقاف آية ٢٥، الإتحاف (ص/ ٣٩٢). المحتسب (٢/ ٢٦٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١١٥).

(٣) من الرجز، التصريح (١/ ٢٧٩).

(٤) المحتسب (٢/ ٢٦٦).

مدى معرفة صحة نسبتها إلى من عزيت إليه، قال[1]: "واستمر الإهمال في (فُعِل)؛ لأن الخروج من كسر إلي ضم أثقل من العكس. وذكر ابن جني أن بعض قراء الشواذ قرأ[2]: (والسَّمَاءُ ذات الحِبُك) ووجهها بأن قال: (أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلي القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة)" وعلق ابن مالك على كلام ابن جني بقوله: "وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة. ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه".

ولا شك في أنه لو ثبت ما قاله ابن جني، لكان حريًا برد القراءة، فإن هذا دليل على عدم الضبط، ورداءة التلاوة.



(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢١ - ٢٠٢٢).

(٢) الذاريات آية ٧، المحتسب (٢/ ٢٨٦).

المبحث الثاني
الحديث النبوي

موقف النحاة من الحديث:

استشهد النحاة بالحديث النبوي في مختلف العصور التي عاشوا فيها والمدارس التي انتموا إليها. فالمطالع لكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) يجد أنه قد استشهد بأحاديث نبوية، "لكنه لم يقدم لها بما يوضح أنها من الحديث، ولم يصرِّح في أى حديث منها برفعه إلى النبي ﷺ بل كان يأتى بالشاهد من الحديث خلال عرضه للقاعدة[١]".

ومن ذلك حديث[٢] (فبها ونعمت) الذي استشهد به في باب[٣] (ما أُسكِنَ من هذا الباب الذي ذكرنا، وترك أول الحرف على أصله لو حُرّك).

واستشهد الفراء بالحديث النبوي، يقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى: "اعتمد الفراء الحديث واحتجَّ به في النحو واللغة احتجاجًا مباشرًا[٤]...".

من ذلك قوله[٥] في مسألة رفع الاسم على تقدير إضمار مبتدأ: "جاء في الآثار[٦] (تائبون آئبون لربنا حامدون) بالرفع على إضمار مبتدأ للمتكلم أو المخاطب على حسب العبارة".

---

(١) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغنى للدكتورة سهير خليفة (ص/ ٤٤).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٩٧)، رقم الحديث (٣٥٤٠).

(٣) الكتاب (٤/ ١١٦).

٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة (ص/ ٣٩٤).

(٥) معانى القرآن (٢/ ٤٠٢).

(٦) صحيح البخاري (٣/ ١٥ ، ١٦) دار الصفوة.

واستشهد الفارسى (ت ٣٧٧هـ) بالحديث في مسائل من النحو واللغة، قال الدكتور عبد الفتاح شلبي[١]: "إن أبا على الفارسى سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف".

وأكثر ابن جني[٢] من الاحتجاج بالحديث في توجيه القراءات وقضايا اللغة والنحو.

واحتج ابن السراج[٣] بستة أحاديث، لم يصرح بنسبتها إلى النبي ﷺ إلا في مرة واحدة. واستشهد الزمخشرى بستة أحاديث في كتابه المفصل[٤] ، وصرح بنسبتها إلى النبي ﷺ. واحتج أبو البركات الأنباري[٥] (ت ٥٧٧هـ) بالحديث في النحو واللغة من ذلك حديث[٦]: (ونخلع ونترك من يفجرك)، احتج به على ترجيح إعمال الثاني.

أما السهيلي[٧] (ت٥٨١هـ) فقد احتج بأحاديث لم يسبق إلى الاحتجاج بأكثرها، وعمله في الحديث "يعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك[٨]".

هكذا كان موقف كثير من النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوى حتى نهاية القرن السادس، وقد اتضح من خلاله أن الاحتجاج بالحديث موجود في كلامهم وإن كان قليلا. وأن بعضهم كان يصرح بنسبة الأحاديث إلى

---

(١) أبو على الفارسى (ص/ ٢٠٣) دار نهضة مصر.

(٢) الخصائص (٢/ ١٣٠). المحتسب (١/ ٨٦، ١٩٥، ٣٤٣، ٣٥١).

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (ص/ ١٠٧-١٠٨).

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٧)، (٤/ ٤٧، ١٥٣-١٥٥).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٨٧).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٨٧).

(٧) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (ص/ ٢٠٤).

(٨) أصول النحو العربى للدكتور محمد عيد (ص/ ٥٣).

النبي ﷺ والبعض الآخر كان لا يصرح.

فإذا ما أتينا إلى القرن السابع وجدنا الخلاف قد اشتد بين النحاة في الاحتجاج بالحديث، وأنهم قد تشعبوا على النحو التالى :

١ - فريق جوز الاستشهاد بالحديث مطلقًا، ويمثله ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٠هـ)، والرضى الأستراباذى (ت ٦٨٦هـ) وغيرهم.

٢ - فريق توسط بين المنع والإجازة، ويمثله أبو إسحاق الشاطبى (ت٧٩٠هـ)، والسيوطى (ت ٩١١هـ).

٣ - فريق منع الاستشهاد بالحديث، ويمثله أبو الحسن على بن محمد الإشبيلى المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبى حيان (ت ٧٤٥ هـ).

فأما الفريق الذي جوز الاستشهاد بالحديث مطلقًا فمن نحاته ابن خروف الذي عده ابن الضائع أول من أكثر الاستشهاد بالحديث، فقال[١]: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن. وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى".

واحتج الرضى الأستراباذى بالحديث كثيرا "وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت - رضي الله عنهم -"[٢].

وأما الفريق الذي توسط بين المنع والإجازة فمن رجاله الشاطبى الذي يقول[٣] "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم

---

(١) خزانة الأدب (١/ ١٠)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (ص/ ٢١٧) الناشر:مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية.

(٢) خزانة الأدب (١/ ٩).

(٣) خزانة الأدب (١/ ١٢، ١٣).

يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرِف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص؛ كالأحاديث التي قُصِد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حُجْر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".

وقد خَطَّأ الشاطبى ابن مالك؛ لاستدلاله بجميع الأحاديث، فقال[1]: "والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف".

وتابع السيوطى الشاطبى فقال[2]: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا. وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا. فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وأخروا وبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة. ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".

وأما فريق المنع فيمثله ابن الضائع وأبو حيان. وابن الضائع هو أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث في النحو، حيث قال[3] في رده على ابن الطراوة - القائل بجواز اتصال الضمير وانفصاله استنادًا إلى حديث[4]: "كن أبا خيثمة فكانه" -: "تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي ﷺ بالمعنى، وعليه حُذَّاق العلماء فهذا هو السبب عندى في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره الاستشهاد

---

(١) خزانة الأدب (١/ ١٣).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ١٦).

(٣) شرح الجمل، لابن الضائع (ص/ ٥٦).

(٤) لم أعثر عليه.

بالحديث على إثبات اللغة، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العربي. فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ﷺ؛ لأنه من المقطوع به أنه ﷺ أفصح العرب".

وذكر أبو حيان سببا آخر غير هذا السبب، وهو أنه قد[1] "وقع اللحن كثيرًا فيما رُوِي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك. وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب".

وقد رَدَّ الدماميني بأبلغ رد على من قال بجواز الرواية بالمعنى، فقال[2]: "أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية لاحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيرا ما اعترض على ابن مالك في استدلاله بها. ورده شيخنا ابن خلدون بأنها - على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية - تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في ضبط الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى. وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام الشرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب. أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف، كما قال ابن الصلاح.

وتدوين الحديث وقع قبل فساد اللغة حين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك، ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقى حجة في بابه -

(١) خزانة الأدب (١/ ١١).

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد للدماميني (٥/ ١٧١)، مخطوط بدار الكتب نحو ١٠١٠. مجلة مجمع اللغة العربية (جـ٤/ ٧). وانظر خزانة الأدب (١/ ١٤ - ١٥).

صحيحة – ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتاخر".

هذا وقد تشدد القوم في الرواية بالمعنى، فالراوى "إن لم يكن عالما بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه[1]".

وأورد صاحب كتاب الكفاية في علم الرواية أبوابا تحمل هذه العناوين "باب:[2] ذكر الرواية عمن لم يجز زيادة حرف واحد، ولا حذفه، وإن كان لا يغير المعنى".

وفيه "[3]باب: ذكر الرواية عمن لم يجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة".

وفيه" باب[4]: ذكر الحكاية عمن قال" يجب أداء حديث رسول الله ﷺ على لفظه، ويجوز راوية غيره على المعنى".

وأما ورود الحديث الواحد على أوجه شتى بعبارات مختلفة فلا يعود السبب فيه إلى رواية الحديث بالمعنى فقط[5] ؛ "بل إن تعدد الحديث لتعدد مجالس النبي ﷺ المختلفة زمانا ومكانا له أثر كبير في ذلك، فربما سُئل الرسول الكريم السؤال نفسه في مجالس مختلفة فتكون إجابته مختلفة لفظًا متفقة معنًى، فقد كانت له – صلوات الله وسلامه عليه – مجالسه التي كان يجلس فيها إلى صحبه الكرام

---

(١) تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى للحافظ جلال الدين السيوطى (٢/ ٩٨).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادى (ص/ ١٧٧-١٧٨).

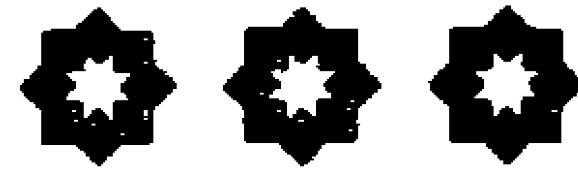
(٣) الكفاية في علم الرواية (ص/ ١٧٨-١٧٩).

(٤) الكفاية في علم الرواية (ص/ ١٨٨).

(٥) مدرسة البصرة النحوية (ص/ ٢٥٧).

يعظهم ويهديهم سُبل الرشاد، فيقصده المسلمون ما بين سائل ومستفتٍ، متخاصم أو مستقضٍ، طالب علم أو حاجة فتختلف ألفاظ أحاديثه تبعا لمقتضيات الأحوال، واختلاف إفهام ولهجات السامعين.

وأما القول بأن أغلب رواة الحديث كانوا من الأعاجم فيرده القول بأن كثيرًا من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم أيضا، يقول أحد الباحثين[1]: "والقول بأن رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما: فإن فيهم الكثير من الأعاجم، ولو أنصف هؤلاء النحاة لقدموا الحديث الشريف على كلام العرب لما أحاط به المُحَدِّثون علم الحديث من رعاية وعناية لم يتيسر مثلها لكل من الشعر والنثر".



(١) نظرات في اللغة والنحو (ص/ ٢١ - ٢٢).

موقف ابن مالك من الحديث النبوى

كان لابن مالك باع في علم الحديث لا يُنكَر فهو إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات كان من رجال الحديث المبرزين، نص على ذلك كثير ممن ترجم له؛ فالمقرى يقول عنه[1]: "وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية". وجاء عن ابن قاضى شهبة الأسدى قوله في وصف ابن مالك[2]: "صاحب التصانيف النحوى اللغوى، المقرئ، والمحدث الفقيه الشافعى، أوحد عصره في اللغة مع كثرة الديانة والصلاح". ونص السيوطي[3] على أن ابن مالك كان أمة في الاطلاع على الحديث. ويقول الدكتور أحمد أحمد بدوي[4]: "وتعمق ابن مالك في دراسة الحديث واستكثر من معرفته".

ويعد القطب اليونيني[5] وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة من تلاميذ ابن مالك المشهورين. وقد روى له الجلال السيوطى بعض الأحاديث بسنده ضمن أحاديث النحاة الواردة في خاتمة كتابه بغية الوعاة. وذكر السبكى في طبقات الشافعية رواية لابن مالك عن شيخه العالم السخاوي.

ولعل هذا يفسر لنا السر في كون ابن مالك في طليعة النحاة الذين اعتمدوا لغة الحديث في تأييد قواعدهم النحوية؛ فهو أول من توسع في الاستدلال والاحتجاج به، حتى صار هذا من سمات مذهبه في النحو، كما أن هذا يفسر لنا أيضا السبب الذي جعله يعتمد الحديث بوصفه مصدرًا ثانيا من مصادر الاحتجاج والاستشهاد في التقعيد النحوي.

---

(١) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٤٢٢).

(٢) طبقات النحويين واللغويين لابن قاضى شهبة (ص/ ١٣٣).

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ١٣٠ - ١٣٢).

(٤) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام (ص/ ٢١٠).

(٥) الدرر الكامنة (٣/ ١٧١). طبقات الحفاظ للسيوطى (ص/ ٥١٦).

فابن مالك يعد بحق أول من وضع الحديث النبوى في موضعه اللائق به حيث أكثر من الاستدلال به في إثبات القواعد، وجعل من ظواهره اللغوية مادة تعقب بها النحاة القدماء؛ فنعى عليهم تقليدهم سيبويه، واتهمهم بقلة الاستقراء. وهذا الصنيع قد ضاق به أبو حيان شارح التسهيل ذرعًا، حتى غلا في تعقبه لابن مالك في بعض المرات، فقال: "وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب كأبى عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[1]".

وقال: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال قاضى القضاة بدر الدين بن جماعة – وكان ممن قرأ على المصنف وكتب عنه نكتا على مقدمة ابن الحاجب– وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلالاته بما أشرنا إليه فقال: يا سيدى هذا الحديث روته الأعاجم، ووقع فيه بروايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام؛ فلم يجب بشيء[2]".

وإنكار أبى حيان على ابن مالك الاستشهاد بالحديث، وزعمه أن ابن مالك قد سلك بعمله هذا طريقة لم يسلكها غيره من المتقدمين والمتأخرين مردود؛ لأنه قد ثبت – على نحو ما مر بنا – أن معظم النحاة المتقدمين قد احتجوا بالحديث.

(١) خزانة الأدب (١/ ١٠).

(٢) خزانة الأدب (١/ ١٠).

هذا وقد ذكر البغدادي[1] أنه لا يلزم من عدم استدلال المتقدمين به عدم صحة الاستدلال به .

هذا عن المتقدمين" وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود بأن كتب النحاة المتأخرين من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلى، والشريف الغرناطى في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطى، وأبو على الشلوبين في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافى والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه[2]". وقال ابن الطيب: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبى حيان نفسه وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا[3]".

وقد تصدى جمع من النحاة للرد على أبى حيان، من هؤلاء الدمامينى وناظر الجيش. ولعل أوفى ما كتب حول هذه القضية ما جاء عن الدمامينى في شرح التسهيل، فقد بسط هذه الحجج قائلا: "وقد شنع أبو حيان عليه وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كافٍ ولا يخفَى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحرى في نقل

(١) خزانة الأدب (١/ ٥).

(٢) دراسات في العربية وتاريخها (ص/ ١٧٦-١٧٧).

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية (٣/ ٢٠٨).

الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين»[1].

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك هو نفسه الرأي الذي اتخذه المجمع، قالت لجنة المجمع: "وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له[2]".

ويُعَدُّ كتاب[3] (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) من أصدق كتب ابن مالك دلالة على موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوى، والدفاع عنه. فهذا الكتاب يعالج ما يتعارض من الأحاديث النبوية مع قواعد النحو في أهم كتب الحديث، وهو صحيح البخاري.

وقد انتصف ابن مالك في هذا الكتاب لقضايا نحوية ضعفها النحاة وجعلوها من الضرورات، فجوزها هو في لغة الاختيار، وتوسع في الاستشهاد لها والتدليل على صحتها. يقول أحد الباحثين[4]: " وهكذا يظل كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح) خير دليل على أن ابن مالك هو أول من صرح بوجوب الاعتماد على لغة الحديث النبوى في التقعيد النحوى، ووجوب احترام هذا النص اللغوى الصحيح، وما كان أحرى من بعده، وفى عصرنا الحاضر أن يسيروا في

---

(١) خزانة الأدب (١/ ١٤).

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية (٣/ ٢٠٨ وما بعدها).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك – تحقق محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٤) دور الحديث النبوى في التقعيد النحوى للدكتور محمد أحمد محمد العمروسى (ص/ ٢٨١) رسالة دكتوراه، بكلية دار العلوم، إشراف الدكتور أمين على السيد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

اتجاهه؛ ليكشفوا لنا الخصائص اللغوية للحديث النبوي".

كما أن هذا الكتاب من أهم كتب ابن مالك التي تظهر لنا قدرته على حل المشكلات النحوية، وتبين سعة إلمامه بكلام العرب، وبالحديث النبوي.

وسبب تأليف هذا الكتاب هو أن إمام الحديث الحافظ اليونيني كان قد أراد إعداد نسخة مصححة من (صحيح البخاري)، فأشار على ابن مالك أن يقوم بمعالجة الجانب النحوى في هذا العمل. وقد جاء الكتاب محصلة عدة مجالس قام فيها الحافظ اليونينى بعرض صحيح البخاري على ابن مالك، وكان ابن مالك يذكر موضع الإشكال في الحديث، ويذكر حكم النحاة فيه ثم يذكر الوجه الذي يراه، ويحتج له بما جاء في القرآن وكلام العرب وفحول الشعراء وقد يعضد ذلك بالتعليل والقياس.

فالكتاب عبارة عن عدة مجالس في كل مجلس يلقى عليه بعض الأحاديث ذات الإشكال، ثم يقوم ابن مالك[1] بذكر أحاديث تزيل هذا الاشكال، ويحتج لذلك بما ورد في القرآن وكلام العرب وغير ذلك.

وهذه بعض المسائل التي حكم النحاة عليها بالاضطرار، وجوزها ابن مالك في الاختيار اعتمادًا علي الحديث :

---

(١) وقد كتب ابن مالك عند تمام ختم التصحيح على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونينية ما نصه: سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري – رضي الله عنه – بقراءة لسيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبى الحسين على بن محمد بن أحمد اليونينى – رضي الله عنه وعن سلفه – وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمى بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد؛ ليكون الانتفاع به عاما، والبيان تاما، إن شاء الله تعالى. وكتبه محمد بن مالك حامدًا الله تعالى.

ا – وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا

جوَّزَ الفراء أن يقع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وتبعه ابن مالك. قال السيوطى: "ثم أن يكون الأول – أى فعل الشرط – مضارعا، والثانى – جواب الشرط – ماضيا، وهذا القسم أجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة)[1]".

فأما الفراء وهو المجوز للمسألة قبل ابن مالك ففى قوله تعالي[2]: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾ وجدناه يقول[3]: "قوله ﴿ إِن نَّشَأْ ﴾ ثم قال: فظلت ولم يقل: فتظل، كما قال: ننزل. وذلك فيه جواز أن تعطف على مجزوم الجزاء بفعل؛ لأن الجزاء يصلح في موضع فعل يفعل. وفى موضع يفعل فعل، فعطف؛ ألا ترى أنك تقول: إن زرتنى زرتك، وإن تزرنى أزرك، والمعنى واحد؛ فلذلك صلح قوله (فظلت) مردودة على (يفعل). وكذلك قولـه[4]: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ﴾ ثم قال: ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ فرد يفعل على فعل. وهو بمثابة رده (فظلت) على (ننزل). وكذلك جواب الجزاء يلقى يفعل بفعل وفعل بيفعل؛ كقولك: (إن قمت أقم وإن تقم قمت)".

فالفراء جوز هنا مجيء الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وإن حسن أن يكون الشرط والجواب متماثلين بأن يكونا مضارعين أو ماضيين. ووجه استدلاله بالآية الأولى أن (ظلت) بلفظ الماضى، وقد عطف عليها (ننزل). "وحق

(١) همع الهوامع (٢/ ٤٥٤).
(٢) الشعراء آية ٤.
(٣) معانى القرآن (٢/ ٢٧٦).
(٤) الفرقان آية ١٠.

المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه[1]"؛ "لأن تابع الجواب جواب[2]".

وأما ابن مالك فقد أجاز المسألة، واحتج لها بقول النبي ﷺ[3]: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه). وقول عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها-[4]: (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رَقَّ).

وعلق على هذين الحديثين قائلا[5]: "قلت: تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدروه عن فحول الشعراء".

وقد توسَّع ابن مالك في ذكر السماع المؤيِّد لما ذهب إليه؛ فأورد مجموعة من الأبيات[6]، وآية. ولم يكتفِ بهذا السماع الوافر، وإنما لجأ إلى القياس المُعَضِّد لما

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٨).

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٠٦) المكتبة العصرية.

(٣) صحيح البخاري (١/ ١٦).

(٤) صحيح البخاري (٤/ ١٨٢).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٦٧-٦٨).

(٦) في إطار هذه القضية أورد ابن مالك أبياتا منها:

قول نهشل بن ضمرة:

ومدرك التبل في الأعداء يطلبه ... وما يُشأ عنده من تبلهم منعا

شعر نهشل بن حرى (ص/ ١٢٥).

وقول أعشى قيس:

وما يُرد من جميع بَعْدُ فرّقه ... وما يُرد بعدُ من ذى فُرقة جمعا

ديوانه (ص/ ١١١).

وقول حاتم :

وإنك مهما تُعطِ بطنك سؤله ... وفرجك نالا منتهَى الذم أجمعا =

ذهب إليه فقال[1]: "ولهذا الاستعمال أيضا مؤيد من القياس؛ وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرًا، واللفظى أصل للتقديري، ومحل الجواب غير مختص بذلك؛ لجواز أن يقع فيه جملة اسمية، وفعل أمْرٍ أو دُعاءٍ أو فعل مقرون بـ (وعد) أو حرف تنفيس أو بـ (لن)، أو بـ (ما) النافية.

فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأن المراد منهما الاستقبال ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضى عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه. وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسنهما وجود التشاكل. وإذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه. وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف؛ لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائبا، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير معروف عما وُضِعَ له؛ إذ هو باق على الاستقبال. والماضى بعدها غير مصروف عما وُضِع له؛ إذ هو ماضى اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعا، فرَدَّته الأداة ماضى

= ديوانه (ص/ ٩٩)

وقول رؤبة :

ما يلـق في أشـد:قه تلهمـا إذا أعـاد الزأر أو تنهمـا

يوجد شطره في تهذيب اللغة (٦/ ٣١٨).

ومثله:

إن يسمعوا سيئة طاروا بها فرحا عنى وما يسمعوا من صالح دفنوا

معجم شواهد العربية (١/ ٣٩٣).

ومثله:

إن تستجيروا أجرناكم وإن تهنوا فعندنا لكـم الإنجـاد مبـذولا

شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٦٨).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٦٩-٧٠).

اللفظ، ولم تغير معناه وهذا مذهب المبرد. أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه. وهذا هو المذهب المختار. وإذا كان ذا تغير فالتأخر أولى به من التقدم؛ لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل"(*).

وإذا كان ابن مالك قد جوز وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا فإنه قد جعله على خلاف الأولى ووسمه بالقلة فقال في شرح الكافية الشافية[1]:

وكون ماض في اختلاف سابقا أولى من العكس فكن موافقا
ولا أخص العكس باضطرار لكنه يقل في اختيار

وقال بمثل هذا في شرح التسهيل والعمدة. وأما في شواهد التوضيح فقد أجاز المسألة مطلقا دون تفريق.

وأرجح ما ذهب إليه ابن مالك من القول بالجواز؛ نظرًا لكثرة السماع الوارد في المسألة، ولميل هذا الرأى إلى جانب السهولة واليسر.

٢ – ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا :

يلى (لولا) الامتناعية الاسم المرفوع؛ نحو: قوله تعالى[2] ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾. وعند البصريين أنه إذا جاء المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية وجب حذف خبره. وعليه فقد لحنوا المعرى في قوله[3]:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

(*) يلاحظ أن ابن مالك قد تفرد بهذا الدليل عن سائر النحاة.

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٧٣ – ١٥٨٠).

(٢) الأنفال آية ٦٨.

(٣) انظر ديوان سقط الزند (ص/ ١٤). معجم شواهد العربية (١/ ٢٦٩).

وقيد الرماني وابن الشجري[1] ذلك بما إذا كان الخبر كونًا مطلقًا، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف؛ نحو (لولا زيد سالمنا ما سلم).

وتبع ابن مالك الرماني وابن الشجرى فقال[2] معلقا على حديث[3] (لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين): "قلت: تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)، أعنى قوله: (لولا قومك حديثو عهد بكفر) وهو مما خفى على النحويين إلا الرماني وابن الشجري".

فإذا ما تناولنا المجوزين لثبوت الخبر وجدنا كلام الرماني القائل[4]: "الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ما أبقى على ما أنفى حذف الخبر العام في لولا، ولا يجوز حذف الخاص؛ لأن الكلام يحتمله ولا يدل عليه، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه".

وقال ابن الشجري[5]: "وأقول: إن ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى[6] ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ ﴾، وكذلك[7]

---

(١) همع الهوامع (١/ ٣٣٧)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى (١/ ٣٤٢)، ونص السيوطى والأشمونى على نسبة هذا الرأى لأبى على الشلوبين – أيضا – وكذلك نص ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٧٦).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٢٠-١٢٢)

(٣) صحيح البخاري (١/ ٤٢-٤٣).

(٤) التوجيه النحوى عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – دراسة – للدكتور/ محمد عبد المجيد الطويل (ص/ ١٠)، وقد عزاه لـ الرماني النحوى ٣٠٠، نقلا عن شرح الرماني – المخطوط – على سيبويه.

(٥) الأمالي الشجرية (٢/ ٢١٠).

(٦) النساء آية ٨٣.

(٧) النساء آية ١١٣.

﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ ﴾".

وقد تعقب ابن هشام ابن الشجرى فأبطل ما استدل به قائلا[1]: "وزعم ابن الشجرى أن من ذكره – أى الخبر – ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ ﴾ وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل".

وأما ابن مالك فقد توسَّع في المسألة توسعًا لم يسبق إليه، فقال في النظم[2]:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفى نص يمين ذا استقر

وأما في النثر فقد فصل القول حيث جعل خبر (لولا) على ثلاثة أضرب، فقال في شواهده[3]: "وقد يسرت لى زيادة على ما ذكراه – أى الرمانى وابن الشجرى – فأقول وبالله أستعين: إن المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

- مخبر عنه بكون غير مقيد.
- ومخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه.
- ومخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

فالأول؛ نحو: (لولا زيد لزارنا عمرو) فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو. فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك. ولِمَا في الجملة من الاستطالة المُحْوِجة إلى الاختصار.

والثانى: وهو المخبر عنه بكون مقيد، ولا يدرك معناه إلا بذكره؛ نحو: (لولا زيد غائب لم أزرك) فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجهل عند حذفه،

---

(١) مغنى اللبيب (١/ ٣٠١-٣٠٢)، شرح التصريح (١/ ١٧٨ – ١٧٩).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٤٦).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٢٠-١٢٢).

ومنه قول النبي ﷺ (لولا قومك حديثو عهد بكفر) أو (حديث عهدهم بكفر). فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة. وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل. وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور...

الثالث: وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك (لولا أخو زيد ينصره لغلب)، و(لولا صاحب عمرو يعينه لعجز) و(لولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت). فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه...".

من هذا يتضح أن ابن مالك قال بجواز ثبوت الخبر بعد (لولا) إذا كان لا يدرك معناه إلا بذكره. وبرغم أن ابن مالك قد سبق إلى هذا القول إلا أنه قد توسع في الاستشهاد للمسألة. وأتى بجديد لم يسبق إليه اعتمادًا على الحديث.

٣ – استعمال إذ موافقه لـ إذا والعكس :

ذهب جمهور النحاة إلى أن (إذ) ظرف لما مضى من الزمان، وتضاف إلى الجملة الاسمية بشرط ألا يكون خبر المبتدأ فعلا ماضيا، وإلى الجملة الفعلية بشرط أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى لا لفظا. وأما (إذا) فهى ظرف لما يستقبل من الزمان، وهى مختصة بالجمل الفعلية.

قال سيبويه[1]: "وسألته – أى الخليل – عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها، فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: (أتذكر إذ تقول)، (فإذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما...".

---

(١) الكتاب (١/ ٤٣٣).

وقال أيضا[1]: "(إذ) لما مضى من الدهر"، "وأما[2] (إذا) فلما يستقبل من الدهر".

وقد اقتفى المبرد أثر سيبويه فقال[3]: "أما (إذ) فتنبئ عن زمانٍ ماض" .

ومَنَعَ الزمخشرى وقوع (إذ) موقع (إذا)، وأجاب عن الآيات التي استُعْمِلَت فيها (إذ) استعمال (إذا) أو العكس، فقال[4]: "فإن قلت: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[5] مثل قولك: سوف أصوم أمس، قلت: المعنى على (إذا) إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعًا بها عَبَّر عنها بلفظ ما كان ووُجِدَ، والمعنى على الاستقبال".

وفى قوله تعالى[6]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ وجدناه يقول[7]: "فإن قلت: كيف قيل (إذا ضربوا) مع (قالوا)؟ قلت: هو على سبيل حكاية الحال الماضية".

وقد أجمل المرادى موقف المانعين والمجوزين فقال[8]: "وذهب الزمخشرى، وكثير من المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، وأجابوا عن الآيات التي

---

(١) الكتاب (٤/ ٢٢٩).

(٢) الكتاب (٤/ ٢٣٢).

(٣) المقتضب (٢/ ٥٣).

(٤) الكشاف (٣/ ٤٣٦).

(٥) غافر الآيتان (٧٠-٧١).

(٦) آل عمران آية ١٥٦.

(٧) الكشاف (١/ ٤٧٣).

(٨) الجنى الدانى (ص/ ٢١٢).

استعملت (إذ) فيها استعمال (إذا) بأن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار متيقنة مقطوعًا بها عبر عنها بلفظ الماضي. وذهب ابن مالك، وقوم من المتأخرين إلى أن (إذ) تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا)، واستدلوا بقوله تعالى(1): ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾".

فالمجوزون هم ابن مالك وبعض المتأخرين – كما ذكر المرادى – فأما ابن مالك فقد قال(2) مخرجا قول ورقة بن نوفل(3): (يا ليتنى أكون حيا إذ يخرجك قومك):

وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال.

وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى(4): ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾، وقوله تعالى(5): ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾، وقوله تعالى(6):﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾.

وكما استعملت (إذ) بمعنى (إذا)، استعملت (إذا) بمعنى (إذ)؛ كقوله تعالى(7):﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ..... ﴾ ".

---

(1) غافر الآيتان (٧٠-٧١).

(2) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٦٢-٦٣).

(3) صحيح البخاري (١/ ٤).

(4) مريم آية ٣٩.

(5) غافر آية ١٨.

(6) غافر الآيتان ٧٠ – ٧١.

(7) آل عمران آية ١٥٦.

٤ – حذف الفاء من جواب الشرط :

ذهب جمهور النحاة إلى[١] "وجوب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط". وخصوا حذف هذه الفاء بالضرورة، وفى ذلك يقول سيبويه[٢]: "وسألته عن قوله: (إن تأتنى أنا كريم)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبه بما يتكلم به (من الفعل)، قال [حسان بن ثابت][٣]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله مثلان

وقال أيضا[٤]: "وكما قالوا في اضطرار (إن تأتنى أنا صاحبك)، يريد معنى الفاء".

وقال[٥]: "وإن شئت قلت : أيها تشأ لك، فتضمر الفاء".

وإذا كان سيبويه ومن قبله الخليل يقولان بجواز حذف الفاء في الضرورة فإن المبرد قد ضعف ذلك حتى في ضرورة الشعر فقال مخطئا قول سيبويه[٦]: "وهذا خطأ، وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء، وهو قوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها). على أن الأصمعى ذكر أن البيت: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)، وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضا من الضعف".

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٤/ ٣١).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٤ – ٦٥).

(٣) آمالى ابن الشجرى (١/ ٨٤، ٢٩٠).

(٤) الكتاب (١/ ٤٣٧).

(٥) الكتاب (١/ ٣٩٧).

(٦) المقتضب (٢/ ٧١).

وجاء عن أبى على الشلوبين أنه قال[1]: "وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا، سواء كان فيها طلب؛ نحو" (إن قام زيد فالله يغفر له). أو لم يكن؛ نحو (إن قام زيد فعمرو قائم) إلا في الضرورة؛ نحو قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان"

وممن خص ذلك بالضرورة ابن هشام الذي يقول[2]: "وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء؛ نحو[3]: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ وأن الفاء قد تحذف للضرورة؛ كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها"

وأردف ذلك قائلا[4]: "وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره. وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى[5]: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ وتقدم تأويله. وقال ابن مالك: "يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة[6] (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)".

يتضح من كلام ابن هشام أن الأخفش ذهب إلى جواز حذف الفاء اختيارًا وتبعه ابن مالك خلافًا للجمهور. فإذا ما أتينا ابن مالك وجدناه يجوز المسألة في

(١) التوطئة لأبى على الشلوبين (ص/ ١٥٢) تحقيق أحمد يوسف المطوع، الكويت ١٤٠١هـ.

(٢) مغنى اللبيب (١/ ١٨٧).

(٣) الروم آية (٣٦).

(٤) مغنى اللبيب (١/ ١٨٧).

(٥) البقرة آية ١٨٠، المائدة آية ١٠٦.

(٦) صحيح البخاري (٣/ ١٦٢) والرواية بالفاء في (واستمتع).

لغة الاختيار ويعيب على من خَصَّ ذلك بالشعر بعدم التحقيق وتضييق المتسع حيث لا تضييق.

وقد احتج لها بقول رسول الله ﷺ لسعد ﷺ[1] (إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة). وقوله ﷺ[2]: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها). وقوله ﷺ لهلال بن أمية[3]: (البينة وإلا حد في ظهرك). ثم قال[4]: "قلت: تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، فإن الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير. وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصا بها؛ بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره. فمن وروده في غير الشعر، مع ما تضمنه الحديث المذكور، قراءة طاوس[5] {ويسألونك عن اليتامى قل أصلح إليهم خير}؛ أى: أصلح إليهم فهو خير.

وهذا وإن لم يصرَّح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مضمن معناها. فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء؛ لكونه جملة اسمية.

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضَيَّق حيث لا تضييق... وتضمن الحديث الثانى حذف جواب (إن) الأولى، وحذف شرط (إن) الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإن لا يجيء فاستمتع بها.

وتضمن الثالث حذف فعل ناصب (البينة)، وحذف فعل الشرط بعد (إن

(١) صحيح البخاري (٢/ ٩٨).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ١٦٢).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٢٦).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٩٢ - ١٩٤).

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٠، المحتسب (١/ ١٢٢).

لا)، وحذف فاء الجواب والمبتدأ معا؛ فإن الأصل: أحضرْ البينة وإنْ لا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك.

والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر؛ أعنى حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية. وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر؛ ولكن الشعر به أولى. وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز".

ومن نماذج مراعاة ابن مالك الحديث النبوي عند إيراد القاعدة الآتي:

- بقاء ميم (فم) مع الإضافة:

أثبت ابن مالك بالحديث ثبوت ميم (فم) مع إضافتها خلافا لمن ذهب إلى أن ذلك ضرورة. فقال[1]: "وزعم الفارسى أن قوله[2]:

يُصْبِحُ ظمآنَ وفى البحـر فَمُـه

من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل. والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم، وفى الحديث الصحيح[3] (لَخلُوف فمِ الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)".

كون إضافة أفعل التفضيل محضة:

قال[4]: "ولو كانت إضافته – أى أفعل التفضيل – غير محضة لكان نكرة ولم يمتنع وقوعه نعتًا لنكرة، ولا منعوتا بها، ولا مجرورًا برُبَّ، ولا مجموعا فيه بين الألف واللام والإضافة، ولا منصوبا على الحال دون استندار.

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٩ - ٥٠).

(٢) من الرجز، قائله تأبط شرا، أمالى ابن الشجرى (٢/ ٣٤).

(٣) رياض الصالحين (ص/ ٤٦٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٢٩).

واحترزت بقولي (دون استندار) من قول المرأة الصحابية لرسول الله ﷺ[1]: (وما لنا أكثر أهل النار)، وهو معرفة مؤولة بنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالا...".

وهناك لغة تلحق عامل الفاعل المثنى أو المجموع علامة التثنية أو الجمع وقد سَمَّى كل من سيبويه[2] وابن السراج[3] وابن الشجري[4] وغيرهم هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث).

وبالغ من اعتزاز ابن مالك بالحديث النبوي وتوسعه في الاستشهاد به أنه اصطلح على تسمية هذه اللغة بـ (لغة يتعاقبون). وكان هو أول من أطلق هذه التسمية آخذًا لها من حديث في الصحيحين، نصه[5]: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار). قال ابن مالك في باب الصفة المشبهة[6]: "ومن قال من العرب يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سادّ مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي (إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)".

والسبب في هذا الاستعمال في نظر ابن مالك "أن[7] الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (من). فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد لم يُعْلَم القَصْد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فِعْلِ الواحد من غيره فوَصَلُوه عند

---

(١) سنن الترمذي (٢/ ٤٢١)، طبعة دار الحديث – القاهرة.

(٢) الكتاب (١/ ٥).

(٣) الأصول لابن السراج (٢/ ٣٤٦).

(٤) الأمالي الشجرية (١/ ١٣٢).

(٥) صحيح البخاري (١/ ٣١٤)، طبعة دار الصفوة.

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٧٣).

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٢٤٧).

قصد التثنية والجمع بعلامتيهما. وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجرى الباب على سنن واحد".

وجاء على هذه اللغة قول النبي ﷺ[1]: (يتعاقبون فيكم ملائكة) وقول من روى[2]: (كُنَّ نساءُ المؤمناتِ)، وقول أنس[3]: (وكن أمهاتي يحثنني).

ومع أن السهيلي سابق لابن مالك في الاحتجاج بالحديث، وعمله يُعَدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك إلا أنه لما استدل بحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة) لم يفصّل هذا التفصيل، ولم يسم هذه اللغة بلغة يتعاقبون كما فعل ابن مالك.

قال السيوطي[4]: "ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون). وقد استدل به السهيلي، ثم قال: لكني أقول: إن (الواو) علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردًا، قال فيه: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)".

فالسهيلي هنا يصحح ما ورد في الحديث اعتمادًا على رواية عند البزار، بها يتغير موضع الاحتجاج.

وابن مالك لا يخطئ الحديث، وإنما يحاول تخريجه على إحدى لغات العرب فالحمل على لهجة من اللهجات يُعَدّ وسيلة يسيرة لتفسير ما خرج عن القواعد التي استخلصها النحاة. وابن مالك يرى أن اللغات الواردة عن العرب صحيحة فصيحة وإنْ قَلَّ مَنْ يتكلم بها. والمتكلم بها لا يكون مخطئا أبدًا. فمن الأحاديث

---

(١) تَقَدَّم.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣٢٤) دار الصفوة.

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٦٠٣).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٥٥).

التي خَرَّجَها على إحدى اللغات:

- قول أبي برزة ﷺ (1)، (غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني)،

قال ابن مالك[2]: "قلت: ففي قوله (ثماني) بلا تنوين ثلاثة أوجه... الوجه الثالث: أن يكون اللفظ (ثمانيا) بالنصب والتنوين إلا أنه كُتِبَ على اللغة الربيعية، فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف؛ لأن من أثبتها في الكتابة لم يراعِ إلا جانب الوقف، فإذا كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لَزِمَه أن يحذفها خطا. ومن المكتوب على لغة ربيعة (إن[3] الله حَرَّمَ عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وَهَات)؛ أي: ومنعا وهات، فحذف الألف لما ذكرت لك".

- قول بعض الصحابة - رضي الله عنهم-(4)، (وفرّقنا اثنا عشر رجلا)،

قال ابن مالك[5]: "قلت: مقتضى الظاهر أن يقول: (وفرقنا اثنى عشر رجلا)؛ لأن (اثنى عشر) حال من النون والألف، لكنه جاء بالألف على لغة بنى الحارث بن كعب، فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور".

حديث[6] (البر تقولون بهن)،

قال[7]: "ومِنْ إجراء فِعْل القول مجرى فِعْل الظن على لغة سُلَيم قول النبي

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٠١ – ١٠٢).

(3) أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر.

(4) أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: السمر مع الضيف والأهل.

(5) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٥٧).

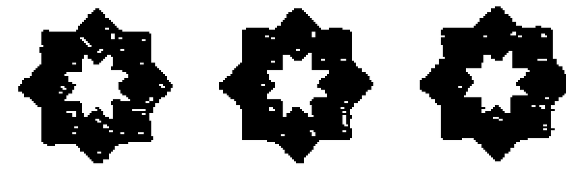
(6) صحيح البخاري (٣/ ٦١).

(7) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ١٥١).

ﷺ: (البرَّ تقولون بهنَّ)؛ أي: البرَّ تظنون بهن. وفى رواية عائشة - رضي الله عنها -(البرَّ تُرَوْن بهن). ومعنى (ترون) أيضا: تظنون".

- حديث(١) (كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياما حتى يرونه قد سجد).

قال[٢]: "وفى (قاموا قياما حتى يرونه قد سجد) إشكال؛ لأن (حتى) فيه بمعنى (إلى أنْ). والفعل مستقبل بالنسبة إلى القياس، فحقه أنْ يكون بلا نون؛ لاستحقاقه النصب، لكن جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملاً على (ما) أختها، كقراءة مجاهد[٣] ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ بضم الميم".



(١) صحيح البخاري (١/ ١٨٠).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٢٣٥).

(٣) البقرة آية ٢٣٣.

المبحث الثالث

كـلام العـرب

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة، ويقصد به كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة. وقد اهتم علماء اللغة والنحو بالبادية؛ لإدراكهم أنها منبع الفصاحة والنقاء وأن الحاضرة قد تطرق إليها الفساد اللغوي. وحدا هذا بهم إلى التفريق بين لغة البادية ولغة الحاضرة، ولم يكتفوا بذلك، بل راحوا يقسمون قبائل البادية إلى قبائل وسط وقبائل أطراف، ومنعوا الأخذ عن قبائل الأطراف لمجاورتهم الأمم الأعجمية.

ولأجل الاعتناء بلغة البادية قال الرياشى مفاخرًا الكوفيين[١]: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ". وما ذلك إلا بسبب توسيع الكوفيين دائرة الاحتجاج، والأخذ عن الحواضر الخارجة عن الفصاحة.

وقد علل الفارابى سر العناية بلغة البادية فقال[٢]: "لما كان سكان البرية في بيوت الشعر، أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم، وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقيادا للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البرارى منهم متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان".

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٨٤).

(٢) الألفاظ والحروف للفارابى (ص/ ١٤٦).

ولأجل ذلك توالت رحلات العلماء إلى البادية؛ من ذلك أن أبا[1] عمرو إسحاق بن مرار الشيبانى دخل البادية، ومعه دستيجان من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن العرب.

ويروى عن النضر بن شميل[2] أنه أقام بالبادية زمنا طويلا فأخذ عن فصحاء العرب كأبى خيرة الأعرابى، وأبى الدقيش وغيرهما.

ولم يقتصر الأمر بعلماء اللغة والنحو على حد الرحلة إلى البادية، بل أخذوا عمن وفد إليهم من الأعراب، يقول أبو عبيدة[3]: "قدم علينا عشرون رجلا من بنى جعفر بن كلاب من أهل البادية وكنا نأتيهم ونكتب عنهم".

التحديد المكاني :

وأما عن تحديد قبائل أخذ اللغة فنجد في ذلك قول أبى عمرو[4]: "أفصح الناس عليا تميم، وسفلى قيس".

ويلاحظ أن أبا عمرو لا يقصر الفصاحة على هذه القبائل، ولكنه يعدها من أفصح العرب. وقد قال في موطن آخر[5]: "لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية".

ويقصد بعالية السافلة وسافلة العالية الجزء الغربى من نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز. قال ابن الأعرابي[6]: "نجد اسمان السافلة

(١) نزهة الألباء للأنبارى (ص/ ٥٧).

(٢) معجم الأدباء (١٩/ ٢٣٨).

(٣) جهرة أشعار العرب (١/ ٦٤ – ٦٥).

(٤) المزهر في علوم اللغة (٢/ ٤٨٣).

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ١٩).

(٦) تاريخ نجد للألوسى (ص/ ٨)، الطبعة الثانية، القاهرة. لسان العرب مادة (نجد).

والعالية فالسافلة ما ولى العراق، والعالية ما ولى الحجاز وتهامة".

وإذا كان أبو عمرو قد ذكر لنا أماكن أخذ اللغة بصورة مجملة، فإنا نجد الفارابى يشير بوضوح إلى قبائل محددة أخذ النحاة عنها، وذلك في نصه الشهير: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب، وفى الإعراب، وفى التصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم[1]".

ففى هذا النص نجد الفارابى يحدد ست قبائل أخذ عنها العلماء اللغة، ويضع منهجا عاما لأخذ اللغة، وهو أنه لا يؤخذ عن سكان الحواضر، ولا عن سكان القبائل المجاورة للأمم الأعجمية. والفارابى يسمى لنا القبائل التي لم يؤخذ عنها فيقول: "وبالجملة فلم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ عن لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من (بكر)؛ لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان؛ لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم. ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون

(١) المزهر في علوم اللغة (١/ ٢١١ - ٢١٢)، الاقتراح (ص/ ٢٢ - ٢٣).

لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[1]".

وإخراج الفارابى للحجاز وثقيف عن دائرة الفصاحة أمر فيه نظر، فإن هذا "مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قريش، وهى مقيمة بالحجاز في مدينة كبرى فيه كانت مركز التجارة بين أمم شتى[2]".

وفى فصاحة قريش يقول ابن فارس[3]: "أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة؛ وذلك أن الله - جل ثناؤه - اختارهم من جميع العرب، واصطفاهم، واختار منهم نبى الرحمة محمدًا ﷺ".

كما ذكروا قبائل عدوها من أفصح القبائل" منها سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف[4]".

على أن النحاة لم يلتزموا التزاما كاملا بما جاء في وثيقة الفارابى، فالدراسة التطبيقية تكشف عن خلاف ذلك "ففي[5] (اللسان) مثلا احتجاجات لغوية لشعراء كثيرين من تلك القبائل التي قال إنها لم يؤخذ عنها مثل قضاعة وغسان وإياد وتغلب، ولشعراء من الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة".

التحديد الزماني :

حَدَّدَ علماء اللغة والنحو الأوائل فترة زمنية لأخذ اللغة، فأبو عمرو بن

---

(١) السابق نفسه.

(٢) أصول التفكير النحوى، الدكتور على أبو المكارم (ص/ ٥٢).

(٣) الصاحبى لابن فارس (ص/ ٥٢ – ٥٣).

(٤) المزهر في علوم اللغة (١/ ٢١٠ – ٢١١)، الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته (ص/ ٧٦).

(٥) القياس في اللغة العربية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز (ص/ ١٠٣).

العلاء يحتج بالشعر الجاهلى فقط، وبذلك يقصر فترة أخذ اللغة على العصر الجاهلى. قال الأصمعى حكاية عنه[1]: "جلست إليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي".

وحينما يُعْجَب أبو عمرو بالشعر الإسلامى نجده يقول[2]: "لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايته". وبرغم هذا أجاز لغيره الاستشهاد بشعر أوائل المولدين حيث قال[3]: "ختم الشعر بذى الرمة والرجز برؤبة".

وقد قسم علماء اللغة والنحو الشعراء إلى أربع طبقات، من ذلك تقسيم البغدادى[4] حيث قسمها إلى :

١ – طبقة الجاهليين، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

٢ – طبقة المخضرمين الذين عاصروا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

٣ – طبقة الإسلاميين، وتنتهى بابن هرمة.

٤ – طبقة المولدين، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار وأبى نواس.

وذكر البغدادى أن الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالراجح صحة الاستشهاد بكلامها. وأما الطبقة الرابعة فالصحيح ألا يستشهد بكلامها مطلقا.

ومن المتأخرين من استشهد بشعراء الطبقة الرابعة كالزمخشرى، قال السيوطي[5]:

---

(١) خزانة الأدب (١/ ٦).

(٢) خزانة الأدب (١/ ٦).

(٣) خزانة الأدب (١/ ١٠٨). المزهر في علوم اللغة (٢/ ٣٠١).

(٤) انظر خزانة الأدب (١/ ٥-٦).

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٣١ – ٣٢).

"أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفى الكشاف ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس، ثم قال: "وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل مايقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثـقهم بروايته وإتقانه".

وأما الحد الفاصل للتحديد الزمانى فإن "القول[1] الراجح هو الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء من أهل الأمصار حتى منتصف القرن الثانى الهجرى، وقد توسع البعض فجعله إلى نهاية القرن الثانى. وأما بالنسبة لأهل البادية فإنه يحتج بكلامهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري".

وقد علل ابن جنى لامتناع الأخذ عن أهل المدر في الوقت الذي يؤخذ فيه عن أهل الوبر فقال[2]: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد للغتهم، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل إلى وقتنا هذا".

شروط قبول الرواية عند النحاة :

اشترط علماء اللغة والنحو في الراوى أن يكون ثقة يتصف بالعدالة والضبط

---

(١) الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالته) للدكتور محمد حسن جبل، (ص/ ٨٣) دار الفكر العربى، القاهرة.

(٢) الخصائص (٢/ ٥). الاقتراح (ص/ ٢٩).

لما يرويه. قال ابن فارس[1]: "تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ويتقى المظنون؛ فحدثنا على بن إبراهيم عن المعدانى عن أبيه، عن معروف بن حسان عن الخليل قال: "إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعنيت".

وعلق على كلام الخليل قائلا[2]: "فليتحرَّ آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة".

واشترط الأنباري[3] في ناقل اللغة أن يكون عدلا؛ رجلا كان أو امرأة؛ حرًّا كان أم عبدًا.

ومن أجل ذلك وجدنا من النحاة من يهتم بفصاحة الأعرابى الذي ينقل عنه، من هؤلاء على سبيل المثال سيبويه، فهو غالبا ما ينص على فصاحة المأخوذ عنه، وله أقوال في ذلك منها "أخبرنى[4] من أثق به" و"حدثنى[5] من لا أتهم" و"سمعت[6] ذلك ممن يوثق بعلمه" و"سمعنا[7] بعض من يوثق به من العرب".

وفى القرن الرابع قَرَّرَ ابن جنى قاعدة أن "الأصل عدم فصاحة الأعرابى إلا من ثبتت فصاحته، فقال[8]: "ينبغى أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن

(١) الصاحبى لابن فارس (ص/ ٤٨). المزهر في علوم اللغة (١/ ١٣٧).

(٢) السابق نفسه.

(٣) لمع الأدلة (ص/ ٨٦-٨٧). المزهر في علوم اللغة (١/ ١٣٧).

(٤) الكتاب (٢/ ١٢٧).

(٥) الكتاب (١/ ٤٧٥).

(٦) الكتاب (٢/ ٤١).

(٧) الكتاب (١/ ٢٦).

(٨) الخصائص (٢/ ٨-٩).

تقوى لغته وتشيع فصاحته".

ولهذا وجدنا أئمة هذا الشأن يضعفون بعض الرواة؛ لعدم توفر العدالة فيهم من هؤلاء حماد الراوية[1] وخلف الأحمر[2].

وأما رواية أهل الأهواء فالصحيح قبولها ما داموا لا يتهمون بالكذب، قال الأنباري[3]: "اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخاطبية من الرافضة؛ وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه". والدليل على صحة هذا المبدأ "أننا إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يروون أن من كذب فسق، فكيف لا نقبل رواية الخوارج وهم يروون أن من كذب كفر؟![4]".

موقف النحاة من الشواهد المجهولة القائل:

وجود شواهد مجهولة القائل يؤدى إلى اختلاطها بشواهد المولدين والأبيات المصنوعة؛ ولهذا وجدنا من النحاة من سارع بنسبة الشواهد إلى قائليها، كما فعل الجرمى بكتاب سيبويه، والعينى بشواهد شروح الألفية، والسيوطي بشواهد المغنى، قال الجرمي[5]: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها".

وقال صاحب الخزانة[6]: "اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كل بيت إلى قائله إن أمكنا ذلك، ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته

(١) المزهر في علوم اللغة (١/ ١٧٥).

(٢) المزهر في علوم اللغة (١/ ١٧٦ – ١٧٧).

(٣) لمع الأدلة (ص ٨٦ – ٨٧).

(٤) السابق نفسه.

(٥) خزانة الأدب (١/ ١٧٨).

(٦) خزانة الأدب (١/ ٨).

وميزنا الإسلامى عن الجاهلى، والصحابى عن التابعى وهلم جرًّا".

وقد اختلف موقف النحاة من الشاهد المجهول القائل، فهناك من منع الاحتجاج به كالمبرد[1]، فقد كان يمنع أن تحذف اللام ويبقى عملها - في النثر والشعر - ورفض الاحتجاج بما احتج به سيبويه وهو قول الشاعر[2]:

محمد تفد نفسك كل نفـس إذا ما خفـت من أمـر تبـالا

وذلك لكون البيت مجهول القائل.

وجاء عن ابن النحاس قوله[3]: "أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي)، واستشهدوا بقول الشاعر[4]:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنًا ببيداء بلقع

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قائله..."

وهناك من اضطرب هذا الأصل في ذهنه كابن هشام، فقد نقل عنه السيوطي[5] أنه منع الاحتجاج بالشعر المجهول - في تعليقه على الألفية - حيث قال بعد أن أورد قول الشاعر[6]:

قد علمـت أم بنى السـعلاء

والجواب[7] عندنا أنه لا يُعْلَم قائله فلا حجة فيه".

ومرة أخرى نجده يعترض على رفض البيت المجهول القائل في الاحتجاج

---

(١) المقتضب (٢/ ١٣٠-١٣١).

(٢) السابق نفسه.

(٣) الاقتراح (ص ٣٧). الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١٤).

(٤) شرح أبيات المغنى للبغدادى (٤/ ١٥٧).

(٥) الاقتراح (ص/ ٢٧ - ٢٨). المزهر في علوم اللغة (١/ ١٤١-١٤٢).

(٦) المقاصد النحوية (٤/ ٥٠٧).

(٧) الاقتراح (ص/ ٣٧). خزانة الأدب (١/ ٨).

حتى إنه ليقول[1]: "ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه".

موقف ابن مالك من كلام العرب:

يُعَدُّ سماع ابن مالك عن العرب سماعا غير مباشر، فهو من نحاة القرن السابع الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد؛ ولذا فهو دائما يُقَدِّم لشواهده بعبارات تنم عن أن سماعه غير مباشر منها: "من ذلك قول بعض العرب من رواية سيبويه"[2] "وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب"[3] "ومنه قول بعض العرب"[4] "من ذلك ما حكاه الأزهرى من قول بعض العرب"[5] "وحكى الأخفش أن من العرب من يقول"[6] "لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء"[7]. "ومن مؤيداته قول بعض العرب"[8] "وحكى المازنى عن أعرابي"[9] "وجاء عن العرب"[10].

وقد يورد أقوال العرب دون أن ينسبها إلى راوٍ معين. وأحيانا يُصَرِّح بأسماء القبائل التي ينقل عنها وينسب إليها لغاتها، ومن هذه القبائل: الحجاز وقريش

(١) الاقتراح (ص/ ٢٨). خزانة الأدب (٤/ ٧٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٦٠).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٥٣).

(٤) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٩٦).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٥).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٣٢).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٣).

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٠٩).

(٩) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٧٠).

(١٠) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤٨).

وبنو تميم وربيعة وكنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو سليم وهذيل وطيء وثقيف. وقد لا ينسب اللغة إلى قبيلة معينة ويكتفى بأن يقول: "وهى لغة معروفة" "على هذه اللغة جاء..." "وهى لغة مشهورة" .

وقد احتج ابن مالك بالشعراء المُجْمَع على الاحتجاج بشعرهم، وهم شعراء الطبقات الثلاث الأُوَل. وبلغت شواهده الشعرية في شرح التسهيل (٢٤٥١) شاهد، وفى شرح الكافية الشافية (١١٧٣) شاهد، وفى شرح عمدة الحافظ حوالى (٥١٤) شاهد، وفى شواهد التوضيح والتصحيح (٢٢٠) شاهد.

وهذا الكم الكبير من الاستشهاد كثيرا ما ينسب فيه الشاهد إلى قائله. ومن خلال هذه الشواهد المنسوبة يتبين أنه قد أكثر من الاعتماد على الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ويأتى في مقدمة هؤلاء:

امرؤ القيس، وزهير بن أبى سلمى وطرفة بن العبد، والنعمان بن المنذر، وتأبط شرًا، والشنفرى، والخنساء، والمخبل السعدى، وذو الرمة، وعامر بن الطفيل، والنابغة الجعدى، والنمر بن تولب، والربيع بن ضبع الفزارى، والعباس بن مرداس، وسواد بن قارب، وجرير، والفرزدق والكميت، وكُثَيِّر عَزَّة، وعمر بن أبى ربيعة، والعجاج، وعدى، وأبو دؤاد الإيادى، وأمية بن أبى الصلت والطرماح بن حكيم، وأبان بن عبد الحميد اللاحقى، وحسان بن ثابت، وعبد الله بن قيس الرقيات، والسيد الحميرى، والحطيئة، وقطرى بن الفجاءة، وليلى الأخيلية، والشماخ، ومتمم بن نويرة، والراعى النميرى، وحميد بن ثور.

كما أن ابن مالك[1] اعتمد على شعراء ضعفهم النحاة الأوائل، وعدوهم من

---

(١) من ذلك احتجاجه بشعر أبى العطاء السندى في شواهد التوضيح (ص/ ١٨٠). شرح التسهيل (١/ ١١٠). وبشعر الكميت بن زيد الأسدى في الكافية الشافية (٢/ ٥٦٨، ١٠٧١)، على أن جميع هؤلاء الشعراء لا تثريب على ابن مالك في الاستشهاد =

المولدين، من هؤلاء : بشار بن برد، وأبان بن عبد الحميد، والسيد الحميرى، وأبو العطاء السندى، وأبو العتاهية، والكميت، والطرماح.

قال الجاحظ[١]: "والمطبوعون على الشعر من المولدين بشار العقيلى، والسيد الحميرى وأبو العتاهية، وقد ذكر الناس في هذا الباب يحيى بن نوفل، وسلما الخاسر وخلف بن خليفة، وأبان بن عبد الحميد أولى بالطبع من هؤلاء، وبشار أطبعهم".

واستشهد ابن مالك بشعراء خرجوا عن النطاق الزمانى، منهم أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العُتْبى (ت ٢٢٨ هـ) حيثُ استدل ابن مالك[٢] على لغة أكلونى البراغيث بقوله[٣]:

رأين الغوانى الشيب لاح بمفرقي فأعرضن عنى بالخدود النواضر

واستشهد بشعر المتنبى (ت ٣٥٤هـ) على عمل (لا) النافية للجنس عمل (ليس) فقال[٤]: "وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدى ﷺ[٥]:

بـدت فعـل ذى ود فلمـا تبعتهـا تولت وخـلـت حـاجتى في فؤاديـا
وحَلَّت سواد القلـب لا أنـا باغيـا سـواها ولا في حبهـا متراخيـا

وقد حذا المتنبي[٦] حَذْو النابغة فقال[٧]:

= بشعرهم؛ إذ هو ليس بدعا في هذا الأمر، فالاستشهاد بشعر هؤلاء واقع في معظم كتب النحو، ولا سيما عند المتأخرين.

(١) البيان والتبيين (١/ ٥٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١١٧).

(٣) من الطويل، شذور الذهب (ص/ ١٧٩). شواهد التوضيح (ص/ ١٩٣).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٧).

(٥) شرح أبيات المغنى (٤/ ٣٨٢).

(٦) قول المتنبى هذا من قبيل التمثيل لا من قبيل الاحتجاج.

(٧) شرح أبيات المغنى (٤/ ٣٨٢).

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذي   فلا المجد مكسوبا ولا المال باقيا

والقياس على هذا شائع عندي".

ويلاحظ أنه قبل أن يعرض لبيت المتنبى عَرَضَ بيتا لأحد أفراد الطبقة المُجْمَع على الاحتجاج بشعرها، ثم أردف ذلك بقوله: "وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال...".

فكأن ابن مالك أحَسَّ في نفسه أنه يقدم على ما لم يفعله غيره فقدم لبيت المتنبى بما يشعر أنه في ذلك متابع لغيره.

واستشهد أيضا بشعر أبى العلاء المعرى (ت ٤٤٩هـ) فأجاز[١] إثبات الخبر بعد (لولا) استنادًا إلى قوله[٢]:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وكما استشهد ابن مالك بشعراء خرجوا عن دائرة الفصاحة، وجدناه يستدل بلغات قبائل خرجت عن هذه الدائرة، منها لخم وقضاعة في قوله[٣]:

"ويجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك؛ كقول الشاعر[٤]:

من يأتمر للحزم فيما قصده

تحمد مساعيه ويعلم رشده

فـ (قصده) بضم الدال هى في الأصل بالفتح؛ لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة".

ومن ذلك قوله في تسهيل الفوائد[٥]: "وإبدال الياء جيما مشددة موقوفا

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٥).

(٢) ديوان سقط الزند (ص/ ١٠٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٩٠ - ١٩٩١).

(٤) من الرجز، شواهد العينى (٤/ ٥٥٢). همع الهوامع (٢/ ٢٨٠).

(٥) تسهيل الفوائد (ص/ ٣١٧).

عليها، أو مسبوقة بعين عجعجة قضاعة".

والبصريون لا يحتجون بلغات هاتين القبيلتين، وأما الكوفيون فقد احتجوا بهما، وتابعهم ابن مالك في ذلك؛ ولذا وجدنا أبا حيان – وهو بصرى النزعة – يعيب على ابن مالك هذا المسلك بقوله[1]: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن".

من هذا يتضح أن ابن مالك قد وسع من دائرة الاستشهاد، فاستشهد بشعراء خرجوا عن النطاق الزمانى؛ ولكن ربما اعتذر له بأن ذلك كان منه على سبيل الاستئناس والمتابعة للشعراء المجمع على الاحتجاج بهم، كما هو الحال في بيت المتنبى.

شروط قبول الرواية عند ابن مالك :

اشترط ابن مالك في الراوى أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه، وهو دائما يحرص على توثيق الرواة حتى ينزع الشك من نفس قارئه، وذلك كأن يقول: "وروى بعض الثقات عن أعرابي[2]" "هكذا رواه من يوثق بعربيته"[3] "كذا رواه الثقات بكسر اللام..."[4] "رواه بعض الثقات "وذكر غيره من الثقات أنه سمع بعض العرب يقول[5]..." "هكذا ضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون[6]" "ومنها

(١) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه (ص/ ٣٨)، نقلا عن الدراسات اللغوية عند ابن مالك (ص/ ١٠٨).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٩٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣١٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٨١).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٨١).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٠٠).

ما روى بعض الثقات من قول بعض العرب[1]".

ومن اهتمام ابن مالك بالرواية – في غير كلام العرب – أنه بعد أن يذكر الحديث النبوى يعلق بقوله: "هكذا ضبطه الحفّاظ في صحيح البخاري[2]".

وقد يتتبع ابن مالك السند فيرفض الرواية التي ليس لها سند صحيح، ويأخذ برواية العدل الضابط عن مثله. كما في قوله[3]: "وللمبرد إقدام في رد ما لم يَرْوِ"، كقوله في قول العباس بن مرداس[4]:

وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداسَ في مجمع

الرواية: يفوقان شيخى، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح؟!".

فهو هنا يرد رواية المبرِّد بذكر (شيخي)؛ لعدم وجود سند صحيح لها يجعلها في نفس رتبة رواية (مرداس) فضلاً عن أن يغلِّبها عليها.

وابن مالك يتحرى من صحة الرواية، وكثيرًا ما يردُّ الرواية إذا كانت مجهولة، لا يعرف لها راوٍ عدل يقول: "سمعت من يوثق بعربيته". فإذا احتج الكوفيون على دخول اللام على ما بعد (لكن) اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع (إنَّ) بقول الشاعر[5]:

ولكننى مِن حبها لعميد

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٦٢).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٩١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤٣٠ – ٤٣١).

(٤) من المتقارب، شواهد العيني (٤/ ٣٦٥). خزانة الأدب (١/ ٧١). الدرر (١/ ١١).

(٥) شرح أبيات المغنى (٨/ ٦٢ – ٦٤). شواهد العينى (٢/ ٢٤٧).

فإن ابن مالك يبادر بردّ هذا الدليل قائلا[1]: "وأما (ولكننى من حبها لعميد) فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول سمعت ممن يوثق بعربيته. والاستدلال بما هو هكذا غاية من الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: (ولكن إنني) ثم حذفت همزة (إن) ونون (لكن)، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر إن...".

وهو لا يسعه إلا القبول للرواية ما دام الراوى قد ثبتت عدالته كما في قوله[2]: "ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و (آى) بالمد إلا الكوفيون. رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة".

وقد تجيء الرواية على الضعيف الذي لا يقاس عليه، مع ذلك لا يتوانى في قبولها ما دامت بنقل العدل. قال عند الكلام عن (أن) الناصبة[3]: "وأما بقاء النصب بعد حذف (أن) في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يُقْبَل منه إلا ما نقله عدل ولا يقاس عليه. ومما نقل فقبل قول بعض العرب[4]: (خذ اللص قبل يأخذك) وقول الشاعر[5] – أنشده سيبويه -:

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعَلَه

قال سيبويه: أراد بعدما كدتُ أن أفعله".

وهو يرى أن الكلام المنقول بنقل العدل الضابط فيه مستند قوى لما جيء به من أجله؛ ولذا فقد أيد رأى الخليل والأخفش والمازنى في أن اللواحق بـ (إيا)

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٨٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٩).

(٤) مجمع الأمثال للميدانى (١/ ٢٦٢).

(٥) من الطويل، الأغانى (٩/ ٩٣). الكتاب (١/ ١٥٥).

ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، حيث قال[1]: "إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)، وروى: فإياه وإيا السوءات). وهذا مستند قوي؛ لأنه منقول بنقل العدل الضابط بعبارتين صحيحتى المعنى".

وزيادة الثقة مقبولة عند ابن مالك، قال[2]: "ولم يذكر البصريون من حروف النداء (آ) ولكن ذكرها الكوفيون، وزيادة الثقة مقبولة".

واللغة تثبت عنده بالرواية والشاهد والدليل، لا بالرأى والتخمين، فهو يؤيد الرأى المعين؛ لأن مستنده رواية ومستند غيره رأى، قال[3]: "وقد حكى الفراء أنَّ في (أولاء) و(أولئك) المد وهذا لغة الحارثيين. وأن القصر فيهما لغة التميميين، وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى؛ والرواية أولى من الرأى".

وعَلَّقَ على قول الشاعر[4]:

حمامة بَطن الواديين ترنّمي   سُقيت من الغُر الغوادى مطيرها

فقال[5]: "هكذا رواه الحفاظ. ومن قال: (سقاك) فتارك للرواية آخذ بالرأي".

ابن مالك وتعدد الرواية :

يرجع سبب تعدد الرواية طورًا إلى الرواة، وطورًا إلى الشاعر نفسه كما

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٤٦).

(٢) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٧٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤١).

(٤) شواهد المغنى (ص ٧١، ٢٠١).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١١٨ – ١١٩).

يعرف ذلك عن ذى الرمة[1]، وطورًا إلى النحاة.

وهذا الاختلاف ليس له أهمية إذا كان في غير موضع الاستشهاد، أما ذو الأهمية فهو الذي يقع في موضع الاستشهاد، والذى قد يؤدى إلى إبطال القاعدة النحوية. وقد وجدنا من النحاة من إذا لم يستطع أن يلتمس وجها لرواية أنكرها محتجا بأخرى؛ من ذلك رد المبرد قول الشاعر[2]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشـر بالشـر عند الله مثـلان

والذى احتج به سيبويه على جواز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر، وأخذه برواية الأصمعى الموافقة لرأيه وهى:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره[3]

وأما ابن مالك فكثيرًا ما نجده يذكر الروايات المتعددة للبيت الواحد، ويجتهد في توجيهها جميعا دون أن يدفع واحدة منها بالأخرى، قال[4]: "وتدعو الضرورة إلى أن يرخم ما ليس بمنادى فيرخم عند سيبويه بالوجهين: بأن يحذف ما يحذف ويترك آخر ما بقى على ما كان عليه، وبأن يحذف ما يحذف ويجعل الباقى كأنه اسم تام ... وأنشد سيبويه[5]:

الا أضحت حبالكم رماما وأضحت مِنكَ شاسعة أماما

ورواه المبرد[6] :

ومـا عهـد كعهـدك يا أمامـا

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٢٩ - ٣٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٧).

(٣) نوادر أبى زيد (ص/ ٣١ - ٣٢).

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/ ٣١٢ - ٣١٤).

(٥) من الوافر، الكتاب (١/ ٣٤٣)، المقاصد. النحوية (٤/ ٢٨٢). الإنصاف (١/ ٣٥٣).

(٦) من الوافر، ديوان جرير (ص/ ٥٠٢). خزانة الأدب (١/ ٣٩٠).

وكلتا الروايتين صحيحة".

فهو هنا حريص على تصحيح كلتا الروايتين. فالإنصاف عنده يقتضى قبول الروايتين، وألا تدفع إحداهما بالأخرى.

ومن توجيه الروايات المختلفة قوله[1]: "وقد يضمر الفعل لقرينة معنوية كقول الشاعر[2]:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

على تقدير: ألا يروننى رجلا، هذه هى الرواية المشهورة. ويُرْوَى ألا رجل...

بالجر على تقدير: ألا من رجل".

وقوله[3]: "ومثال ظهور اسمها – أى اسم كان – اختيارًا قول الشاعر[4]:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

أى: كأن ظبية عاطية، يخاطب المرأة الموافية، فشبه الظبية بها، ونصب مختارًا ويروى: (كأن ظبية) على تقدير كأنها ظبيةٌ. ويروى: (كأن ظبيةٍ)، على تقدير كظبيةٍ، وأن زائدة".

وقد يجوز الروايتين في الشاهد الواحد مع تفضيل واحدة على الأخرى لكونها أقيس، ففى شرح التسهيل[5]: "ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك: (الزيارة يوم الجمعة). ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة. ورُوِى قول

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٣).

(٢) من الوافر، نوادر أبى زيد (ص/ ١٣٥). همع الهوامع (١/ ٥٨).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٤١ – ٢٤٢).

(٤) من الطويل، المقاصد النحوية (٢/ ٣٠١). خزانة الأدب (٤/ ٣٦٤).

(٥) (١/ ٣٢١).

النابغة[1]:

زعم البوارح أن رحلتنا غـدا   وبذاك خبرنا الغـراب الأسـود

بنصب (غد) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي. والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي: (وربما رُفِع الزمان الموقوع في بعضه)".

موقف ابن مالك من الشواهد المجهولة القائل :

مر بنا موقف النحاة من الشواهد المجهولة القائل، حيث وقف قسم منهم موقفا حاسما، فقال بعدم جواز الاستشهاد بها؛ لعلة مخافة أن يكون الشاهد المجهول مصنوعا أو لأحد المولدين، وقسم آخر جوز الاستشهاد بها مستندًا إلى أن سيبويه قد استشهد بخمسين بيتا مجهولة.

وأما موقف ابن مالك في المسألة فيبدو أنه متغير، فهو تارة يقبل الشاهد المجهول القائل وتارة يرده. من ذلك أن الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد (لكن) اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع (إن)، واحتجوا بقول الشاعر[2]:

ولكنني من حبها لعميـد

وأما هو فقد رَدَّ هذا الدليل بقوله[3]: "ولا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يُعْلَم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا غاية في الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجِّهَ فجُعِل أصله: (ولكن إنني) ثم حذفت همزة (إن) ونون (لكن)، وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر (إن)".

---

(١) من الكامل، الدرر (١/ ٧٥). الديوان (ص ٢٨).

(٢) البيت من الطويل، شرح أبيات المغنى (٨/ ٦٢ - ٦٤). الإنصاف (١/ ٢٠٩).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩).

وقد ائتسى ابن مالك في هذا الصنيع بابن النحاس الذي يقول[1]: "إن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عُزى إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفى ذلك ما فيه".

وهذا الموقف من ابن مالك يعد منهجا واضحا من الشواهد المجهولة لو أنه داوم عليه، وظل متمسكا به في كل ما هو من هذا القبيل. ولكنا وجدناه في مواضع أخرى يحتج بأبيات مجهولة القائلين دون أن يردها، فقد احتج بقول الراجز[2]:

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تلحنى إنى عسيت صائما

على مجيء خبر عسى[3] مفردًا منصوبا.

وهذا الشاهد نص أبو حيان على أنه مجهول لم ينسبه أحد من الشراح إلى قائل معين. ونقل السيوطي[4] عن ابن هشام قوله: "طعن عبد الواحد الطواح في كتابه (بغية الآمل) في الاستشهاد بقوله:

لا تكثرن إنى عسيت صائما

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به".

وأورد ابن مالك قول الشاعر[5]:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع

ثم علق عليه بقوله[6]: "فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مستغربين؛ إما أن

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٧٢).

(٢) من الرجز، شرح أبيات المغنى (٣/ ٣٤٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٩٣).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٧٢).

(٥) من الطويل، شرح المفصل (٧/ ١٩). خزانة الأدب (٣/ ٥٨٥).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٢٤ – ٢٢٥). وانظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٣).

تكون (كي) مصدرية فيلزم اجتماعها مع (أن)، وهما حرفان مصدريان، وإما أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع (اللام)، وهما حرفا جر، إلا أن اجتماع حرفين مصدرين أسهل من اجتماع حرفي جر...".

قال صاحب الإنصاف[1] نقلا عن النحاس – في تعليقه-: "أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقـع

والجواب: إن هذا البيت لا يعرف قائله ...".

كما أن ابن مالك قد احتج بشواهد رميت بالوضع، من هذا القبيل أنه استدل على جواز استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان ببيت ينسب لزهير بن أبي سلمي[2]:

لـمن الديـار بقـنـة الحجـر أقـويـن من حجـج ومن دهر

قيل إن حماد الراوية[3] وضعه وألحقه بقصيدة زهير.

واستدل[4] بقول الشاعر[5] :

أيها السـائل عنهـم وعنـي لسـت من قـيس ولا قيس منـي

على حذف نون الوقاية من (من) و(عن)، فيقال: (منى) و(عني) بالتخفيف.

قال ابن الناظم[6] عن هذا البيت: "إنه من وضع بعض النحويين".

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣١٠، ٣٤٥) (٢/ ٤٣٥، ٥٨٣).

(٢) ديوان زهير بن أبى سلمى (ص ٢٩)، شرح وتحقيق الدكتور عمر الطباع، ط: دار القلم.

(٣) انظر خزانة الأدب (٤/ ١٢٩).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٣٨).

(٥) من المديد، الأشباه والنظائر (١/ ٩٠). همع الهوامع (١/ ٦٤).

(٦) شرح ابن الناظم على الألفية (ص/ ٢٧). نقلا عن الشواهد والاستشهاد (ص/ ٧).

وابن مالك يراعى كلام العرب بنوعيه عند وضع القاعدة، جاء عنه في جواز تصدير جواب القسم بـ (لم) و(لن) إذا كان جملة فعلية أنه قال[1] في التسهيل "المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم تصدر في الإثبات بـ (لام) مفتوحة ... وقد تصدر بـ (لن) أو (لم)".

في شرح ذلك: "وندر نفى الجواب بـ (لن) في قول أبى طالب[2]:

والله لن يصلـوا إليك بجمعهـم حتى أوارى في التراب دفينا

وندر أيضا نفى الجواب بـ (لم) فيما حكى الأصمعى أنه قيل لأعرابى: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالقهم لم تقم على مثلهم منجبة".

وهذا الذي ذهب إليه في المسألة تكمن أهميته في أنه تفرد به، قال أبو حيان[3]: "لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جنى من أنه ضرورة، وهو غلط من ابن جني".

وابن مالك نفسه قد تنبه لتفرده فقال في شرح الكافية[4]: "ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفى بـ (لن) و(لم)، وذلك في غاية الغرابة".

ومن ذلك قولـه[5]: "ولا أشترط كون المنفى بـ (لما) قريبا من الحال لقولهم (عصى إبليس ربه ولما يندم). بل الغالب كونه قريبا من الحال".

وقد يعتمد على الشعر وحده في إثبات القاعدة دون غيره من أنواع السماع،

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٠٥ – ٢٠٧).

(٢) خزانة الأدب (٣/ ٢٩٦). شرح شواهد المغنى (٢/ ٦٨٦).

(٣) همع الهوامع (٢/ ٣٩٨).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٤٨).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٧٤).

من ذلك أنه جوز تقديم التميز على عامله المتصرف، فقال متابعا الكسائى والمازنى والمبرد: "وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف؛ ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح كقول ربيعة بن مقروم الضبي(١):

وواردة كأنها عصب القطا   تثير عجاجا بالسنابك أصهبا
رددت بمثل السيد نهد مقلص   كميش إذا عطفاه ماء تحلبا

ومثله قول بعض الطائيين(٢) :

أنفسا تطيب بنيل المنى   وداعى المنون ينادى جهارا

ومثله(٣) :

ضيعت حزمى في إبعادى الأملا   وما أرعويت وشيبا رأسى اشتعلا"

وقد يعتمد ابن مالك على رواية شاهد واحد في إثبات القاعدة، ولا يقول بتأويله، ففى جواز إلغاء عمل (ظن) وأخواتها عند التوسط، قال(٤): "ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر(٥):

أبا الأراجيز يابن اللؤم توعدني   وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور

كذا رواها سيبويه رائية، والمشهور من رواية غيره:

وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية".

---

(١) من الطويل، المقاصد النحوية (٣/ ٢٢٩). شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩).

(٢) من المتقارب، المقاصد النحوية (٣/ ٢٤١). شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩).

(٣) من البسيط، المقاصد النحوية (٣/ ٢٤٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٨٥ – ٨٦).

(٥) من البسيط، الكتاب (١/ ١٢٠).

أيد ابن مالك كلام العرب، ورأى أن كل ما ورد عنهم وجب علينا أن نقبله، وأن نقبل ما وافقه من كلام النحاة، وأما المخالف منهم فلا يلتفت إليه.

ودفاعه عن كلام العرب قد يضطره إلى تخطئة أحد أقطاب النحو المبرزين كسيبويه، يقول[1]: " نسب سيبويه قائل (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم، وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمرضٍ. بل الأولى أن يخرج ذلك على أن قائل ذلك أراد : (إنهم هم أجمعون ذاهبون) على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدا بـ (أجمعون) مخبرا عنه بـ (ذاهبون) ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده".

وفى شرح تسهيل الفوائد[2]ما نصه: "وغَلَّطَ سيبويه من قال (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان)، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال : (هم) كما قال[3]:

لست مدرك ما مضى　　　ولا سابق شيئا

وهذا غير مرضٍ منه - رحمه الله-، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كـ (لدن) و (غدوة)، و(هذا جحر ضب خرب[4]).

فابن مالك يوجب اعتقاد الصواب في كل ما نطقت العرب المأمون لحنهم

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٥١٥).
(٢) (٢/ ٥١ - ٥٢).
(٣) ديوان زهير (ص / ٨٧). الكتاب (١/ ٣٠٦).
(٤) الكتاب (١/ ٤٣٦).

بتغير الطباع، ويرد على سيبويه بأنه لو جاز غلط زهير لم يوثق بشيء من كلامه، وهو بهذا يغلق بابا؛ فتحه يؤدى إلى عدم الثقة بشيء من كلام العربى.

وقال في معرض آخر[1]: " وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق[2]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بَشَرُ

... ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا، لكنه رفع (بشرا) بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب (مثلهم) على الحال، أو يكون الفرزدق تكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الثانى أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعى على التحدث بمثل ذلك لو اتفق، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم".

من جميع ما سبق يتبين أن ابن مالك يقدم كلام العربي على كلام غيره من النحاة، ولا يعنيه أن يوافق غيره أو يخالفه. فإن وافقه ففى ذلك تعضيد لما ذهب إليه، وإن خالفه فحسبه أنه يأخذ عن العرب.

وأما ما ثبتت صحته في كلام العرب مما جاء على غير القياس، فإنه يقبله ولا يخطئه ويقف به عند المسموع ولا يطرده. جاء عنه أنه قال حاكيا عن سيبويه[3]: "ومذهب سيبويه في (كلمته فاه إلى في) أنه نصب على الحال؛ لأنه واقع موقع

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٣).

(٢) ديوان الفرزدق (١/ ٢٢٣). خزانة الأدب (٢/ ١٣٠).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٢٤ – ٣٢٥).

(مشافها) ومؤدٍّ معناه... وأجاز القياس عليه هشام الكوفى، فيقال على رأيه: ماشيتُه قدمه إلى قدمى، وكافأته وجهه إلى وجهي، وذكر ابن خروف أن الفراء حكى: حاذيتهُ ركبته إلى ركبتى، وجاورته بيته إلى بيتى، وصارعته جبهته إلى جبهتى، بالرفع والنصب، ولا يَرِدُ شيءٌ من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أوْلَى؛ لأن فيه إيقاعَ جامدٍ موقع مشتق، وإيقاع معرفةٍ موقع نكرة، وإيقاع مركّب موقع مفرد".

موقف ابن مالك من الضرورة الشعرية :

من مظاهر عناية ابن مالك بكلام العرب أنه ضيق نطاق الضرورة الشعرية، حيثُ قال مخالفا الجمهور: "الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة"[(١)]. فالضرورة عنده خاصة بالاضطرار الذي لا يمكن الإتيان بغيره في موضعه.

وأما الجمهور فقد ذهب إلى أن "الضرورة ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[(٢)].

فالضرورة عند الجمهور تُعَدُّ وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفا للقاعدة، ولا يلجأون إليها إلا إذا أعيتهم الحيلة في توجيه الشاهد. قال أحد الباحثين: "إن ضرورة الشعر كانت ذريعة للنحويين في دفع ما لم يريدوه من الشواهد التي لا تتفق مع القاعدة[(٣)]".

وأما ابن مالك فلم يكثر من استعمال هذه الوسيلة في التخلص من المخالف؛ ولذا لم يَعُدّ قول الشاعر (ما أنت بالحكم الترضى حكومته)[(٤)] من الضرورة؛

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٠).

(٢) مقدمة الضرائر للألوسى (ص/ ٦).

(٣) الشواهد والاستشهاد (ص/ ١٦٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٩ – ٣٠٠).

لتمكنه من أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضى حكومته). ولا قول الشاعر : (صوت الحمار اليجدع)[1]؛ لتمكنه من أن يقول: (صوت الحمار يُجدّع). وبمقتضى هذا الموقف جوّز ابن مالك وصل (أل) بالمضارع وغيره في لغة الاختيار.

وعمل ابن مالك هذا ناتج عن عنايته بالسماع واحترامه له فهو متأثر فيه بالذوق اللغوى أكثر من مصطلحات النحاة؛ ولذا فهو لا يبادر بوَسْمِ المخالف للقاعدة بالاضطرار كما يفعل البعض، وإنما يترفق في توجيهه فربما كان لهجة لأحد القبائل، قال الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[2]: "والحق أن ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية، والحديث النبوى، فإذا وَرَدَ فيها شيء قال النحاة عن نظيره في الشعر إنه ضرورة، لم يعده هو كذلك، بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحيانا ينص على أنه لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم".

وهذا الرأي من ابن مالك قد تعرض لنقد بعض المتأخرين كأبى حيان والشاطبي[3] فكما هى عادة أبى حيان في تتبع ابن مالك وجدناه يقول[4]: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، فَفَهِمَ أن الضرورة في اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب. وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الضرورة الشعرية في النحو العربى (ص/ ١٤١).

(٣) خزانة الأدب (١/ ٤٢ – ٤٣).

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطى (١/ ٢٤٤).

تراكيبهم الواقعة في الشعر خاصة دون الكلام".

وهذا القول من أبى حيان فيه تحامل على ابن مالك وبخس لحقه، "ولست أدرى ما الذي يجعل أبا حيان متحاملا على ابن مالك هذا التحامل لدرجة رميه بعدم الفهم، مع أن فهم ابن مالك للضرورة مطابق لفهم سيبويه الذي أشار إليه أبو حيان نفسه في (ارتشاف الضرب)[١]".

على أننى أذهب لما ذهب إليه الجمهور في هذه المسألة؛ لوجود شبه إجماع على هذا الرأى، ولأن الشاعر لا يلزمه تصور جميع العبارات التي يمكن أداء المعنى بها، فقد لا يحضره وقت النظم إلا عبارة واحدة تؤدى غرضه؛ ولأنه لا توجد ضرورة أصلا بمقتضى كلام ابن مالك؛ فما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر مكانها كما قال أبو حيان.

ابن مالك ولغات العرب :

اعتنى ابن مالك بلغات العرب، ووَثِقَ بأصحابها، ورأى أن هذه اللغات تمثل قدرًا كبيرًا من الفصاحة، لا سيما وقد ورد معظمها في قراءات القرآن، والقرآن أورد بعض ظواهرها. ولابن مالك مصنفات في لغات العرب منها كتاب (جمع اللغات المشكلة)[٢].

ومن مظاهر هذه العناية استقراؤه اللغة الحجازية والتميمية في القرآن الكريم، فقد نص على أن معظم القرآن حجازى، وقد دخله بعض لغة تميم. قال[٣]: "من

(١) الضرورة الشعرية في النحو العربى (١/ ١٣٨).

(٢) نص على نسبة ذلك الكتاب لابن مالك صاحب القاموس المحيط مادة (فتا) (١/ ٢٣، ٢٤). وقال الزبيدي: "(فتأ) كمنع تكون تامة بمعنى سكن، وقيل: كسر وأطفأ، وهذه عن إمام النحو أبي عبد الله محمد بن مالك، ذكره في كتابه (جمع اللغات المشكلة)" تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (فتأ)، (١/ ٩٥).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٨٤).

دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة؛ نحو "(به وفيهِ). والإدغام؛ نحو[1] ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾. ورفع (الله) في قوله تعالى[2]: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾؛ لأن اللغة الحجازية (بهُ وفيهُ) بالضم، و[3]﴿ وَلَا يُضَآرَّ ﴾ بالفك، و[4]﴿ إلا اللهَ ﴾ بالنصب.

فظواهر لهجة تميم في القرآن هى - كما ذكرها -:

١ - كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة.

٢ - إدغام المثلين في المضارع المجزوم.

٣ - رفع المستثنى في الاستثناء التام المنفي.

وأما ظواهر لهجة الحجاز فعكس ذلك؛ وفيها رفع هاء الغائب، وفك المضارع المجزوم، ونصب المستثنى في الاستثناء التام المنفي.

وفى مَعْرِض آخر جاء قوله[5]: "نزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا، فمن القليل المنزل بلغة التميميين ﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾[6] في سورة الحشر، و﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾[7] في قراءة غير نافع وابن عامر، فإن الإدغام في المجزوم، والأمر لغة تميم، والفك لغة الحجاز؛ ولذلك كثر نحو ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ ﴾[8] و﴿ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ

---

(١) البقرة آية ٢٨٢.

(٢) النمل آية ٦٥.

(٣) البقرة آية ٢٨٢.

(٤) الأنبياء آية ٢٢.

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨٧ - ٢٨٨).

(٦) الحشر آية ٤.

(٧) المائدة آية ٥٤.

(٨) البقرة آية ٢١٧.

﴿ ٱلْحَقُّ ﴾[1] و﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ﴾[2] و ﴿ يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[3] و ﴿ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم ﴾[4] و ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾[5]، ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ﴾[6] في النساء، و ﴿ مَن يُحَادِدِ ﴾[7]، و ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ﴾[8] و ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾[9] و ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾[10] و ﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً ﴾[11]، و ﴿ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴾[12] و ﴿ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾[13] وهو كثير".

وابن مالك يقول بتعاور اللغات، وأنَّ الحجازى قد يتكلم بلغة التميمى أو العكس: قال[14]: "وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) – المشبهة بـ ليس – مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه الزمخشرى، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه... وقد تَقَدَّم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو

---

(١) البقرة آية ٢٨٢.

(٢) البقرة آية ٢٨٢.

(٣) آل عمران آية ٣١.

(٤) آل عمران آية ١٢٥.

(٥) آل عمران آية ١٦١.

(٦) النساء آية ١١٥.

(٧) التوبة آية ٦٣.

(٨) النساء آية ٨٨.

(٩) الإسراء آية ٦٤.

(١٠) مريم آية ٧٥.

(١١) طه آية ٢٧

(١٢) طه آية ٣١.

(١٣) طه آية ٨١.

(١٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٨٣ – ٣٨٤).

منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيا، فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته؛ إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيا، ورفع إن كان المتكلم تميميا أو نجديا".

وقوله بتعاور اللغات أمر تَنَبَّه له السابقون، جاء عن ابن فارس أنه قال بعد تعديد وجوه الخلاف بين لغات العرب[1]: "وهى وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كل".

وابن مالك ممن يرى تداخل اللغات، ففى باب أبنية الفعل ومعانيها نجد قوله[2]: "والتزم في مضارع (فعل) ضم عينه؛ نحو: شرف يشرف، وظرف يظرف. ورُوِي عن بعض العرب: كُدت تكاد، فجاء بماضيه على (فعُل)، وبمضارعه على يفعَل)، وهى عندى من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق (كدت) بالضم أن يقال في مضارعه (تكود)؛ لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف، فإنه على (فعل) فاستحق أن يكون مضارعه على (يفعل)، فأغناهم (يكاد) عن (يكود)".

ويرى العلماء أن اللغات كلها حجة، وجميعها جدير بالاعتبار، ولا يصح رد واحدة بالأخرى، ولكن لا مانع من تفضيل إحدى اللغتين على الأخرى إذا كانت أقبل لأقوى القياسين، وفى هذا يقول ابن جني[3]: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسًا بها. أما رد إحداهما بالأخرى فلا. ألا ترى إلى قول النبي ﷺ[4]

---

(١) الصاحبى لابن فارس (ص/ ٣٠ – ٣١).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤٣٧).

(٣) الخصائص (٢/ ١٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب: فضائل القرآن .

(نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ)".

ومن نماذج تقوية ابن مالك إحدى اللغتين على الأخرى:

- قوله[1]: "وفى امرئ وابنم لغتان: إحداهما فتح راء (امرأ)، ونون (ابنم) والثانية: اتباعها الهمز والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين".

- وهو يرى "أن لغة بنى تميم في ترك إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز...؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها، كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم. وحق ما لا يختص كـ (ما) النافية ألا يكون عاملا إلا أن شبهها بـ (ليس) سَوَّغَ إعمالها إذا لم يعرض مانع[2]".

- "ووكد الشيء وأكده بمعنى واحد، والواو أفصح؛ لأنها لغة القرآن[3]".

- ومن ذلك أنهم "قد استغنوا في التثنية بقولهم (اللذان واللتان) عن (اللذين واللتين)، فاعتبروا أخف اللغات، وإن كانت أقل من الذي والتى، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخُفِّف جوازًا بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزًا[4]".

وإذا وردت الكلمة على أكثر من صورة عن العرب نبه ابن مالك على

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٣٤ – ٤٣٥).

(٣) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز (ص/ ١٧)، نقلا عن الدراسات اللغوية عند ابن مالك.

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٩١).

اللغات الواردة فيها، كما هو الحال في لغات (لعل)، حيث قال[1]: "وفى لعل عشر لغات: لعلّ، علّ، لعن، عن، لأن ، أن، رعن، رغن، لغن، لعلت، فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة، وأقلها استعمالا (لعلت) ذكرها أبو على في التذكرة".

كما أن "في الفم"[2] تسع لغات، فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر... وحكى ابن الأعرابى في تثنيته فموان وفميان... فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداهما" ف م ى، والثانية: ف م و، والثالثة: ف م م، ومادة رابعة: ف و ه، وكلها أصول متوافقة في المعنى؛ لأن أصلها فوه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه من غير ضرورة... واللغة التاسعة: النقص، وإتباع الفاء الميم في الحركة الإعرابية وغيرها".



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٧ – ٤٨).

ملاحظات عامة على السماع عند ابن مالك :

١ – الإكثار من شواهد السماع :

اسم الكتاب / نوع الشاهد	قرآن كريم	حديث شريف	شعر	أقوال مأثورة
شرح تسهيل الفوائد	١٥٠٢	٢١١	٢٤٥١	١٤٠
شرح الكافية الشافية	٦٥٤	٧٧	٨٩٧ شعر ٢٧٦ رجز	٢٠١ أساليب عربية ٢٥ أمثال وحكم
شرح عمدة الحافظ	٤٦٦	٤١	٥١٤	٩٤
شواهد التوضيح	١٢٢ آية ٤٥ قراءة	٨٢	٢٢٠	٣٤

كان من مظاهر عناية ابن مالك بالسماع أنه أكثر من شواهده كثرة حيرت الأعلام المترجمين له، جاء في تاريخ آداب العرب[١]: "وقد اشتهر من المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتساع في حفظها (محمد بن مالك الأندلسى) صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٧٣هـ".

ولا غرو في ذلك فقد كان – رحمه الله – بحرًا لا يجارَى في سعة العلم وكثرة الاطلاع، وكانت له قدرة غريبة في انتزاع الدليل، واستحضار الشاهد ووجه الاستشهاد به.

وإن نظرة عجلى إلى الجدول السابق يتضح من خلالها طول نفس ابن مالك في إيراد الشواهد وتوسعه فيها. فبمقارنة شواهد شرح تسهيل الفوائد مثلا بأحد

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي (١/ ٣٦٩ – ٣٧٠).

كتب النحو، وليكن كتاب سيبويه، يتبين أن:

نوع الشاهد / اسم الكتاب	قرآن كريم	حديث شريف	شعر
الكتاب	٣٧٣	٢١	١٠٦٢
شرح تسهيل الفوائد	١٥٠٢	٢١١	٢٤٥١

شواهد القرآن عند ابن مالك تعادل - تقريبا - أربعة أضعاف شواهد سيبويه القرآنية.

وشواهد الحديث عند ابن مالك تعادل تقريبا عشرة أضعاف شواهد الحديث عند سيبويه.

وشواهد الشعر عند ابن مالك تربو على الضعف من شواهد سيبويه.

ويكفى أن نضرب مثالا واحدًا يشهد لابن مالك على توسعه في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد على منع صرف المنصرف في الشعر بأكثر من عشرين بيتًا، قال في شرح العمدة[1]: "واختلف في منع صرف المنصرف للضرورة، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه أكثرهم، وإجازته أصح؛ لكثرته في أشعار الفصحاء؛ كقول حسان بن ثابت[2]:

باهى ابن صقعب إذ أثرى بثلته ... قل لابن صقعب أخف الشخص واكتتم

صقعب جد الوليد بن المغيرة لقب له وحسان يهجو الوليد بن المغيرة.

وله[3]:

ما لشهيد بين أرماحكم ... شلت يدا وحشى من قاتل

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٧٦ - ٨٨١).

(٢) من البسيط، ديوان حسان (ص/ ٢٤٢).

(٣) من السريع، ديوان حسان (ص/ ١٩٣).

وله[1]:

فيــا لهفى لمنــذر إذ تـولـى ... وأعنــق فـي منيتــه بصــبــر

وكقول الخنساء[2]:

إن نفســـى بعــد صخــر ... بالــــردى معترفــــة

وبهــا مــن صخــر شــيء ... ليـــس يحكـــى بالصفـــه

ويذكـــرى صـــخر نفســي ... كـــل يـــوم كلفــــه

وكقول الفرزدق[3]:

فكم لك يا نصر بن سيار من أب ... أغر إذا التفت نواصى المجامـع

وكقول ذى الرمة[4]:

كم دون مية من خرق ومن علم ... كأنه لامع عــريان مسلــوب

وكقول كثير يرثى عمر بن عبد العزيز ﷺ[5]:

جــزى الله خــيرًا كلمــا ذر شــارق ... ومـا أوب الليــل الهمـوم مآبهــا

حليـف التقى أعنى أبا حفص والهـدى ... واسْــق الغيـوث أرضـها وجنابهــا

وكقول أبى بن زيد أخى عدى بن زيد[6]:

إن يكــن خانـك الزمـان فـلا عـا ... جز بـاغ ولا ألـف ضعـيف

أى: فلا أنت عاجز.

وكقول صخر الغى يرثى ابنه[7]:

---

(١) من الوافر، ديوان حسان (ص/ ١٠٧).

(٢) من مجزوء الكامل ، ديوان الخنساء (ص/ ١٠٦).

(٣) من الطويل، ديوان الفرزدق (١/ ٤١٨)، طبعة دار صادر - بيروت.

(٤) من البسيط، ديوان ذى الرمة (ص/ ٣٧).

(٥) من الطويل، ديوان كثير، وفي رواية واثقي القيون بدلا من واسْقى الغيوث.

(٦) من الخفيف، الأغانى (٢/ ١١٩).

(٧) من الوافر، ديوان الهذليين - القسم الثانى (ص/ ٦٦).

وذكرني بكائي على تليد حمامة مر جاوبت الحماما
تنادي ساق حر وظلت أدعو تليدا لا تبين به الكلاما

وكقول رؤبة[1]:

واكل تميما والخطوب الوزعا لا تك كالرامي بغير أهزعا

الأهزع: اسم لآخر سهم في الكنانة، ومنعه الصرف ضرورة، وأكثر استعماله في النفي، يقال: ما بقي له أهزع".

وذكر ابن مالك[2] ثمانية أبيات غير هذه في شرح الكافية كلها في منع صرف المستحق الصرف للضرورة.

٢ – الاعتداد بالمسموع وعدم الالتفات إلى تأويله :

يقوم منهج ابن مالك على مرعاة المسموع، وعدم اللجوء إلى تأويله، وهذه هي السمة الغالبة عليه. فهو يحتكم إلى الرواية أكثر مما يحتكم إلى غيرها، ولا يميل إلى تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية.

وهذا المنهج يتأثر فيه ابن مالك بأصحاب الحديث ورواة الأدب، فأصحاب الأثر يغلب عليهم الاهتمام بالنقل، وطرح ما خالفه من كلام العقل؛ ولذا فإنا كثيرًا ما نجد ابن مالك يقول: "وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي[3]"، "والرواية لا تعارَض بالرأي[4]" "ومَن أجاز غير ذلك فمستنده الرأي إذ لا سماع في ذلك[5]"، "ومن قال: سقاك

---

(١) من الرجز، ديوان رؤبة (ص/ ٩١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٩ – ١٥١١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٦٩)، و(١/ ٢٤١).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٨٦).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٦ – ١٧٧).

فتارك للرواية آخذ بالرأي"[1].

وأراء ابن مالك تتسم في الغالب بالسهولة واليسر، والبعد عن التكلف والتأويل، والقارئ لأسماء كتبه يلتمس هذه السهولة كما في "شرح تسهيل الفوائد" و"الخلاصة"، و"النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز" ، و"إيجاز التعريف في علم التصريف" .

ولعل السبب في ميل ابن مالك إلى التسهيل والتيسير أنه كان يعمل معلمـا في فترة من الفترات في العادلية[2] والسـلطانية، والمعلم دائما يهتم بتبسيط المعلومات لطلابه.

وابن مالك في هذا الصنيع أميل إلى مدرسة الكوفة منه إلى مدرسة البصرة؛ فمدرسة الكوفة من شأنها التوسُّع في السماع، وأما مدرسة البصرة فقد تشددت في المسموع، ولم تسمع إلا من قبائل قليلة، واضطرها ذلك إلى تأويل كم كبير من النصوص.

قال السيوطي[3]: "إن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين التأويلات البعيدة".

وإذا كان ابن مالك يتابع الكوفيين في الاعتداد بالمسموع وعدم تأويله، فإنه لا يجاريهم في القياس على كل ما سُمِع. على نحو ما سوف يتضح لنا في فصل القياس.



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١١٩).

(٢) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب (٢/ ٢٢٨).

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٨٦) حيدرآباد.

ومن المسائل التي هجر ابن مالك فيها التأويل وأخذ بالأسهل :

١ – جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[1].

٢ – جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور[2].

٣ – جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل في وجود المفعول به[3].

٤ – جواز استعمال (من) لابتداء الغاية الزمانية[4].

٥ – جواز وقوع الفعل الماضى حالا غير مقترن بقد[5].

٦ – جواز توكيد النكرة المحددة توكيدا معنويا[6].

٧ – جواز تقديم الحال على عاملها المجرور بحرف جر[7].

٨ – جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء[8].

٩ – جواز تقارض (إذ) و(إذا)[9].

١٠ – جواز ورود (في) دالة على التعليل[10].

١١ – جواز نيابة المفعول الثانى من باب (ظن)، والثالث من باب (أعلم)[11].

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٣٧). شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٤٥ – ٦٤٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٧٧).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١/ ١٨٦ – ١٨٧).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٠ – ١٣١).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٥٩ – ٣٦٢).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٩٦ – ٢٩٧).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٧).

(٨) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٥٠).

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٦٢ – ٦٣).

(١٠) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٥٥).

(١١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٢٩).

١٢ – جواز حذف الموصول الاسمي[١].

١٣ – جواز وقوع المضارع صلة لـ (أل) اختيارًا[٢].

١٤ – جواز استثناء الأكثر[٣].

١٥ – جواز تقديم التمييز على عامله إن كان فعلا متصرفا[٤].

١٦ – جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهرين وبين التمييز[٥].

١٧ – جواز منع صرف المنصرف للضرورة[٦].

١٨ – جواز الجزم بـ (إذا) حملا على (متى)، وإهمال (متى) حملا على (إذا)[٧].

١٩ – جواز حمل (إن) على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحمل (لو) على (إن) في الجزم بها[٨].

٢٠ – جواز وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا[٩].

٢١ – جواز استعمال (إن) المخففة المتروكة العمل عاريا ما بعدها من اللام الفارقة[١٠].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢٩٨ – ٣٠١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٩٢ – ٢٩٣).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٧٥ – ٤٧٦).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٦ – ١١٠٧).

(٦) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٧٦ – ٨٨١).

(٧) شرح عمدة الحافظ (١/ ٣٧٤).

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٧١ – ٧٢).

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح (ص٦٧ – ٦٨).

(١٠) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٣٧).

٢٢ – جواز رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب [١].

٢٣ – جواز دخول (لو) على الجملة الاسمية[٢].

٢٤ – جواز حذف نون الرفع في النثر مجردة من نون الوقاية[٣].

٣ - ما تَطَرَّقَ إليه الاحتمال سَقَطَ به الاستدلال :

يرى ابن مالك أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال لا يصلح للاستدلال به. من ذلك أن الباء الجارة لما بعد (أفعل المتعجب به) لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها (أن والفعل)، قال[٤]: "ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير (أن) بعد (أفعل) لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب، ولا حجة له في قول الشاعر[٥]:

ألا طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزارا

لإمكان جعل (أبعد) دعاء على معنى (أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه)، كأنه يحرض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى؛ لأنه صار بطروقها مزارا، ولا حجة له في قول الشاعر[٦]:

وأجدر مثل ذلك أن يكونا

لاحتمال أن يكون (أجدر) فعل أمر عاريا من تعجب بمعنى: اجعل مثل ذلك جديرًا بأن يكون؛ أي: حقيقا بالكون، يقال (جدر بكذا جدارة)؛ أي: صار به جديرًا، وأجدرته؛ أي: جعلته جديرا؛ أي حقيقا.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨٣ – ٢٨٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٦ – ١٦٣٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٨ – ٢٠٩).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٥).

(٥) من الوافر، المساعد في تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٠).

(٦) من الوافر، المنصف (٣/ ١٩).

ويحتمل أن يكون (أجدر) فعل تعجب مسندا إلى (مثل ذلك) ثم حذفت الباء اضطرارًا، واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية...".

ورأى الكوفيون أن أصل: يا لفلا ن: يا آل فلان؛ ولذلك جاز أن يوقف عليها، واحتجوا بقول الشاعر[1]:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعـي المثوب قـالا يالا

وأما ابن مالك فقد أبطل حجية هذا البيت قائلا[2]: "ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون الأصل (يا قوم لا فرار أو لا تفروا)، ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة (يا)، ولو كانت بعض (آل) لم يكن لكسرها في العطف موجب، وأيضا لو كانت لم تدخل على ما لا تدخل عليه (آل) ، نحو: يالله، ويا للناس، وياهؤلاء".

وبنفس هذا المبدأ طعن في أدلة ابن مالك:

فقد استدل ابن مالك[3] على قصر (الأخ) بقول الشاعر[4]:

أخـاك الذي إن تدعـه لملمـة يجبك بما تبغى ويكفيك من يبغي

قال أبو حيان فيما نقله السيوطي[5]: إن هذا البيت يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل؛ أي : الزم. وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال".

وقال صاحب الهمع عن معانى (حتى) الناصبة[6]: "وزاد ابن مالك: أن

---

(١) شرح أبيات المغنى للبغدادى (٤/ ٣٢٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤١٢).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٥).

(٤) من الطويل، شذور الذهب (ص/ ٢٣٤).

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٣٤).

(٦) همع الهوامع (٢/ ٣٠١).

تكون مرادفة لـ (إلا أن) فتكون للاستثناء، وأنشد عليه[1]:

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود، وما لديك قليل

قال أبو حيان: وقد أعفانا ابنه في الرد عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: (إلى أن) وإذا احتمل أن تكون (حتى) فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن)".

٤ - الاهتمام بشرح المعنى :

وإيمانا من ابن مالك بأن الإعراب فرع المعنى فإنه قد اهتم بشرح المعنى في كثير من الشواهد التي تطرق إليها، من ذلك أن المفضول لا بد أن يكون مشاركا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل "[2] ومما تقدر فيه المشاركة قول بعضهم: (الصيف أحر من الشتاء) وله توجيهان: أحدهما: أن يكون من حر القتل في استحر؛ أى: اشتد، فكأنه قال: الصيف أشد استحرارا من الشتاء؛ لأن حروبهم في الصيف كانت أكثر من حروبهم في الشتاء،ويمكن أن يشار بذلك إلى أن الشتاء تخيل فيه الحر بموقيات البرد، وأن الصيف لا يحتاج إلى أن يتخيل، فحره أشد من حر الشتاء، ويمكن أن يشار بذلك إلى حر الأمزجة، فإنه في الصيف أشد منه في الشتاء".

وابن مالك ممن اعتبر الضمير اللاحق بـ (إيا) اسما، فقال[3]: "هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وروى: فإياه وإيا السوءات، وهذا مستند قوى؛ لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى

---

(١) خزانة الأدب (٣/ ٣٧٠). شرح شواهد المغنى (١/ ٣٧٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٥٥ - ٥٦).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٤٦).

المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ السنين في ذكر الموت، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب، فإنهن يلهينه، ويعجز عما يبغينه. ومن رواه بالسين والتاء فقد أصاب أيضا، ومعناه النهى عن القبائح فإن اجتنابها مأمور به عموما، والشيخ باجتنابها أحق؛ لأن صدورها منه أقبح".



الفصل الثاني

القيـــاس

تمهيد:

القياس في اللغة:

معناه: التقدير، وهو من قولهم: "قاس[1] الشيء يقيسه قياسا، واقتساه وقيسه إذا قدره على مثاله".

القياس في الاصطلاح:

ورد القياس بعدة معانٍ هي[2]:

الأول: النظر العقلى؛ كقول السيوطى في ترتيب النعوت إذا اختلفت أنواعها فيُقَدَّم المفرد ثم الظرف والمجرور ثم الجملة "وعلة[3] ذلك أن الأصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد".

الثانى: القاعدة المطردة، وهذه القاعدة إما أن تكون قاعدة أصلية، وهى التي تعبر عن أصل وضع، وإما أن تكون قاعدة فرعية، وهى التي تعبر عن عدول مطرد، ومجموع هذه القواعد هى المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

الثالث: الأصل؛ كقولنا: القياس في المبتدأ أن يكون معرفة؛ أى: الأصل.

---

(١) لسان العرب مادة (قاس).

(٢) انظر الاستصحاب في النحو العربى (ص/ ٩٩ – ١٠٠)، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، إعداد: تامر عبد الحميد.

(٣) همع الهوامع (٣/ ١٢٧).

وكقول ابن يعيش[1]: "وقد شذت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقوس، وأثوب، وأعين، وأنيب جاءوا بها على (أفعل) منبهة على أنها الأصل".

الرابع: عملية القياس، وهى عملية مركبة عناصرها أربعة هى المقيس والمقيس عليه، والجامع، والحكم.

وهذا المفهوم له نوعان[2]:

١ - قياس أنماط: وهو ما يسمى بالصوغ اللغوى، أو القياس اللغوى، وفيه ننسج كلامنا على غرار كلام العرب.

٢ - قياس أحكام: وتُقاس فيه الأحكام على الأحكام، فهو قياس على القواعد لا على النصوص، وأنواع هذا القياس كثيرة منها قياس العلة، والشبه، والطرد.

وقد عَرَّف الرمانى (ت ٣٨٢هـ) القياس بالمفهوم الأخير بأنه الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثانى، وفى فساد الثانى فساد الأول[3]".

وعَرَّفَه الأنبارى بأنه: "تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء الأصل على الفرع[4]". وقيل: "إلحاق الفرع بالأصل بجامع". وقيل "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه".

هذا عن تعريف القياس، أما عن تاريخ القياس، فالقياس قديم في اللغة قدم النحو نفسه. وقد ظهر في فترة مبكرة من تاريخ النحو، ونسب استخدامه إلى النحويين الأوائل .

---

(١) شرح المفصل (٥/ ٣٤).

(٢) انظر أصول التفكير النحوى (ص/ ٨٣-٩٠). الأصول للدكتور تمام حسان (ص/ ١٧٧).

(٣) الحدود في النحو للرمانى (ص/ ٣٨).

(٤) لمع الأدلة لابن الأنبارى (ص/ ٩٣).

وسوف نعرض في هذه الدراسة للنحاة أصحاب الدور البارز في نشأة هذا الأصل وتطوره.

من هؤلاء عبد الله بن أبى إسحاق الذي يعده ابن سلام أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل[1]" . ويقرر الرواة أنه "كان أشد تجريدًا للقياس من أبى عمرو[2]" .

والقياس عند ابن أبى إسحاق يقوم على ملاحظة الظواهر المطردة، ووضع ضوابط تحكمها، يتضح ذلك من خلال جوابه ليونس، فقد "سأله يونس عم إذا سمع أحدًا يقول: (الصويق) يعنى السويق؟ فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد من هذا؟ عليك باب يطرد وينقاس[3]".

لقد حدت الجادة بابن أبى إسحاق إلى رصد الظواهر المطردة، وجعلها القياس، وجعل ما عداها من قبيل الشاذ الذي لا يعول عليه. وهذا النمط من القياس يسمى بالقياس اللغوى أو قياس القاعدة المطردة. وقد كان ابن أبى إسحاق من أشد الناس التزاما بهذا المنهج، حيث طالب الأدباء بعدم الخروج عليه، جاء عن ابن سلام أنه قال[4]: "أخبرنى يونس أن ابن أبى إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك[5]:

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها رير

---

(١) طبقات فحول الشعراء (ص/ ١٤).

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافى (ص/ ٢٠).

(٣) طبقات فحول الشعراء (ص/ ١٥).

(٤) طبقات فحول الشعراء (ص/ ١٧).

(٥) ديوان الفرزدق (ص/ ١٩٠)، ورواية البيت الثانى هى:

على عمائمنا يلقى وأرجلنا ... على زواحف نزجيها محاسير

قال ابن أبى إسحاق: أسات، إنما هى (ريرُ) ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع".

فالقياس المذكور هنا لا يدل على العملية الشكلية التي يلحق فيها نص بآخر لوجود شبه بينهما، وإنما هو وجوب الاتباع للمطرد من كلام العرب.

وإذا جئنا إلى أبى عمرو بن العلاء وجدناه يبنى على الكثير المطرد، ويسمى ما خالفه لغات، من ذلك ما حكاه الزبيدى عن أبى سعد عن ابن نوفل أنه قال: "سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفنى لغات".

يتبين من ذلك أن أبا عمرو يبنى هو الآخر على الكثير المطرد من كلام العرب، وهو في هذا يشبه ابن أبى إسحاق، إلا أنهما يفترقان في أن ما خالف الكثير المطرد عند أبى عمرو يعد من قبيل اللغات، وعند ابن أبى إسحاق يعد من قبيل الخطأ، ولعل هذا هو ما حدا بالمؤرخين إلى أن يقرروا أن ابن أبى إسحاق كان أشد تجريدًا للقياس من أبى عمرو.

جاء بعد ذلك الخليل بن أحمد الذي عده المؤرخون "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[1]. وكان ابن جنى يرى أن الخليل هو "سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[2].

وقد بنى الخليل أقيسته على الكثير المطرد من كلام العرب ويرغم توسعه البالغ في القياس؛ فإنه كان لا يجيز القياس إلا فيما وافق سمت اللغة. روى

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافى (ص/ ٣٠). بغية الوعاة للسيوطى (ص/ ٢٤٣).

(٢) الخصائص (١/ ٣٦١).

الأصمعى عنه أنه قال[1]: جاءنا رجل فأنشدنا:

ترافــع العـز بنا فارفنععــا

فقلنا: هذا لا يكون، فقال – أى الرجل – كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعــس العزّ بنـا فاقعنسسا

ولا يجوز لى؟ "

فالخليل ينكر قول القائل (ارفنععا) لا لأنه يمنع القياس على ما قالت العرب؛ ولكن ينكر ذلك "لأنه بناه مما لامه حرف حلقى، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق[2]".

وقد عقب ابن جنى على كلام الخليل بقوله[3]: "هذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو من الأبنية، على أنه من كلامهم؛ ألا ترى إلى قول الخليل، وهو سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه، كيف منع من هذا؟".

وأتى بعد ذلك سيبويه فاهتم بالقياس ، وكان يرى – هو وأستاذه – "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم[4]".

والقياس في هذه المرحلة لم يعد قاصرًا على وجوب اتباع المطرد من كلام العرب – كما هو الحال عند ابن أبى إسحاق – وإنما تخطّى ذلك إلى محاولة ربط

---

(١) الخصائص (١/ ٣٦٠-٣٦١). الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٢٢).

(٢) الخصائص (١/ ٣٦٢).

(٣) السابق نفسه.

(٤) المنصف للمازني (١/ ١٨٠).

الظواهر والأساليب بعضها ببعض؛ ولذا وجدنا سيبويه يقول[1]: "ومن كلامهم أنهم يشبهون الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأحوال".

ويقول[2]: "وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع الأحوال، وسترى ذلك في كلامهم".

كما أن هذه المرحلة وجد فيها ما يسمى بقياس التمارين غير العملية؛ وهى نوع من قياس الأنماط يستعمله النحاة للتدريب على تطبيق القواعد الصرفية. وإنما وسمت بكونها غير عملية؛ لأن الكلمات المنطوقة هنا - المقيسة - ليس الغرض منها إدخالها في اللغة، والتحدث بها، وإنما الغرض منها مجرد التدريب والتمرين.

وقد سمى أحد الدارسين هذا النوع بقياس الافتراض، وعرفه بقوله[3]: "ويقصد به افتراض شيء لم يرد استعماله عن العرب، ثم التماس حكم له قياسا على ما ورد عنهم من أشباهه، وهو يرمى عند الخليل وسيبويه إلى غرض تعليمى تطبيقى، وقد أكثروا منه في التمارين الصرفية بخاصة".

ومن نماذج هذا القياس قول سيبويه[4]: "وتقول في (افعوعلت) من سرت: (اسيرت) تقلب الواو ياءً؛ لأنها ساكنة بعدها ياء، فإذا قلت: فعلت قلت : (اسيويرت)".

ومن ذلك أنك "إذا[5] سميت رجلا برجلين، فإن أقيسه وأجوده أن تقول:

---

(١) الكتاب (١/ ١٢٢).

(٢) الكتاب (١/ ١٨٢).

(٣) وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو وفروعه (ص/ ٦١).

(٤) الكتاب (٤/ ٣٧٣).

(٥) الكتاب (١/ ١٨٠).

هذا رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين".

وتوسع الكسائى إمام مدرسة الكوفة في القياس إيمانا منه "بأن[1] النحو هو:

ضرب من القياس". وقد حد النحو بأنه: "علم[2] بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".

وقال[3]:"إنما النحو قياس يتبع   وبه في كل أمر ينتفع"

ويلاحظ أن الكسائى لم يقف بالقياس عند المستعمل الشائع على الألسنة، ولا عند أعراب البدو، وإنما[4] "مد القياس ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم".

فالكسائى قد توسع في القياس حتى قاس على لغات قبائل امتنع البصريون عن الأخذ بها.

وفى ذم ذلك قال اليزيدي[5]:

كنا نقيسُ النحو فيما مَضى   على لسان العرب الأوّل
فجاءنا قوم يقيسونه   على لُغَى أشياخ قُطْربُل
فكلهم يعمل في نقض ما   به يصاب الحقُّ لا يأتلي
إن الكسائى وأشياعه   يرقون بالنحو إلى أسفل

واهتم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)

---

(١) المدارس النحوية (ص/ ١٧٦).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص ٤٦).

(٣) أخبار النحويين البصريين (ص ٢٣ – ٣٣).

(٤) المدارس النحوية (ص ١٧٦).

(٥) أخبار النحويين البصريين (ص/ ٣٣، ٣٥).

بالقياس، وألفَّ فيه كتاب (المقاييس[1]).

وقد كان يبيح القياس في الأبنية، وهو أن يُعَامل أصل لغوى من حيث الاشتقاق معاملة أصل آخر، قال المازني[2]: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبنى على ما بنت العرب، وعلى أى مثال سألته. إذا قلت له: ابنِ لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، يقول: إنما سألتنى أن أمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلى عليها صواب".

ثم جاء المازنى واقتصر بالقياس على الاستعمالات الواردة عن العرب، ولم يتعدَّ إلى حيز الافتراض لأساليب غير مستعملة. فقد كان يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "ألا[3] ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف خالد) و(حمق بشر)، وكان ما قسته عربيا كالذى قسته عليه؛ لأنك لم تسمع عن العرب أنت ولا غيرك كل اسم فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا، وقست عليه ما لم تسمع".

فإذا ما وصلنا إلى أبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) وجدناه قد بلغ بالقياس أعلى مراتبه، ومن المأثور عنه قولـه[4]: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلى من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية".

وقد نهج أبو على نهج الخليل وسيبويه في قياس التمارين غير العملية[5] فمضى يقول: "لو شاعر أو ساجع أو متسع أراد أن يبنى بإلحاق اللام اسما، وفعلا، وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرجج

---

(١) أخبار النحويين البصريين (ص/ ٣٨-٣٩).

(٢) المنصف للمازنى (ص/ ١٨٠) تحقيق إبراهيم مصطفى - طبعة القاهرة ١٩٥٤م.

(٣) المنصف (١/ ١٨٠).

(٤) معجم الأدباء (٧/ ٢٥٤). الشواهد والاستشهاد (ص / ١٥١).

(٥) الخصائص (١/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

أكرم من دخلل، وضربب زيد عمرا، ومررت برجل ضربب وكرمم، ونحو ذلك".

وإذا اعترض عليه تلميذه ابن جنى بقوله[1]: "أفترتجل اللغة ارتجالا؟!" فإنه يجيب قائلا": "ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم، ألا ترى أنك تقول: (طاب الخشكنان) فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا فبرفعِك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها، ومنسوبًا إلى لغتها".

وقد تبنى ابن جنى مذهب أستاذه الفارسى في قياس التمارين غير العملية، وذلك بعد اقتناع منه، فراح يدلل على صحة هذا المذهب بقوله[2]: "ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال: (صَمَحْمَح) ومن الضرب: (ضربرب)، ومن القتل: (قتلتل)، ومن الأكل، (أكلكل) ... وفى مثل سفرجل من جعفر: (جعفرر)، ومن (صقعب): (صقعبب)، ومن زبرج: (زبرجج)، ومن (ثرتم): (ثرتمم)، ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدًّا من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف".

فابن جنى – هنا – يحذو حذو أستاذه الفارسى في تعميم القياس وطرق باب الاشتقاق.

وبرغم إكثاره من الحديث عن القياس في خصائصه إلا أنه لم يضع تعريفا لهذا الأصل، ولم يبين أركانه وأقسامه.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الخصائص (١/ ٣٦٠).

ثم جاء أبو البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) فكان أول من اتضح هذا الأصل على يديه كأصل له أركان، وأقسام، وتعريفات، وحدود، وقد مر بنا تعريفه للقياس. وبذلك يعد الواضع الأول للإطار النظرى للقياس.

وكان أبو البركات يرى أن من أنكر القياس فقد أنكر النحو "وإذا[١] بطل أن يكون النحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا" . كما أنه ألف رسالتين[٢] في أصول النحو تضمنتا كثيرًا من مسائل القياس.

وأخيرًا فقد جمع السيوطى ما تفرق من شتات هذا الأصل في باب واحد من كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو).



(١) لمع الأدلة (ص/ ٢٩).

(٢) الرسالتان هما: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، طُبعا في كتاب واحد، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

المبحث الأول

القياس عند ابن مالك

ورود المصطلح:

ورد مصطلح القياس عند ابن مالك كثيرًا، والمتصفح كتبه لا يكاد تقع عينه على صفحة ليس بها قياس سواء نص عليه بلفظه أو أجرى عمليته. ومن تعبيراته عن لفظ القياس(١): "وعلى هذا فقس" "وقس عليه إن شئت" "وغير هذا عن قياس انعزل" "وهذا بعيد عن القياس" "غير منافٍ لقياس العربية" "وسمع ولم يقس عليه" "التعجب منه قياسا" "وبعض القياس فيه استعملا" "وهو مع ندوره عند سعيد بن مسعدة الأخفش مقيس عليه" "قياسى وغير قياسي" "لكنه بمقتضى القياس" "ولا تقِس مفتوح عين".

ومما جاء في النظم :

فعلال أو فعللة لفعللا ... واجعل مقيسا ثانيا لا أولا(٢)

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر(٣)

وشذ (إياي) و(إياه) أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ(٤)

وشذ في الإيلاف إئلاف فلا ... تقس عليه غيره فتعذلا(٥)

وشذ نحو (الخمسة الأثواب) ... ومن يقس يحد عن الصواب(٦)

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٥، ٧٩٢، ٩٤٥، ٩٥٣، ٩٨٢، ١٠١٥، ٢٠٨٩) (٣/ ١١٧٨، ١٣٩٢) (٤/ ١٨١٥، ١٨٦٧).

(٢) شرح ابن عقيل (٣/ ١٣٠).

(٣) شرح ابن عقيل (٣/ ١٥٥).

(٤) شرح ابن عقيل (٣/ ٣٠٠).

(٥) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٢).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٦٠).

فعـــل قيـــاس مصـــدر المعـــدى   مـــن ذى ثلاثـــة كـــ (رد ردا)[1]

وقد يعبر ابن مالك عن القياس بلفظ (الأصل)، كما في قوله[2]:

وإن تَصُغ كـ (عنكَبُوت) من (رمَى) فـ (الرّمَيَيُوتُ) الأصل عند العلما

وقد يحدث العكس فيعبر عن (الأصل) بلفظ القياس، من ذلك قوله[3]:

"لكن سمع تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة مفاعيل على خلاف القياس فقبل".

وَرَدَت هذه العبارات، وغيرها في كثير من مسائل ابن مالك. ويُقْصَد بها جميعا العملية الشكلية التي يلحق فيها نص بآخر لوجود علاقة بينهما.

ومِنْ وضوح مراد المصطلح لديه فإن البحث يقف عند دور هذا القياس وتحليله ومعرفته كما يتضح في الصفحات التالية:

من أنماط القياس عند ابن مالك

والقياس أنماط وَرَدَ منها عند ابن مالك

أولا: قياس العلة :

عَرَّفه بن الأنبارى بقوله[4]: "هو أنْ يُحْمل الفَرْع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل".

فهذا النوع من القياس ينى على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تكون سببا حقيقيا في ثبوت الحكم لكل من طرفى القياس.

ويندرج تحت هذا النمط ثلاثة أقسام[5]:

---

(١) شرح ابن عقيل (٣/ ١٢٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٠).

(٤) لمع الأدلة (ص/ ١٠٥ – ١٠٦).

(٥) القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين (ص/ ٧٧ – ٧٨). في أدلة النحو للدكتورة عفاف حسانين (ص/ ١٥٦).

١ – قياس الأولى: وفيه تكون العلـة في الفرع أقوى منها في الأصـل (حَمْل فرع على أصل).

٢ – قياس المساوى: وفيه تكون العلة في الفرع والأصل سواء (حمل ضد على ضد) (حمل نظير على نظير).

٣ – قياس الأدنى : وفيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل. (حمل أصل على فرع)

وهذه الأقسام يصعب التمييز بينها في الدرس النحوى؛ نظرًا لعدم نص النحاة على الأصل والفرع في كثير من مسائل القياس المتداولة.

فمن نماذج قياس الأولى عند ابن مالك قوله[١]: "ومما تختص به (كان) جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما كقوله تعالي[٢] ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، وكقوله تعالي[٣] ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾. فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى...".

فعلة الحذف هنا هى التخفيف، والفرار من الثقل المتحقق بثبوت هذه النون، وهذا الثقل يزداد إذا وَلِيَ نون كان الساكنة ساكن آخر؛ وعندئذ يكون الحذف أولي.

وفى هذه الصورة نجد :

المقيس: هو حذف لام (يكون) الساكنة جزما، إذا وليها ساكن آخر.

المقيس عليه: هو حذف لام (يكون) الساكنة جزمًا دون أن يليها ساكن.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٦٦)، وانظر شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٣).

(٢) النحل آية ١٢٠.

(٣) النحل آية ١٢٧.

المقيس: فرع العلة فيه أقوى منها في المقيس عليه.

المقيس عليه: أصل العلة فيه أضعف منها في المقيس عليه.

ومن نماذج هذا القياس أيضا ما ذهب إليه ابن مالك من كون الواو هى العاطفة في نحو (قام إما زيد وإما عمرو). حيث رأى "أن وقوعها – أى إما – بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في نحو (لا زيد ولا عمرو فيها) . و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية؛ وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها؛ فلأن يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى[1].

وفى هذا الدليل نجد :

المقيس: هو عدم العطف بـ (إما) الواقعة بعد الواو والمسبوقة بمثلها.

المقيس عليه: هو عدم العطف بـ (لا) الواقعة بعد الواو والمسبوقة بمثلها.

المقيس: فرع العلة فيه أقوى منها في المقيس عليه.

المقيس عليه : أصل العلة فيه أضعف منها في المقيس.

والعلة – هنا – هى كون (لا) مُجمَع على عدم العطف بها عند مقارنة الواو، برغم أنها صالحة للعطفية قبل مقارنة الواو. وهذه العلة متحققة في (إما) من باب أولى؛ لكونها غير صالحة للعطفية قبل مقارنة الواو.

وأما قياس المساوى والذى تستوى فيه العلة في الفرع والأصل، فمنه قوله في علة منع تقديم خبر (ليس) عليها[2]: "ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعًا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها" فالعلة هنا هى عدم التصرف وهى

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٢٦)، وشرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٠٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٧).

تتساوى في الفرع (ليس) - المختلف في فعليته معها في الأصل (عسى) المتفق على فعليته.

وهذه العلة قال بها الكوفيون والأنبارى - قبل ابن مالك - فقد جاء عن الأخير أنه قال[1]: "إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة؛ ألا ترى أنك تقول: (كان يكون فهو كائن وكن) كما تقول: (ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب). ولا يكون ذلك في (ليس)".

وأما قياس الأدنى والذي تكون فيه العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، فمنه إجازة ابن مالك حذف الموصول الاسمى "لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع. فالقياس على (أن) فإن حذفها مُكْتَفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل إليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي[2]".

فعِلّة جواز الحذف هنا هى دلالة الصلة على الموصول المحذوف، وهذه العلة في الموصول الاسمى أقوى منها في الموصول الحرفى؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه. وهنا نجد :

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٥١)، المسألة رقم ١٨.

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٥)

ومن السماع الوارد - عنده - في حذف الوصول الاسمى قول حسان:

فوالله ما نلتم ولا نيل منكـــم ... بمعتدل وفــق ولا متقــارب

أراد ما الذي نلتم وما نيل منكم. انظر شرح أبيات المغنى (٧/ ٣٤٦).

المقيس: هو الموصول الاسمي.

المقيس عليه : الموصول الحرفي.

المقيس : أصل العلة فيه أقوى منها في المقيس عليه.

المقيس عليه : فرع العلة فيه أضعف منها في المقيس.

ومن قياس الأدنى أيضا قوله في باب الحذف[1]: "ومثال ذى الضم من المضاعف: (اغضُض) لو قيل فيه : (غضن) قياسا على (قرن) لجاز. وإن لم أره منقولا؛ لأن فك المضموم أثقل من فك المكسور. وإذا كان ذلك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في (قرن) - المفتوح القاف - ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز".

فالعلة هنا هى طلب التخفيف، وهى في فك المضموم أقوى منها في فك المكسور؛ لأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وفى هذا القياس نجد

المقيس: (غضن) أصل العلة فيه أقوى منها في المقيس عليه.

المقيس عليه : قرن فرع العلة فيه أضعف منها في المقيس.

ثانيًا قياس الشبه :

عرفه الأنبارى قائلا[2]: "اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل".

فالعلاقة بين طرفى القياس في هذا النوع لا تعدو أن تكون مجرد مشابهة، وليست هى السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه في قياس الشبه كما هو الشأن في قياس العلة. فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابهة.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٧١).

(٢) لمع الأدلة (ص/ ١٠٧ – ١٠٨).

وقد مثل الأنبارى لهذا النمط بقوله[1]: "وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأن يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم".

فالعلة في هذا المثال ليست هى تخصص الاسم بعد شياعه، وإنما هى إزالة اللبس. وهذا النمط من القياس هو الذي طالب ابن مضاء بإلغائه، فقال[2]: "العرب أمة حكمية، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة الأصل غير موجودة في الفرع". وأما قياس العلة فقد صرح بجوازه فقال[3]: "إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع".

وهذا هو نفسه ما يؤكده الأنبارى بقوله[4]: "قياس العلة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء، أما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء".

وقد استدل ابن مالك بهذا النمط من القياس أكثر من غيره؛ ولذا فهو أكثر أنماط القياس دورانا في كتبه.

من نماذج هذا القياس عنده أنه منع أفعل التفضيل من رفع الاسم الظاهر لشبهه بأفعل التعجب وزنًا وأصلاً وإفادة للمبالغة، فقال[5]:

"ولأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به أوجب له القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ وفى العمل. أما في اللفظ فلزومه حال التنكير لفظا واحدًا.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الرد على النحاة (ص ١٥٦).

(٣) السابق نفسه.

(٤) لمع الأدلة (ص ١٠٥ – ١٠٦).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٦٥).

وأما في العمل فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرًا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه فقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرم منه أبوه؛ لأنه بمعنى مررت برجل فائقه في الكرم أبوه".

وقد يَنُصّ على أن الشيء يلحق بنظيره لضرب من الشبه، كما في قوله[1]: "ولشبه (أفعل) بفعل الأمر جاز أن يؤكد بالنون؛ كقول الشاعر[2]"

ومستبدل من بعد غضبى صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا

وهذا إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي، وهو نظير تركيب النكرة مع (لا) الزائدة. وفي البيت أراد (أحرين) فأبدل النون للوقف".

فالشبه هنا مجرد شبه في الصيغة، حيث جاء فعل التعجب على صيغة الأمر. وعلة لحاق النون بفعل الأمر هي أنه محتمل الوقوع، ويحتاج إلى توكيد. وهذه العلة غير موجودة في المقيس (أفعل التعجب)؛ لأن الماضي متحقق فلا يحتاج إلى توكيد.

ويرى ابن مالك أنّ "صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر؛ فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدًا ويتعدد حاله، كما أن المبتدأ واحدًا ويتعدد خبره. وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ دون المعنى؛ فالأول: (نحو جاء زيد غادرًا ذا مين). والثاني: نحو (اشتريت الرمان حلوا حامضًا)[3]".

فهو يقيس الحال وصاحبها على المبتدأ والخبر لمجرد وجود شبه بينهما في المعنى؛ فالمبتدأ هو الخبر في المعنى، والحال هي صاحبها في المعنى. وبناء على هذا الشبه يجوز إلحاق المشبه بالمشبه به في الحكم، وهو جواز تعدد الحال مع كون

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٠ - ٣١).

(٢) من الطويل، شرح أبيات المغني (٦/ ٣٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٤ - ٧٥٥).

صاحبها واحدًا.

"ولأجل[1] تقدير المصدر بفعل وحرف مصدرى جعل هو ومَعْمُوله كموصول وصلة، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يُحَال بينهما بأجنبى كما لا يحال به بين الموصول وصلته".

فالعلة في حمل المصدر على الموصول وصلته هو أن المصدر يؤول بالحرف المصدرى وصلته، فيصير شبيها بهما.

وابن مالك يخرج من رواء هذا بإثبات حكمين من أحكام المقيس عليه المقيس وهما:

١ – عدم تقدم ما يتعلق بالمصدر عليه.

٢ – عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

وإذا رأى ابن خروف أن عامل النصب في الظرف من نحو (زيد خلفك) هو المبتدأ فإن ابن مالك يبطل هذا القول من وجوه: "الخامس – منها – أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر[2]".

"والسادس[3] – من هذه الوجوه – أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: (زيد خلفك) نظير المصدر من نحو: (ما أنت إلا سيرا) في أنه مغنٍ عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير مبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقا للنظير بالنظير.".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٨ – ١٠١٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٥).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٥).

فالمقيس هنا هو الظرف من نحو (زيد خلفك)، والمقيس عليه هو المصدر من نحو (ما أنت إلا سيرا)، والحكم هو كون المصدر منصوب بغير الظرف، ووجه الشبه بين الطرفين هو إغناء كل واحد منهما عن مرفوع. ووجه الشبه هنا ليس هو السبب في إعطاء حكم المقيس عليه للمقيس، وإنما السبب هو أن الظرف منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره (كائن) أو (استقر)، وهذا المحذوف هو في الأصل خبر مرفوع فأغنى عنه الظرف كما أن المصدر من نحو: (ما أنت إلا سيرا) منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره: (ما أنت إلا تسير سيرا)، فالفعل (تسير) هو ناصب المصدر (سيرا)، وهو في الأصل خبر المبتدأ (أنت)، وسوغ حذفه دلالة المصدر على لفظه ومعناه، وقد أغنى عنه فكان مغنيًا عن المرفوع.

ومن قياس الشبه ما يحمل فيه[1] الضد على الضد، جاء عن سيبويه قوله[2]: "لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه" وقوله[3]: "كما أنهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع".

مثال ذلك عند ابن مالك ما وجدناه في تخريج قول أبى جهل[4] (متى يراك الناس قد تخلفتَ وأنت سيد أهل الوادى تخلفوا معك) حيث قال[5]: "الثانى من وجوه التخريج – أن تكون (متى) شبهت بـ (إذا) فأهملت كما شبهت (إذا) بـ

(١) سمى السيوطي هذا النمط من القياس بقياس الأدون، وليس هذا بصحيح؛ لأن قياس الأدون هو نفسه (قياس الأدنى) وفيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل. وأما حمل الضد على الضد، والنظير على النظير فهو قياس المساوى

(٢) الكتاب (٢/ ٩١).

(٣) الكتاب (٢/ ٧٧).

(٤) صحيح البخاري (٥/ ٩١).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح (ص ٧١ – ٧٢).

(متى) فأعملت؛ كقول النبي ﷺ لعلى وفاطمة - رضي الله عنهما-[1]: (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين، وتسبحا ثلاثًا وثلاثين وتحمدا ثلاثا وثلاثين....

ومن تشبيه (متى) بـ (إذا) وإهمالها قول عائشة - رضي الله عنها-[2] (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس).

ونظير حمل (متى) على (إذا) ، وحمل (إذا) على (متى) حملهم (إن) على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد (إن) حملا على (لو) قراءة طلحة[3] (فإما ترِيْن من البشر أحدًا) - بسكون الياء وتخفيف النون- فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـ (ما) حملاً لها على (لو). ومن الجزم بـ (لو) حملا لها على (إنْ) قول الشاعر[4]:

لو تُعُذ حين فر قومك بي كنت من الأمن في أعزّ مكان

ومثله ... ".

فابن مالك حمل – هنا – (متى) على (إذا) في عدم الجزم بها استنادًا إلى حديث (متى يراك...). وحمل (إذا) على (متى) في الجزم بها استنادًا إلى حديث (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا...). وحمل (إن) على (لو) في رفع الفعل بعدها استنادا إلى قراءة (فإما ترِيْن من البشر...). وحمل (لو) على (إنْ) في جزم الفعل بعدها استنادا إلى قول الشاعر (لو تعذ حين فرّ ...) وهذا كله من قبيل حمل الشيء على ضده في الحكم، وشبيهه في الظرفية أو الشرطية. حيث شبّه (متى)

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ٢٤).

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٧٣).

(٣) مريم آية ٢٦.

(٤) ديوان علقمة الفحل (ص ١٣٤). معجم شواهد العربية (١/ ٢٦٠).

بـ (إذا) في معنى الظرفية، وشبه (لو) بـ (إن) في معنى الشرطية.

وجميع ما جَوَّزَه ابن مالك قياسا هنا تابعه فيه ابن هشام حيثُ عقد بابا بعنوان (من ملح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام)، جاء فيه[١]: "من هذا التقارض إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال كما رُوِي في الحديث[٢]: (فإن لا تراه فإنه يراك). وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم؛ كقوله[٣]:

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

ومن هذا التقارض أيضا إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها؛ كقوله[٤]:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وإهمال (متى) حكمًا لها بحكم (إذا) كقول عائشة - رضي الله عنها-[٥]: (وأنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِع الناس)".

ومن قياس الضدّ عند ابن مالك قوله[٦]: "قال بعضهم: لو كانت السين بعض (سوف) لكانت مدة التسويف بهما سواء. وليس كذلك، بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصل برأسها. قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع؛ فالقياس[٧] أن الماضي والمستقبل متقابلان. والماضي لا يقصد به إلا مطلق المُضِيّ دون تَعَرُّض لقُرْب الزمان وبُعْده. فينبغي الا يُقْصَد

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٨٠٥ - ٨٠٦).

(٢) صحيح مسلم (١/ ١٣٣)، تحقيق عبد الله أحمد أبو زيد، طبعة: دار الشعب.

(٣) شرح شواهد المغنى (٢/ ٦٦٤)، طبعة: دار مكتبة الحياة - بيروت. لبنان.

(٤) شرح شواهد المغنى للسيوطى (١/ ٢٧١).

(٥) صحيح البخاري (١/ ١٧٣).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٦).

(٧) فالقياس هنا بمعنى النظر العقلى الذي يوجب أن يكون المتقابلان المتكافئان في الحقيقة مستويين في الحكم.

بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجرى المتقابلان على سنن واحد. والقول بتوافق (سيفعل وسوف يفعل) مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى. وهذا قياس".

فإذا رأى بعض النحاة أن السين أصل برأسها، وأنها ليست فرعا لسوف؛ احتجاجا بأن مدة التسويف بسوف أطول من التسويف بالسين، فإن ابن مالك يُبْطِل هذا الرأى معتمدًا على قياس الضد، حيث حَمَل فيه المستقبل على الماضى. فكما أن الماضى لا يراد به إلا مطلق المضى فيجب ألا يراد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال. ووجه الشبه هنا هو كون الماضى والمستقبل زمنين ممتدين، فالمناسب أن يتفقا في الحكم، وهو مطلق الوقت دون تعرض لقرب الزمان وبعده.

على أن قول ابن مالك بأن الفعل الماضى لا يراد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده يَرُدّه قول ابن هشام[1]: "الثانى – من معانى (قد) – تقريب الماضى من الحال تقول: (قام زيد) فيحتمل الماضى القريب، والماضى البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختص بالقريب".

ثالثا : قياس الطرد :

عَرَّفَه الأنبارى بقوله: "[2] اعلم أن الطرد هو الذي يُوْجَد معه الحكم وتُفْقَد الإخالة في العلة".

فهذا النمط من القياس يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، "ويعنى بالإخالة مناسبة العلة، ففى هذا النوع من القياس يكون ما يظن أنه علة – وهو

(١) مغنى اللبيب (١/ ١٩٥).

(٢) لمع الأدلة (ص/ ١١٠).

(الطرد) - ليس هو السبب في ثبوت الحكم في الطرفين[1]".

ومثال هذا القياس عند الأنباري[2] تعليل إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، فعدم الانصراف هنا ليس هو العلة المناسبة لإعراب الاسم الذي لا ينصرف، وإنما العلة الحقيقية هى أن الأصل في الأسماء الإعراب.

ومثال ذلك عند ابن مالك قوله في الكافية[3]:

وحذف همز (أفعل) استمر في ... مضارع وبنيتى متصف

وإنه أهل لأن يؤكرما ... ونحوه للاضطرار تُمما

وفى شرحها[4]: "الأصل أن يقال في مضارع (أفعل): (يؤفعل)؛ لأن أحرف الماضى توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة.

[إلا أن من حروف المضارعة الهمزة] فحذفت همزة (أفعل) بعد همزة المتكلم؛ لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. ثم حمل على ذى الهمزة ذو النون وذو التاء وذو الياء، واسم الفاعل، واسم المفعول، وإليهما أشرت بـ:

.... بنيتى متصف".

فعلة حذف همزة (أفعل) وهى استثقال اجتماع همزتين تتحقق في المضارع المبدوء بالهمزة دون غيره، ولكن طرد الحذف مع سائر حروف المضارعة؛ إجراء للباب على وتيرة واحدة.

---

(١) رسالة أصول النحو عند الفراء (ص/ ١٨٩) رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٦).

ومن هذا القبيل قوله في النظم[1]:

فاء مضارع وأمر مـن (فعل) أو (فعل) الواوى فاء تختزل
إن كان عين منهما منكـسرا أو ذا انفتاح فيه كسـر قدرا
وفعلة مصدر محذوف الفـا كـ(عدة) مستوجب ذا الحذفا

وفي شرحه[2]: "ما فاؤه (واو) من فعل على (فعل) يلزم كسر عين مضارعه لفظا كـ : (يعد) أو تقديرًا كـ (يهب).

ويجب حذف الواو استثقالا لها بين كسرة وياء، ثم حمل على ذى الياء أخواته. وعومل بذلك الأمر لموافقته المضارع لفظًا (ومعنىً) . ويعامل بذلك – أيضا – ما كُسِرت عين ماضيه ومضارعه لفظا كـ (يرث)، أو تقديرًا كـ (يسع)، فإن أصله وأصل (يهب): (يسع) و(يهب) – بالكسر- ففتحت عيناهما؛ لأجل حرف الحلق. فلولا أصالة الكسر لم يحذف الواو، كما لم يحذف في (يَوْجَل) ونحوه.

ويعامل بهذه المعاملة – أيضا – (فعلة) مصدر لما فعل به ذلك كـ (يعد عدة) و(يهب هبة). وهذا من حمل المصدر على الفعل".

فعلة حذف الواو في نحو (يعد) هى استثقال وقوعها بين كسرة عين المضارع وياء المضارعة، وهذه العلة غير موجودة مع باقى حروف المضارعة، برغم ذلك طرد حذف الواو، كما أنها غير موجودة في المصدر، وطرد حذفها معه.

وقال في سبب سكون لام (فعلت) [3]: "وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتها لـ (نا) في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال.

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٢ – ٢١٦٣).
(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٣ – ٢١٦٤).
(٣) شرح التسهيل (١/ ١٢٥).

رابعًا : قياس التمرين :

وهو البناء على ما بنت العرب من صيغ، والتماس حكم للمبنى قياسا على ما ورد عنهم من أشباهه.

وقد سمى الدكتور محمد عيد[1] هذا النوع (قياس التمارين غير العملية)، وإنما وسمت بكونها غير عملية؛ لأنها لا تقدم للغة شيئا جديدًا، ولأن الكلمات المنطوقة – المقيسة – ليس الغرض منها إدخالها في اللغة والتحدث بها، وإنما الغرض منها التدريب على تطبيق القواعد الصرفية.

وقد أفردنا هذا النوع بقسم مستقل؛ لعدم وجود وجه شبه بين المقيس والمقيس عليه كما هو الحال في قياس الشبه؛ ولعدم اشتراكهما في علة واحدة كما هو الحال في قياس العلة.

وهذا النوع يتجسد عند ابن مالك في أبنية التصريف، فقد أجاز أن تبنى على ما بنت العرب من صيغ، وأفرد لذلك فصلا مستقلا في كافيته سماه[2] (فصل في بناء مثال من مثال).

ويفصح لنا ابن مالك عن هدف هذا القياس فيقول[3]: "المقصود بإلحاق لفظ بلفظ ليس هو استئناف وضع ليحفظ الموضوع، فيتكلم به للدلالة على مقصود؛ لكن يقصد به التدرب والتمكن من معرفة ما يلزم الواضع لوضع ذلك اللفظ على الزنة المخصوصة فيؤتى به على ما كان يحق من موافقة النظائر".

ومثال ذلك أن تبنى من (مقعنسس) مثل (سميدع) فتقول: (قعيسس). قال ابن مالك شارحا[4]: "قابلت السين بالقاف، والميم بالعين، والياء بالياء، والعين

---

(١) في أصول النحو (ص/ ٨١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٦٥ – ٢٠٦٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٩).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٦٥ – ٢٠٦٦).

والدال بالسينين. فشارك الفرع الأصل في ثبوت ما ثبت من الزوائد، وهو الياء. ونفى ما لم يثبت له، وهو الميم والنون".

وجاء في نظم الكافية[1]:

وإن تصغ كـ (عنكبوت) من (رمى) فـ (الرمييوت) الأصل عند العلما

وفى شرحها[2]: "صوغ مثال (عنكبوت) من (رمى) بأن يقابل برائه وميمه ويائه: العين والنون والكاف. وتضاعف ياؤه بإزاء الباء، ثم يزاد واو وتاء بإزاء الواو والتاء، فيصير في الأصل رَمَيَيُوت فتقلبُ الياء الثانية ألفا؛ لتحركها بعد فتحة، ولا يمنع من ذلك سكون الواو بعدها كما لم يمنع في (مصطفين) ونحوه؛ لأن اللام أمكن في الإعلال من غيرها".

وإذا ذهب الجمهور إلى منع إلحاق لفظ بآخر أقل منه في عدد الحروف فإن الأخفش وابن مالك لا يمنعان ذلك، قال ابن مالك متابعا الأخفش[3]: "اللفظان اللذان يقصد جعل أحدهما كالآخر في الزنة إما متساويان في عدد الحروف، وإما فائق أحدهما الآخر بأصل أو أصلين. فإلحاق المساوى بالمساوى والمفوق بالفائق جائز بلا خلاف، وإلحاق الفائق بالمفوق ممنوع عند غير الأخفش مجوّز عنده وبه أقول... فلا فرق في ذلك بين ما كثرت نظائره، وما قلت نظائره إذا سلك به سبيل معتادة".

ومثال ذلك "بناء (قلة) من (ربوة) (ربة) ، والأصل (ربوة) كما أن أصل (قلة): (قلوة)، فحذفت الواو من (قلوة) على غير قياس، فصار في اللفظ (قلة). ثم عوملت (ربوة) معاملتها فقيل: (ربة)[4]".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٨ – ٢٢٠٩).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٩).

المبحث الثاني
أركان القياس

لما كان القياس حمل غير المنقول على المنقول، كان لا بد له من أركان هذه الأركان هى:

أصل: وهو المقيس عليه.

وفرع: وهو المقيس.

وحكم: وهو ما يسرى على المقيس مما هو في المقيس عليه.

وعلة جامعة: وفيها يذكر السبب الذي استحق به المقيس حكم المقيس عليه.

وقد مثل الأنبارى لهذه الأركان بقوله[1]: "وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله؛ فتقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل). فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع.

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هى الإسناد. وعلى هذا تركيب كل قياس في النحو".

الركن الأول: المقيس عليه :

جعل علماء العربية اللغة المسموعة قسمين؛ قسم مطرد وآخر شاذ. والأصل في القياس أن يقاس على المطرد، وألا يقاس على الشاذ.

وقد قرر هذا الأصل غير واحد؛ فأبو عمرو بن العلاء يجيب عن سائله[2]: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ بقوله: "أحمل على الأكثر

---

(١) لمع الأدلة (ص/ ٩٣)، الاقتراح (ص/ ٢٩).

(٢) طبقات الزبيدى (ص/ ٣٩).

وأسمى ما خالفنى لغات".

وابن أبى إسحاق يوصى يونس بن حبيب بقوله[1]: "عليك بباب يطرد من النحو وينقاس".

وذكر ابن السراج في أصوله[2] أنه ربما شذ شيء من بابه، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعتد بالحرف الذي يشذ منه.

وقال ابن جني[3]: جعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً".

وقد قَسّم المسموع إلى أربعة أقسام[4]:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال جميعا. وهذا هو الغاية المطلوبة والذى لا خلاف فيه؛ مثل: (قام زيد)، و(ضربت عمرا)، و(مررت بسعيد).

الثانى: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ وذلك نحو: الماضى من (يذر) و(يدع) وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس. والأكثر في السماع (باقل).

الثالث: مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس؛ نحو قولهم: (أخوص الرمث)، و(استصوبت الأمر). يقال: (استصوبت الشيء)، ولا يقال: (استصبت الشيء).

الرابع : شاذ في القياس والاستعمال جميعا، وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه (واو)؛ نحو: (ثوب مصوون)، و(مسك مدووف). وحكى البغدادي: فرس مَقْوُود و(رجل معوود في مرضه). وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا

---

(١) طبقات الزبيدى (ص/ ٢٦).

(٢) المزهر في علوم اللغة (١/ ٢٣٣).

(٣) انظر الخصائص (١/ ٩٦ – ٩٩).

(٤) السابق نفسه.

يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه.

ابن مالك والقياس على المسموع :

اهتم ابن مالك بالمسموع وراعاه في باب القياس، من ذلك أنا وجدناه يرجح أحد الأوجه قياسا على نظيره المسموع عن العرب، ويمنع غيره لعدم وجود النظير، قال[1]: "واختلف في (ما) من نحو قولهم: (لأمر ما جدع قصير أنفه)، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل، وقال قوم: هى اسم موصوف به، والأول أولى؛ لأن زيادة (ما) عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم، من ذلك قولهم: (أما أنت منطلقا انطلقت) فزادوا ما عوضا من(كان). ومن ذلك قولهم (حيثما تكن أكن) فزادوا (ما) عوضا من الإضافة. وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما) إلا وهى مردوفة بمكمل؛ كقولهم (مررت برجل أى رجل)، و(أطعمنا شاة كل شاة)، و(هذا رجل ما شئت من رجل). فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية، واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له فوجب اجتنابه".

فابن مالك يقيس الأسلوب المختلف فيه على أساليب متفق عليها واردة عن العرب، وبناء على ذلك يرجح الرأى القائل بزيادة (ما) لوجود النظير لزيادتها في كلام العرب؛ نحو: (أما أنت منطلقا انطلقت) وأصله: لأن كنت منطلقا انطلقت، فحذفت (كان) وعوض عنها بـ (ما) الزائدة.

ومثل هذا قولهم: (حيثما تكن أكن)، وفيه زيادة (ما) عوضا لـ حيث عن الإضافة، كما أنه يبطل القول بكون (ما) اسما موصوفا به؛ لأنه موجب لعدم النظير؛ حيث لم يرد في كلامهم نكرة جامدة موصوف بها إلا وهى مردفة بمكمل؛ كقولهم (مررت برجل أى رجل).

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢١٦).

فهو هنا يركب استدلالا من شيئين :

أ - استدلال بالحمل على النظير.

ب – استدلال بعدم النظير.

ويرجح من خلال هذا الاستدلال المركب وجها معينا.

ويلاحظ في هذا القياس أنه قياس أحكام؛ لأن المطلوب فيه هو معرفة الحكم على (ما)، هل هي زائدة أم اسم موصوف؟.

وابن مالك يرى أن غير المستعمل الموافق للقياس يقبل ويقاس عليه، قال - في باب اسم الفاعل - عند الكلام على اسم الفاعل ذى الألف واللام[1]: "وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذى الألف واللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: (هذا الضارب زيد، والضارب عبده، والمكرم ذينك والمعين اللذين نصراك)، ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام. وهى إضافة كـ لا إضافة؛ إذ هى لمجرد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف؛ فإن اجتماعهما مع الإضافة إنما هو توقى اجتماع معرفين، وهو مأمون فيما نحن بصدده، فلم يضر جوازه".

فالفراء يقيس باقى المعارف على المعرف بـ (أل) في جواز إضافة اسم الفاعل المحلى بأل إليه. والمقيس عليه – وهو إضافة اسم الفاعل المحلى بأل للمحلى بأل – موافق للقياس.

وقد قوى ابن مالك هذا القياس بأن جعل (أل) الداخلة على اسم الفاعل داخلة بعد الإضافة للتعريف مع كون الإضافة لا تفيد تعريفا، فلا يقع المحذور، وهو اجتماع معرفين في اسم واحد.

ويؤخذ من هذا أنه يجوز القياس على غير المستعمل إذا كان موافقا للقياس.

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٨٦).

وأما ما خالف القياس ولم يستعمل فيتعين اجتنابه، قال ابن مالك في تكملة النص السابق[1]: "ولا يلزم من ذلك جواز (الحسن وجهه)؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته، إلا أن المستعمل مقبول وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه كـ (الحسن وجهه)".

ومن الأساليب التي قبلها ووصفها بالحسن؛ لعدم مخالفتها كلام العرب، ولكون معناها لا يفهم بغيرها قوله في باب العدد[2]: "وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل (عندى عشرون دراهم لعشرين رجلاً) قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما. وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع".

ومن المستعمل الذي قبله ولم يقس عليه لمخالفته قواعد القياس قوله في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[3]: "حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدٍّ إلي اثنين؛ فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين؛ لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل. ولم يلحق بـ (علم ورأى) شيء من أخواتها؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه".

ويرى ابن مالك أن القياس على الراجح العناية عند العرب أولى من القياس

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٨٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٩٣).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٠).

على المرجوحها، حيث قال في باب المصدر[1]: "وأيضا فإن المصدر المتعدى على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام: بمعنى الأمر؛ كـ (بذلا المال). وبمعنى المضارع الحاضر؛ نحو: (أعلاقة أم الوليد). وبمعنى المستقبل؛ نحو: (وبلوغا بغية ومنى)، وبمعنى الماضى كقول الشاعر[2]:

عهدى بها الحى لم تخفف نعامَتُهم

ولم يرد اسم الفعل المتعدى إلا بمعنى الأمر، فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه، والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها".

فهو يرى أن القياس على المصدر المتعدى أولى من القياس على اسم الفعل المتعدى؛ نظرًا لورود المصدر المتعدى على أربعة أقسام، أما اسم الفعل المتعدى فلم يَرِد إلا على قسم واحد. والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها.

وقياسات ابن مالك مرنة تتجاوب مع الكثرة والقلة؛ فما كثر دورانه في كلام العرب قبل وقيس عليه، وما لم يكثر دورانه قبل ولم يقس عليه، جاء عنه في باب تعدى الفعل ولزومه[3]: "وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألا يحذف حرف الجر، فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه. فمن الذي كثر قولهم: (دخلت الدار والمسجد) ونحو ذلك، فيقاس على هذا (دخلت البلد والبيت) وغير ذلك من الأمكنة. ومن المقتصر فيه على السماع: (توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل وضرب فلان الظهر والبطن فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٨).

(٢) من البسيط، لم أقف عليه.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٤٩).

وبنحو هذا الكلام جاء قول السيوطي[1]: "(ويطرد) - أي: يكثر - ويقاس (حذفه) أي: الحرف (لكثرة الاستعمال)؛ نحو: (دخلت الدار) فيقاس عليه دخلت البلد والبيت. بخلاف ما لم يكثر؛ نحو: ذهبت الشام، وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس عليه".

درجات المسموع عند ابن مالك :

قسَّم النحاة الكلام المسموع إلى درجات تختلف باختلاف الكثرة والقلة وأوضح هذه التقسيمات كلام ابن هشام الذي يقول فيه[2]: "اعلم أنهم يستعملون غالبا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلا، ومطردًا، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر. فاعلم مراتب ما يقال في ذلك".

وهذا التقسيم من ابن هشام إنما جاء على سبيل التقريب لا التحديد، ولم يذكر فيه الشاذ؛ لأن الشاذ يطلق ما خالف المطرد سواء أكان نادرًا أم قليلا أم غير ذلك.

وقد أكثر ابن مالك من استعمال هذه الأوصاف في كتبه. وهو في هذا يطبق المنهج الوصفى الدقيق الذي يهتم بوصف الظاهرة من حيث الاطراد والشذوذ والكثرة والقلة. ولكل وصف من هذه الأوصاف دلالته وقيمته على الحكم الذي ورد فيه.

ومن أمثلة ما وصف به المسموع بالاطراد قوله في:

---

(١) همع الهوامع (٣/ ٦).

(٢) الاقتراح (ص/ ٢١). المزهر في علوم اللغة (١/ ٢٣٤).

- باب الملحق[1] بجمع المذكر السالم :

وبابه ومثل حين قد يــرد ذا الباب، وهو عند قوم يطرد

- مواطن[2] إجازة كسر همزة إن وفتحها:

مع تلو فا الجزا وذا يطــرد في نحو (خير القول إني أحمد)

- حذف[3] حرف الجر مع أن وأن:

نقــلا وفى أنّ وأنْ يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

- الظرف[4] :

الظرف وقت أو مكان ضمنا (في) باطراد كهنا امكث أزمنا

- باب[5] حرف الجر :

وقد يجر بسوى رب، لدى حذف وبعضه يرى مطردا

- باب[6] أبنية المصادر:

وفعل اللازم مثل فعــدا له فعول باطراد، كغــدا

- أسماء[7] لازمت النداء :

و(فُلُ) بعض ما يخص بالنــدا (لؤمان)، (نومانُ) كذا، واطردا

- باب[8] جمع التكسير:

وغير ما أفعل فيه مطــرد من الثلاثى اسما – بأفعال يرد

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٦٢).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٥٥).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٥٠).

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٩١).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٩).

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٣).

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٢٧٧).

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/ ١١٧).

- وجاء في غير النظم قوله[1]:

"واطرد وزن (فَعَالة) في مصدر (فعل) إذا عبر عن فاعله بفعيل. نحو: أثـُل المال والشرف أثالة إذا كثر، وأرب الرجل أَرَابة إذا عقل، وفرزَ فرازة إذا فاق حسنا وعقلا، وحسب حسابة إذا كان حسيبا".

وأما وصف (الغالب) فقد استعمله ابن مالك في مواطن نادرة من كتبه، من ذلك قوله في التسهيل عن نون جمع المذكر السالم[2]: "وإن كان لمذكر – أى جمع التصحيح – فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفى النصب والجر ياء بعد كسرة، تليها نون مفتوحة؛ تكسر ضرورة، وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختيارًا قبل لام ساكنة غالبًا".

وقال في التسهيل أيضا[3]: "وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبا، مفتوحة بعد أختيها".

وفى شرحه[4]: "وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبا إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعض القراء[5] ﴿أَتَعِدَانِنَىَ أَنْ أُخْرَجَ﴾".

ويأتي بعد ذلك الوصف الثالث عند ابن هشام وهو (الكثير)، وقد أكثر ابن مالك من استعماله هو الآخر.

---

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧١٩ – ٧٢٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٧١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٠ – ٥١).

(٤) السابق نفسه.

(٥) سورة الأحقاف آية ١٧، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ١٣٩).

من ذلك قوله[1]: "استعمال أفعل غير مقصود به تفضيل كثير، ومنه قوله تعالى[2] ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ﴾، وقوله تعالى[3] ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾؛ أي: عالم بما في نفوسكم، وهين عليه".

وقوله[4]: "وأما حذف الفعل وفاعله معا لدليل يدل عليهما فلا خلاف في جوازه؛ وذلك كثير كقوله تعالى[5]: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾...".

- وقد يستعمل ابن مالك الوصف (شاع) بدلا من (كثر) ومرادفا له كما في: قوله[6]:

وشاع في الأعلام ذو الإضافـة　　　كعبد شمس وأبى قحافــة

وقوله[7]:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر　　　إذا المراد مع سقوطه ظهر

وقوله[8]:

وشـاع نحو (خاف ربه عمر)　　　وشذ نحو (زان نوره الشجر)

- وربما استعمل الوصف (فشا) بدلا من (كثُر) كما في قوله[9]:

وليتنى (فشا) و(ليتي) نـدرا　　　ومع (لعلّ) اعكس وكن مخيرا

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٤٣).

(٢) الإسراء آية ٢٥.

(٣) الروم آية ٢٧.

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٠١).

(٥) البقرة آية ١٣٥.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٢٤).

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٤).

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤)، وانظر (٤/ ٧٨، ١٢٦، ١٢٨).

(٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١١٠).

وقوله[1]:

وما لـ (لات) في سوى حين عمل   وحذف ذى الرفع (فشا) والعكس قل

- وقد يستعمل صيغة (أفعل) من (كثر)، وحينئذ يكون مساويا للغالب في درجة الوصف. كما في قوله[2]:

"والأكثر في الحال أن يكون دالا على معنى منتقل...".

ومن درجات وصف المسموع درجة (القليل)، وقد أكثر ابن مالك من استعماله هذا الوصف؛ من ذلك قوله في اسم الفاعل[3]:

وهو قليل في (فَعُلت) وفَعِل   غير معدى، بل قياسه فعل

وقوله[4]:

"ورود المصدر المعرفة حالا قليل؛ نحو (أرسلها العراك) و(جاءوا قضهم بقضيضهم)[5]".

وقد يستخدم صيغة أفعل من هذا الوصف كما في قوله[6]: "وإذا حذف لأجل الإضافة ما في المضاف من التنوين والنون المذكورتين وجب جر المضاف إليه بالمضاف؛ لما فيه من معنى (اللام) أو معنى (من) أو (في)... ومواضع (من) أقل من مواضع (اللام)، ومواضع (في) أقل من مواضع (من).".

وآخر هذه الأوصاف التي ذكرها ابن هشام وصف (النادر)، ومن استعماله

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣١٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٢٧).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ١٣٤)، وانظر (١/ ٣٨٥) (٣/ ٦٧) (٤/ ٤٧).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٥)، وانظر (٢/ ٧٨١، ٨١٧، ٨٣٢، ٩٥٢، ٩٥٤، ٩٥٦).

(٥) مجمع الأمثال للميداني (١/ ١٦١).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٣).

هذا الوصف قوله[1]:

ونذُر اسم الأمر من رباعي　　　مقتصرا فيه على السـماع

وقوله[2]:

وفى أب وتاليـيه ينـدر　　　وقصرها من نقصهن أشـهر

وقوله[3]:

وليتنى فشا وليتـى نـدرا　　　ومع (لعل) اعكس وكن مخيرا

ومن الأوصاف التي استعملها ابن مالك ولم ينص عليها ابن هشام وصف (الشهرة) وقد استعمله ابن مالك كثيرًا كما في قوله[4]:

وفى أب وتاليـيـه ينـدر　　　وقصـرها من نقصهن أشـهر

وقوله عن حذف (كان)[5]:

ويحذفونها ويبقون الخـبر　　　وبعد (إن) ولَو كثيرا ذا اشـتهر

وقوله في باب الإبدال[6]:

نحـو مبيع ومَصـُون، ونـدر　　　تصحيح ذى الواو، وفى ذا اليا اشتهر

- ومن استعماله أفعل التفضيل من هذا الوصف في النثر قوله[7]:

"واتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها. والفتح أشهر...".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٢).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٨).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١١٠).

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٨).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٩٣).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٢٣٧)، وانظر (٢/ ١٢٥)، (٣/ ١٦٣).

(٧) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٥٨-٤٥٩).

بدا من ذلك أن حدود الكثرة والقلة التي ذكرها ابن هشام قد استعملها ابن مالك كلها، وزاد على ذلك ألفاظا ترادف ما ورد عند ابن هشام منها الشيوع والاشتهار والفشوّ.

ابن مالك والقياس على الشاذ:

فرق علماء اللغة في هذا الباب بين الشاذ والقليل والنادر فجعلوا "ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[1]".

فما خالف القياس يعد من قبيل الشاذ وإن كثر، وأما القليل فيطلق على ما دون الكثير وفوق النادر - كما ذكر ابن هشام - "وقد يقل الشيء وهي قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس[2]".

ويطلق النادر على ما دون القليل وإن كان على القياس، فيمكن القول بأن" ما خالف القياس، وقل وجوده شاذ ونادر، وما خالف وكان كثيرًا شاذ فقط، وما قل ولم يخالف نادر فقط[3]".

فإذا انتقلنا إلى ابن مالك لنرى موقفه من القياس على الشاذ وجدنا أن الأصل عنده هو رفض القياس على الشاذ؛ ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل في بعض الأحيان فيقيس عليه.

وسترمى الدراسة إلى الإكثار من نقل النصوص التي يتأكد بها ما ذهب إليه البحث من أن الأصل لدى ابن مالك هو رفض القياس على الشاذ.

من هذه النصوص قوله في الخلاصة[4]:

---

(١) الشاهد وأصول النحو (ص/ ٢٣٤).

(٢) الخصائص (١/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) الشواهد والاستشهاد (ص/ ١٥٢) وعزاه إلى حاشية ابن جماعة على الشافية (ص/ ٢٠).

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٠٠).

وشَذّ (إيّاي) و(إياه) أشذّ   وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

قال الأشموني[1]: "وشذ التحذير بغير ضمير المخاطب؛ نحو (إيّاي) في قول عمر ﷺ[2] - (لتذك لكم الأسد والرماح والسهام، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) والأصل (إياى باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب) ثم حذف من الأول المحذور، ومن الثانى المحذر.

ومثل (إياي): (إيانا) و(إياه) وما من ضمائر الغيبة المنفصلة أشذ من (إياي) ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) أى من قاس على إياه وإياى وما أشبهها فقد حاد عن طرق الصواب".

- جاء في الكافية[3]:

وسبق فعلية ذى تعجب   شرط وللشذوذ غيره انسب

وفى الشرح[4]: "أشرت بقولى (وسبق فعلية ذي...).

إلى أن المعانى التي لا أفعال لها لا يبنى من الألفاظ الدالة عليها فعل تعجب، فلا يقال في (ربعة): (ما أربعه). ولا في (طفل) : (ما أطفله). ولا في (مرء): (ما أمرأه) . فإن شذ شيء حُفِظ ولم يقس عليه. فمما شذ قولهم: (ما أذرعها) بمعنى: ما أخفها في الغزل...".

وفى نظم الخلاصة[5]:

وشذ حذف (أنْ) ونصب في سوى   ما مر فاقبل منه ما عدل روي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى (٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٨٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩١ - ١٠٩٢).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٢٤).

قال ابن عقيل[1]: "لما فرغ من ذكر الأماكن التي ينصب فيها بـ (أنْ) محذوفة – إما وجوبا وإما جوازًا – ذكر أن حذف (أنْ) والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه. ومنه قولهم: (مُره يحفرها) بنصب يحفر؛ أى: مره أن يحفرها".

- قال في الكافية[2]:

وشذ في الإيلاف إئلاف فلا تقس عليه غيره فتعـذلا

الأصل عند اجتماع همزتين أن تقلب الثانية حرفا من جنس حركة الأولى؛ ولذا عد ابن مالك (الإئلاف) شاذا لا يقاس عليه.

- وجاء في عمدة الحافظ[3]: "وغير المقيس – من جمع المؤنث السالم – على ضربين شاذ وأشذ منه وكلاهما مقصور على السماع؛ فالأول كـ (ثيبات) و(خودات) (وسماوات) مما واحده شائع مؤنث بلا علامة.

والثانى كـ (حسامات) و(حمامات) و(سرادقات) مما واحده مذكر مجرد من علامة، ويكون هذا النوع أشذ من الذي قبله".

- وجاء في النظم[4]:

و(مائة) أيضا أضف لكن إلى فرد ونادرًا سوى ذا جعلا

وفرعها كمثلها وما سمع من (مائتين) احفظ واقْتَنِع

وفى شرحه[5]:

وقولى: (وفرعها كمثلها ... ...)

أى: تثنية (المائة) يعامل مع المعدود معاملة (المائة) فيقال (عندى مائتا درهم)

---

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٩٢).

(٣) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٩١٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٥٧).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٦٧ – ١٦٦٨).

بالإضافة إلى مفرد – وفى شعر الربيع الفزاري[1]:

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء

فميز بمنصوب، ولم يضف، وهو شاذ، فالأولى ألا يقاس عليه".

قال في الكافية[2]:

وشذ نحو (الخمسة الأثواب) ومن يقس يحد عن الصواب.

وفى شرحها[3]: "فإن قصد تعريف عدد مضاف اكتفى بتعريف ما وقع منه آخرا وإن تباعد؛ نحو (ثلاثمائة ألف الدرهم).

وأجاز الكوفيون استعمال؛ نحو: (الخمسة الأثواب) قياسا على ما شذ نقله عن بعض العرب. والصحيح الاقتصار به على ما سمع، وإياه عنيت بقولى:

ومن يقس يحد عن الصواب"

وفى التسهيل[4]: "وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردًا غير مفسر أو مفسر بتمييز، وعلى الآخر إن كان مضافا، أو عليهما شذوذاً لا قياسًا خلافا للكوفيين".

وقال[5] في إعمال المصدر: "وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء؛ لأن دخول التاء عليه دالة على المرة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال.

فلا يقال: عجبت من ضربتك زيدًا. فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه".

وكما أن الأصل عند ابن مالك ألا يقاس على الشاذ، فكذلك الأصل عنده

---

(١) للربيع بن ضبع، لسان العرب (٥/ ٣٣٤٧)، مادة (فتا)، طبعة دار المعارف، وفى رواية اللذاذة. والمقتضب (٢/ ١٦٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٦٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٧٧).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠٨).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٥).

عدم القياس على القليل أو النادر إلا إذا كان هذا القليل لم يرد في الباب ما يخالفه، فعندئذ يمكن اعتباره في حكم المطرد.

قال السيوطي[1]: "ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع عن الكثير لمخالفته له".

ومن القليل عند ابن مالك الذي قال بطرده؛ لعدم ورود ما يخالفه في الباب، ما جاء عنه في باب النسب، حيث قال[2]: "واطرد في (فعيلة): (فعلي). وفى (فعيلة) و(فعولة): (فعلي) كقولهم في (جهينة) و(حنيفة) و(شنوءة): (جهني) و(حنفي) و(شنئي)".

فقد دعا إلى طرد وزن (فعلي) في النسب إلى (فعولة) برغم قلة الوارد في الباب.

وابن مالك في هذا متابع لسيبويه الذي يقول[3]: "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس. وذلك قولك في (ربيعة): ربعى، وفى (حنيفة): حنفى، وفى (جذيمة): جذمى، وفى (جهينة): جهنى، وفى (قتيبة): قتبى، وفى (شنوءة) شنئي...".

وأما كون الأصل عند ابن مالك عدم القياس على القليل، فيتضح ذلك من النصوص التالية:

- قال في باب حروف الجر[4]: "الأصل ألا يحذف حرف الجر، فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه، وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه، فمن الذي كثر

---

(١) الاقتراح (ص/ ٤٠).

(٢) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٩١). انظر شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٦).

(٣) الكتاب (٢/ ٧٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٤٩).

قولهم: (دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك) فيقاس على هذا (دخلت البلد والبيت) وغير ذلك من الأمكنة".

وجاء في التسهيل[1]: "وربما حذفت - ألف المقصور - خامسة فصاعدًا في التثنية والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه. ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين".

وفى الشرح: "الضمير في (حذفت) عائد على الألف الزائدة، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب في تثنية (الخوزلى وخنفساء وباقلاء وعاشوران، وأنشد[2]:

تروح في عمية وأعانــه   على الماء قوم بالهراوات هوج

بفتح هاء الهراوات، وهو جمع هراوى، وهراوى جمع هراوة. وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هراوى منقلبة عن لام الكلمة. والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته".

وقال في شرح الكافية[3]: "ثم نبهت على أن (فعلة) في مواردها كلها مقصورة على السماع؛ أن كل واحد جمع عليه قليل النظير؛ نحو (صبي) و(صبية)، و(خصي) (خصية)، و(فتي) و(فتية)، و(ولد) و(ولدة)، و(شيخ) و(شيخة)، (ثور) و(ثيرة)..."

وكمـا أن ابن مالك لا يقيس على القليل فكذلك لا يقيس على النادر، ولا

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٩٥ - ٩٦).

(٢) من الطويل ، معانى القرآن للفراء (٢/ ٨١).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٢٥ - ١٨٢٦).

يعتد به. قال[1]:

ونذر اسم الأمر من رباعي مقتصرا فيه على السمـاع

- ومن ذلك ما جاء في شرح الكافية[2]: "ولا اعتداد بالنادر، فلو سمى بـ (هيبان) ثم رخم لم يرخم إلا على نية المحذوف؛ لأن ترخيمه على تقدير الاستقلال موقع في عدم النظير".

وقال[3]: "لكن الاعتبار بموازنة المصدر الشائع الذي هو (فعللة) لا بـ (فعلال)؛ فإنه نادر، والنادر لا حكم له".

هذا هو موقف ابن مالك من الشاذ والقليل والنادر، وفيه تبين أن الأصل عنده عدم القياس على شيء من ذلك إلا إذا لم يرد في الباب ما يخالفه؛ فعندئذ يمكن اعتباره في حكم المطرد.

وهناك من قد وجه إلى ابن مالك الاتهام بالقياس على الشاذ؛ فهذه هى الدكتورة خديجة الحديثى تقول[4]: "ولم يكن من منهج البصريين الاستشـهاد بالقـراءات الشاذة، ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القيـاس عليها، وهم الكوفيـون وابن مالك، وموقفهـم مشهور منها. ووقف الآخرون موقفا وسطا فأجازوا الاستشهاد بها لا القياس عليها من هؤلاء ابن جني".

وقال الدكتور محمد حسن عبد العزيز[5]: "وقد اختلف موقف النحاة من القياس على القليل أو الشاذ؛ فبعضهم يمنع، وبعضهم يجيز، ولكن أغلبهم يقول: (يحفظ ولا يقاس عليه) على أن بعض المتأخرين كابن مالك توسع في

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٣٦٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٦٨).

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (ص/ ١٣٨).

(٥) القياس في اللغة العربية للدكتور محمد حسن عبد العزيز (ص/ ١٢).

الجواز".

وقال أيضًا[1]: "لقد رأينا أن النحاة القدامى يمنعون القياس على الشاذ من اللغات التي تخالف المطرد من كلام العرب؛ بيد أن ابن جنى يخرج علينا بموقف يخالف القول بالمنع، وتبعه في ذلك نحاة متأخرون كابن مالك".

وهذا القول فيه كثير من المبالغة، فالمعهود عن ابن مالك أنه توسع حقا في قبول المسموع، فلم يرد شيئا منه. وهو في هذا يميل إلى المنهج الكوفى؛ لكنه لم يجوز القياس على الشاذ كما فعل الكوفيون. فالظواهر المطردة عند ابن مالك هى الأصل الذي يقاس عليه؛ ولكنه لا يكتفى بإيراد المطرد في الباب؛ بل يضع الشاذ بجواره، وينص على شذوذه وبطلان القياس عليه.

وهذا هو ما أقره غير واحد من النحاة، فهذا هو السيوطى يقول[2]: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتى البصريين والكوفيين؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ. ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول إنه شاذ أو ضرورة كقوله في التمييز: (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)، وقولـه في مد المقصور: (والعكس في شعر يقع). قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهى أحسن الطريقين".

وجاء عن الشيخ محمد الخضر حسين قوله[3]: "المعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة، ويعملون بالقياس عليها. والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ... وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ، ولا يذهب مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه،

---

(١) القياس في اللغة العربية (ص/ ٣٧).

(٢) الاقتراح (ص/ ١٠٢).

(٣) القياس في اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين (ص/ ٤١ – ٤٢).

بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت به الضرورة".

ونص الدكتور شوقي ضيف[١] على أن ابن مالك يذكر الشاذ، ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيرًا.

وبرغم أقوال هذه الأئمة: إلا أننا لا نبرئ ساحة ابن مالك من القياس على الشاذ، فمع أن الأصل عنده هو عدم القياس على الشاذ إلا أنه قد يخرج عن هذا الأصل في بعض المسائل ويقيس عليه.

فمن هذه المسائل:

١ – قال عن لغات الذي والتي[٢]: "السادسة – من هذه اللغات – حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب. قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابيا يقرأ بتخفيف اللام[٣] {صراط الذين}".

قال أبو حيان[٤]: لم يورد ابن مالك شاهدًا سوى هذه القراءة، وجوز الباقي قياسا لا سماعا، وهو من الشواذ بحيث لا يقاس عليه".

٢ – قال عن حرف النداء (الياء)[٥]: وقد يحذف في الكلام الفصيح؛ كقول النبي ﷺ مترجما عن موسى ﷺ[٦]-: (ثوبي حجر) – وكقوله – ﷺ[٧]: (اشتدى أزمة تنفرجي). وفى هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما.

---

(١) المدارس النحوية (ص/ ٣١٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٩٠).

(٣) الفاتحة آية ٧، شواذ ابن خالويه (ص/ ١)

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب (١/ ٥٢٦).

همع الهوامع (١/ ٨٣). الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة (ص/ ١٩١).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٠ – ١٢٩١).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل موسى عليه السلام.

(٧) أخرجه الديلمى في مسند الفردوس عن على بن أبى طالب. وفى الجامع الصغير (ص٣٨).

والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح".

فابن مالك يتابع الكوفيين في تجويز القياس على حذف أداة النداء (الياء) كما ورد في الحديثين، وأما البصريون فيعدون هذا من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه.

٣ - جوز ابن مالك أن يلى (إن) المخففة من الثقيلة غير الناسخ، فقال[١] حكاية عن الأخفش: "وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا، وإن كان صالحا لزيد، إن ضرب زيد لعمرا. وإن ظننت عمرًا لصالحا. وصرح بذلك كله في كتاب المسائل، ويقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرًا".

فهو هنا يجوز ما قال به الأخفش قياسا برغم قلة الشواهد الواردة . قال السيوطي[٢]: "وندر إيلاؤها - أى إن - غير الناسخ في قراءة ابن مسعود[٣] ﴿ إن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾، وقول الشاعر[٤]:

شلت يمينـك إن قتلـت لمسلمـا

وما حكى: (إن قنعت كاتبك لسوطا) و(إن يَزِينُك لنفسك)، و(إن يشينك لهيه). فالبصريون إلا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك".

٤ - قال في عمدة الحافظ[٥]: "ويعطف على الضمير المجرور بإعادة الجار

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٧).

(٢) همع الهوامع (١/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

(٣) الإسراء آية ٥٢.

(٤) الأغانى (١٨/ ١١). خزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٥) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٤٤٥ - ٤٤٦).

كثيرًا، وبتركه قليلا، ولا يختص بالشعر وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين".

وفي شرحها أورد مجموعة من الشواهد النثرية والشعرية من ضمنها قراءة حمزة[1] ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ - بجر الأرحام - ثم قال[2]: والعمل بمقتضى هذه الشواهد في النظم والنثر قياسا هو مذهب يونس والأخفش والكوفيين، وهو اختيار الشيخ أبي علي الشلوبين واختياري".

قال الأنباري بعد أن صرف شواهد الكوفيين عن مرادهم[3]: "ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه؛ لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه".

٥ - جاء في نظم الكافية[4]:

و(ربه عطبا) استندر وقس　　　عليه إن شئت وحد عن ملتبس

وفي شرحها قال[5]: "وأشرت بقولي:

"............ وقس　　　عليه إن شئت ....

إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده وتذكيره، وتفسيره بمميز بعده على حسب قصد المتكلم، فيقال (ربه رجلا) و(ربه امرأة) و(ربه رجلين ورجالا) و(ربه امرأتين ونساء) فيختلف المميز ولا يختلف الضمير. هذا هو المشهور".

٦ - قال عن (لا) العاملة في نكرة عمل (ليس)[6]: "وشذ إعمالها في معرفة

---

(١) النساء آية ١ .

(٢) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٦٥).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ١٢) مسألة رقم ٦٥.

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٢).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٤).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٧).

في قول النابغة الجعدى ﷺ[1]:

بــدت فعــل ذى ود فلمــا تبعتهــا ... تولــت وخلــت حــاجتى في فؤاديــا
وحلت ســواد القلــب لا أنــا باغيــا ... ســـواها ولا في حبهـــا متراخيـــا

وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال[2]:

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ... فلا المجد مكسوبا ولا المال باقيا

والقياس على هذا شائع عندى".

فابن مالك وإن جوز القياس على إعمال (لا) في معرفة اعتمادا على بيت النابغة فإنه في موطن آخر - من نفس الكتاب - يرى أن الأولى أن يحمل كلام النابغة على أنه من باب الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة، حيث علق على شعر النابغة قائلا[3]:

" أى : (لا أرى باغيا)، فحذف الفعل، وجعل (باغيا) دليلا عليه، وهو أولى من جعل (لا) رافعة (أنا) اسما، ناصبة باغيا خبرًا، فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع".

قال صاحب منهج السالك[4]: "وتردد رأى الناظم في هذا البيت فأجاز في التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية، فقال: "يمكن أن يجعل (أن) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال، تقديره (لا أرى باغيا)، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل...".

---

(١) من الطويل، شرح أبيات مغنى اللبيب (٤/ ٣٨٢). الدرر (١/ ٩٨).

(٢) من الطويل، شرح أبيات مغنى اللبيب (٤/ ٣٨٢). الدرر (١/ ٩٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٥ - ٣٢٦).

(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٤٤).

الركن الثاني : المقيس :

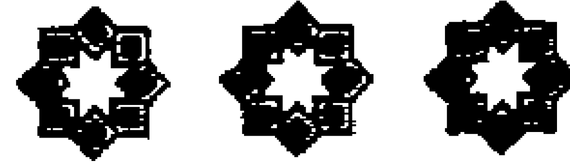
ويعنى به ما كان محمولا على كلام العرب، وموجها على ما وجهت عليه عبارتهم.

وابن مالك يلحق المقيس بالمقيس عليه ويعطيه حكمه، كما هو الحال في قوله: "ولأن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعلتيها".

فالمقيس هنا هو (ليس) وقد أخذ حكم المقيس عليه (عسى)، وهو عدم تقدم خبره عليه، وذلك بجامع عدم التصرف.

وابن مالك يعتبر المقيس صحيحا حتى وإن جاء على غير المستعمل من كلام العرب، بشرط ألا يخالف قواعد القياس، قال في باب العدد[1]: "وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: (عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا)، قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما، وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع".

فقد جوز هذا الأسلوب قياسا ووصفه بالحسن برغم عدم ورود نظيره عن العرب؛ وذلك لكونه استعمالا لا يفهم معناه بغيره.



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٩٣).

الركن الثالث من أركان القياس الجامع:

يقصد به العلاقة التي تربط المقيس بالمقيس عليه، وهى أحد ثلاثة:

١ – العلة: وتكون بين طرفى القياس في قياس العلة حيث يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وتعد هى السبب الذي أوجب للمقيس حكم المقيس عليه ويمكن أن نعتبرها نوعا من الشبه بين طرفى القياس، ولكن لا يمكن اعتبار الشبه نوعا من العلة.

٢ – الطرد: ومعنى كون الطرد جامعا بين طرفى القياس أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة في أحدهما... ويعبر الأنبارى عن هذا بقوله[1]: "وجود الحكم مع فقدان الإخالة في العلة".

٣ – الشبه: وتجمع هذه العلاقة بين المقيس والمقيس عليه دون أن تكون سببا في ثبوت حكم المقيس عليه للمقيس، فالحكم ثابت بعلة أخرى. وهى لا تعدو أن تكون مجرد تشابه بين الطرفين في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معًا.

وقد اهتم ابن مالك بتوضيح جميع هذه العلاقات في أقيسته على أن عملية التعليل عند ابن مالك – وعند غيره – تنفصل انفصالا تاما عن العملية القياسية؛ إذ هى مجرد تفسير وتبرير للظواهر والأحكام النحوية، وليس لها أى ارتباط بالقياس.

وسوف يفرد البحث العلة النحوية بدراسة مستقلة – من خلال الفصل الثالث – نظرًا لتشعب مسالكها، وتعدد أنواعها؛ سواء في ذلك العلة التي تكون سببا في إلحاق المقيس بالمقيس عليه، أو التي تساق لمجرد التفسير والتسويغ للظواهر النحوية.

---

(١) لمع الأدلة (ص/ ١١٠).

ابن مالك والركن الرابع من أركان القياس : الحكم :

الحكم ركن من أركان القياس التي ذكرها النحاة، ويقصد به ما يسرى على المقيس مما هو في المقيس عليه،فإلحاق المقيس بالمقيس عليه يتطلب إعطاءه حكمه.

والحكم قسمان:

١ – قسم ثبت استعماله عن العرب.

٢ – قسم ثبت بالقياس والاستنباط.

وقد نص السيوطى على أنه إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، وأما ابن جنى فقد جوز القياس على الحكم الثابت بالاستنباط ، فقال: "... إذا كان اسم الفاعل – على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هو له : صفة أو صلة أو حالا أو خبرا لم يتحمل الضمير كما يتحمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ نحو قولك (زيد هند شديد عليها هو) إذا أجريت (شديدا) خبرا عن (هند). فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه علامات".

وقد أطلق النحاة[1] أحكاما على القواعد النحوية هي:

١ – **الواجب**: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل ونصب المفعول وغير ذلك.

٢ – **الممنوع**: كأضداد ذلك.

٣ – **الحسن**: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

٤ – **القبيح**: كرفعه بعد شرط مضارع.

٥ – **خلاف الأولى**: كتقديم الفاعل في (ضرب غلامه زيدًا).

٦ – **الجائز على السواء**: كحذف المبتدأ والخبر، وإثباتهما حيث لا مانع من

(١) الاقتراح (ص/ ٨١).

الحذف ولامقتضى له.

وأما ابن مالك فقد أكثر من استعمال هذه الأحكام على النحو التالى :

ا - الواجب :

قال في الخلاصة:

وكـل[1] مضمـر لـه البنـا يجـب ولفـظ ما جر كـ لفـظ مـا نصـب

وحذف[2] أل ذى إن تناد أو تضف أوجب، وفى غيرهما قـد تنحـذف

ومثـل[3] كـاد في الأصـح كربـا وترك (أن) مع ذى الشـروع وجبا

وفى غيرها[4]: "والاستفهام له صدر الكلام، وإذا وجب تقديم المبتدأ وجب تأخير الخبر. ومثل (أيهم قائم) في وجوب تقديم المبتدأ: (غلام من عندك؟) فإن (من) كـ (أي) في تضمن معنى الاستفهام. و(الغلام) مضاف إليها، فوجب تقديمه؛ فإن المضاف إلى واجب التقديم واجب التقديم".

ومثل (الواجب) عند ابن مالك لفظ (حتما) فهو يعنى الوجوب أيضا:

قال:

والنصب[5] (حتم) إن تلا السابق مـا يختـص بالفعـل: كـ إن وحيثمـا

والحـذف[6] حـتم مـع آت بـدلا مـن فعلـه، كنـدلا اللـذ كانـدلا

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٩٢).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ١٨٥).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٣٤).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١/ ١٦٨).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٣١).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٧٦) – وانظر (١/ ١٢٣، ٢٤٦، ٣٣١).

٢ – **الجائز:**

جاء في الخلاصة:

وجائز[١] رفعك معطوفا على ... منصوب (إن) بعد أن تستكملا

وجوز[٢] الإلغاء، لا في الابتدار ... وانو ضمير الشأن، أو لام ابتدا

و[٣] الحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه: كـ مسرعا ... ذا راحل، ومخلصا زيد دعا

والجواز هو استواء الوجهين، جاء عن ابن مالك في النثر قوله عن المبتدأ والخبر[٤]: "وإن توافقا –المبتدأ والخبر – في الإفراد جاز الوجهان، كقوله تعالي[٥]: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ فيجوز أن يجعل (أراغب) خبرا مقدما، و(أنت) مبتدأ، ويجوز أن يجعل (أراغب) مبتدأ، و(أنت) فاعلاً ساداً مسد الخبر".

وقد يستعمل ابن مالك لفظ الإباحة بدلا من الجواز، من ذلك قوله[٦]:

والرفع في غير الذي مر رجح ... فما أبيح افعل ودع ما لم يبح

وقوله[٧]:

وإن تلاها الفعل حالا رفعا ... وقد يباح رفع ما قد وقعا

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٧٥).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٤٦).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٢٦٩)، وانظر (٣/ ٥٥، ٨٢) (٤/ ١٤١).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١/ ١٥٧ – ١٥٨).

(٥) مريم آية ٤٦.

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٣٩).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٧).

٣ – الحسن:

قال:

وبعد[1] ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

صفة[2] استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل

وإن[3] يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفى أو تنفيس أو (لو)، وقليل ذكر (لو)

وفى شرح الكافية[4]: "إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع (أي)، وإن لم تكن صلتها مستطالة. وإن كان مبتدأ، والموصول غير (أي) لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة؛ نحو قول بعض العرب: (ما أنا بالذى قائل لك شيئا)؛ أى: ما أنا بالذى هو قائل لك شيئا". وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنا...".

٤ – الممتنع

جاء في الخلاصة:

ووصف[5] أصلى، ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا: كأشهلا

وإن[6] يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

وجاء في الكافية الشافية:

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٣٥).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ١٤٠).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٨٥)، وانظر (٤/ ١٧٩).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٩٥).

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ٣٢٣).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣٨٥).

وامنـع[1] هنـا إيقـاع ذات الطلـب ... وإن أتت فـالقول أضـمر تصـب
وإن[2] تواكيـد اجـتمعن فـامتنع ... من عطف بعضها على بعض تطـع

وقال في باب المبتدأ والخبر[3]: "ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاث أقسام: ممتنع وجائز وواجب؛ فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى؛ كقولك مبتدئا مقتصرا (لا رجل) فمثل هذا لا يعد كلاما عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا".

هذا وقد يعبر عن الامتناع بعدم الجواز؛ كقوله[4]:

ولا يجوز الابتدا بالنكرهْ ... ما لم تفد: كعند زيد نمره

5 - خلاف الأولى:

مثال ذلك أن تأتي بخبر (عسى) خاليا من (أن). فهذا الخبر على صحته كان الأولى أن يكون مقرونا بـ (أن)، قال ابن مالك[5]:

وكونه بدون أن بعد(عسى) ... نزر وكاد الأمر فيه عكسا

وقد يعبر ابن مالك عن(خلاف الأولى) بالمرجوح، جاء في باب الاشتغال قوله[6]: "وإذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظا أو تقديرا فسّر رافعا لصاحب الضمير. وينقسم ذلك الرفع إلى:

واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ، كما انقسم النصب. فمثال الواجب: رفع (زيد) في قولك: (إن زيد قائم قمت).ومثال الراجح رفعه؛ نحو قولك: (أزيد

---

(1) شرح الكافية الشافية (3/ 1157).

(2) شرح الكافية الشافية (3/ 1181).

(3) شرح تسهيل الفوائد (2/ 560).

(4) شرح ابن عقيل على الألفية (1/ 215).

(5) شرح ابن عقيل على الألفية (1/ 326).

(6) شرح تسهيل الفوائد (2/ 146).

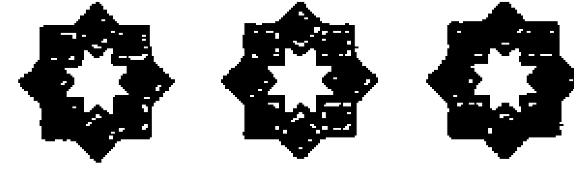
قام). ومثال المرجوح رفعه في نحو: (زيد قائم). ومثال المساوى رفعه في نحو قولك: (أنا قمت وزيد قعد)".

٦ – القبيح :

وهو ما جاز على ضعف ورداءة:

قال[١]: "وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردًا غير مفسر أو مفسرا بتمييز. وعلى الآخر إن كان مضافا، أو عليهما شذوذا لا قياسا، خلافا للكوفيين. وتدخل على الأول والثانى إن كان معطوفا ومعطوفا عليه،وعلى الأول إن كان مركبا.وقد يدخل على جزءيه بضعف، وعليهما وعلى التمييز بقبح"

وقال في التسهيل عن (إذ)[٢]: "ويقبح أن يليها اسم بعده وفعل ماض" وفى شرحه[٣]: "ثم أشرت إلى استقباح تقديم اسم بعدها على فعل ماض؛ نحو (كان ذلك إذ زيد قام)...".



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠٨).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠٦).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠٨).

الفصل الثالث

العلة النحوية

تمهيد:

عَدّ بعض العلماء العلة أصلا مستقلا من أصول النحو، وعدها آخرون ركنا من أركان القياس، لا يتم القياس إلا بها، فهى التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه وبمقتضاها يجب للمقيس حكم المقيس عليه. فممن عَدَّ العلة أصلا مستقلا ابن السراج من القدماء، والدكتور محمد عيد، وغيره من المحدثين. وهناك من ألَّف في القياس ولم يتحدث فيه عن العلة؛ لاعتبارها أصلا مستقلا من هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين، والدكتور طاهر سليمان حمودة، والدكتور محمد عاشور السويح، وغيرهم، ويراد بالعلة النحوية "تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هى عليه"[1].

تقسيمات النحويين للعلة:

تنقسم العلة النحوية إلى ثلاثة أقسام هي[2]:

١-العلة الأولى: وهى التي يمكن أن يقال فيها: إنها علامة تلاحظها الدراسة الوصفية لظواهر اللغة، كتعليل رفع الفاعل بأنه فاعل، ونصب المفعول به بأنه مفعول به.

٢-العلة الثانية: إذا تجاوز النحوي العلة الأولى في التماس الأسباب صار إلى العلة الثانية، كأن يسأل: ولماذا رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ثم يذهب إلى أن ذلك كان للفرق بينهما، حتى يتبين وجه المعنى في مثل: (ضرب سعيد سميرا)،

(١) أصول النحو العربى ، الدكتور محمد خير الحلوانى (ص / ١٠٨ –١١٠).

(٢) السابق نفسه.

و(ضرب سميرا سعيد).

٣-العلة الثالثة: ولا يقف النحوى فيما عند العلة الثانية، بل يتعداها إلى ما هو أكثر إغراقا في التعليل، فيسأل: إذا كان الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا للفرق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس، فينصب الفاعل، ويرفع المفعول ؟ ثم يهتدى إلى علة رفع الأول ونصب الثانى، وهى أن الفتح خفيف، والضم ثقيل، والمفعول به أكثر عددا من الفاعل في كلام العرب، ومن أجل ذلك نصبوا الكثير ورفعوا القليل ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفون.

هذا التقسيم السابق يتضح أمره من خلال التقسيم الثلاثى الوارد لدى الزجاجى، فقد قسم[1] العلل إلى تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية. أما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ ومن هذا النوع قولنا: إن زيدا قائم: إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بإن ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر. وكذلك قام زيد، إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه اشتغل الفعل به فرفعه، فهذا وما أشبه نوع من التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

أما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإن: ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله؛ نحو: (ضرب أخاك محمد) وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا.مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهت ؟ ولأى شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ؟ وغير ذلك.

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه جاء على سبيل الإجمال لا التفصيل، وهو في

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص / ٦٤ – ٦٥). الاقتراح (ص / ٥٦ –٥٧).

القسم الأول منه ينظر إلى الهدف من ورائه، وهو هدف تعليمى يكمن في تعلم كلام العرب، وكيفية نطق النصوص، وفيه يتم تحديد الوظائف النحوية، ووصف الواقع اللغوى. ويطلق هذا النوع على العلل الأول عند ابن السراج، وابن مضاء. وقد مثل لها ابن السراج في أصوله برفع الفاعل فقال(١): "إذا سئلنا عن علة رفعه، قلنا: ارتفع بفعله، فإن قيل: ولما صار الفاعل مرفوعاً، فهذا سؤال عن علة العلة".

وهذا المفهوم لم يرفضه أحد، فقد ارتضاه الجميع حتى منكرو العلل كابن مضاء، فهذا هو الدكتور محمد عيد يرى أن إطلاق اسم التعليل على هذا النوع لا يفقده سمته العلمية ؛ لأنه يقوم على أسس تختلف اختلافا كبيرا عن أسس التعليل الغائى التي أولع بها النحاة.

وأما النوع الثاني والثالث عند الزجاجى، فهو ما يطلق عليه علة العلة عند ابن السراج، والعلل الثواني والثوالث عند ابن مضاء القائل(٢): "الفرق بين العلل الأول، والعلل الثوانى أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب".

وتهدف العلل القياسية إلى "الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات، وترغب في طرد الأحكام"(٣).

وقد تعقب ابن جنى ابن السراج في تسميته (علة العلة)، فقال(٤): "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه (علة العلة) إنما هو تجوز في

---

(١) الاقتراح في أصول النحو السيوطي (ص/ ٤٩).

(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد (ص / ١٤٦).

(٣) أصول التفكير النحوي الدكتور على أبو المكارم (ص / ١٨٩ - ١٩٠).

(٤) الخصائص (١ / ١٧٤).

اللفظ،أما في الحقيقة، فهو شرح وتفسير وتتميم للعلة".

وقد كان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هناك علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة[1].

وأما العلل الجدلية فتهتم بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا[2]". والهدف منها هو إثبات حكمة العرب، والكشف عن صحة أغراضهم، وهذا الهدف موجود في النحو العربى منذ مراحله الأولى، فهذا هو الخليل بن أحمد يعلل لكلام العرب بما يرى أنه علة، ويمثل لهذا الموقف بقوله: "فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمه بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا ؛ لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق بالمعلول فليأتِ بها"[3].

فالعلل التي تتعلق بحكمة البانى هى نفسها العلة الغائية، وهى التي يجوز أن تتعدد وجهات النظر فيها.

وحكى السيوطى عن الدينورى أنه جعل العلل صنفين: "علة تطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد

---

(١) السابق نفسه.

(٢) أصول التفكير النحوى (ص/ ١٨٩ -١٩٠).

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص / ٦٥ -٦٦).

تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا.

وقد شرح التاج بن مكتوم هذا التقسيم ومثل له بقوله[1]:

١- علة سماع: مثل قولهم (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى)، ليس لذلك علة سوى السماع.

٢- علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

٣- علة استغناء: كاستغنائهم بـ (ترك) عن (ودع).

٤- علة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يعد)، لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥- علة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

٦- علة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر، لتأكيد إيقاعه.

٧- علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللهم) عن حرف النداء.

٨- علة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.

٩- علة نقيض: مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضها (إن).

١٠- علة حمل على المعنى: مثل[2] ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ﴾، ذكر فعل الموعظة، وهى مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ.

١١- علة مشاكلة: مثل قوله[3]: ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾.

---

(١) الاقتراح (ص / ٤٧ - ٤٨).

(٢) البقرة آية ٢٧٥.

(٣) الإنسان آية ٤، إتحاف فضلاء البشر (ص / ٤٢٨).

١٢-علة معادلة. مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتحة حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

١٣-علة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم: (جحر ضب خرب)، وضم لام (الله) في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١] لمجاورتها الدال.

١٤- علة وجوب: وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه.

١٥- علة جواز: وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة.

١٦- علة تغليب: مثل[٢] ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾.

١٧- علة اختصار: مثل باب الترخيم، ولم يكُ.

١٨- علة تخفيف: كالإدغام.

١٩- علة أصل: كاستحوذ، ويؤكرم، وصرف ما لا ينصرف.

٢٠- علة أولى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١- علة دلالة على الحال: كقول المستهل: (الهلال)؛ أى: (هذا الهلال)، فحُذِف لدلالة الحال عليه.

٢٢- علة إشعار: كقولهم في جمع موسى: موسون، بفتح ما قبل الواو إشعارا بأن المحذوف ألف.

٢٣-علة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد.

٢٤- علة تحليل: قال ابن مكتوم: اعتاص على شرحها....

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه جاء على سبيل التفصيل لا الإجمال كما هو الحال في تقسيم الزجاجي.

ويُطالعنا ابن جنى بتقسيم جديد للعلل، فقد قسمها من حيث الحكم إلى

---

(١) الفاتحة آية ٢، شواذ ابن خالويه (ص / ١).

(٢) التحريم آية ١٢.

نوعـين موجبة ومجوزة، قال[1]: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناهـا على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ و الخبر والفاعل، وجـر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصـر بها على تجويزها، وعلى هذا مفـاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب ؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذاً علة الجواز لا الوجوب".

ويلاحظ تأثر ابن جنى بالفقه في هذا التقسيم، وأن هذا التقسيم قد يكون جديدا في النحو إلا أنه غير جديد في الفقه.

والعلة المجوزة هى السبب المجوز لوجود الشيء، قال السيوطي[2]: "ما كان موجبًا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا. وشرح ابن علان ذلك بقوله"[3]: ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها، إنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع، وما كان مجوزا يسمى سببا، لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع".

وثمة تقسيم رابع للعلة من حيث البساطة والتركيب، يقول السيوطي[4]: "العلة قد تكون بسيطة، وهى التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة، ونحو ذلك. وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعدا كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدا".

---

(١) الخصائص (٤ / ١٦٥). الاقتراح في علم أصول النحو (ص / ٥٩).

(٢) الاقتراح (ص / ٥٩).

(٣) في أدلة النحو (ص / ١٧١).

(٤) الاقتراح (ص / ٦١).

المبحث الأول

العلل الأول عند ابن مالك

إن الناظر في كتب ابن مالك يجدها ملأى بالتعليلات المتتابعة حيث لا تمر مسألة أو ظاهرة – في الغالب – إلا ويعلل لها. وهو دائما يعلل للقواعد التي يضعها أو يؤيدها بعلل مناسبة مقنعة.

وابن مالك في تعليله لا يرجع في الغالب إلا إلى العلل الأولية، كما أن علله لها عناية بالمعنى، واهتمام بحمل النظير على النظير، وقياس الشبيه بشبيهه. وقد وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل.

وقد يذكر العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنه يعلل ودون أن يقول "والعلة في ذلك كذا" فهو في كثير من الأحيان لا يصرح باسم العلة، وإنما يكتفى بأن يقول "لأن" و"ذلك لأن" و"لأنه"، و"سبب هذا أن".

وقلما يصرح ابن مالك بلفظ العلة، كما في قوله: "فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل"(١).

وقوله: "ولا علة لذلك إلا كثرة السماع"(٢). وقوله: "ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع"(٣).

وقد مر بنا أنواع العلل التي ذكرها الدينورى، وأن المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً. وأكثر هذه الأنواع دورانا عند ابن مالك هي:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٦٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٨٣).

١- علة مشابهة،

تعد هذه العلة من العلل القياسية التي يحمل فيها المقيس على المقيس عليه بضرب من الشبه بين المقيس والمقيس عليه. وتسمى هذه العلة - أحيانا - بعلة المضارعة أو المماثلة.

من أمثلة ذلك حمل (كان) على (ليس) في العمل لما بينهما من شبه في المعنى. وتعليل بناء (كم) بأنها أشبهت الحرف شبها لفظيا بأن وضعت على حرفين. وتعليل بناء (متى) بأنها أشبهت حروف الشرط والاستفهام شبها معنويا. وتعليل بناء اسم الفعل بأنه يشبه الحرف في أنه يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

وقد استعمل ابن مالك هذه العلة كثيرًا، من ذلك أن التشابه منه ما يكون في اللفظ، ومنه ما يكون في المعنى، فمثال الحمل على اللفظ والمعنى معاً لعلة المشابهة قوله في تسهيل الفوائد(١): "ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقاراً وجمودا..".

وفى شرحه(٢): المراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء (فعلت) وكاف (حدثتك)، وعلى حرفين كـ (أنا) فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة، والتحاقه بوضع الحروف. وحملت البواقى على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول، وليجرى الباب على سنن واحد.

والمراد بالافتقار كون المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحرف؛ لأنه في الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٦٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٧٧).

ومن ذلك[1] أن الفاء قد تحذف بسبب كحذف واو (عدة)؛ فإنه مصدر (يعد) فحمل المصدر على الفعل في الحذف طلبا للتشاكل، وقد تحذف الفاء دون سبب من ذلك (رقة) بمعنى (ورق) فحذفت فاؤه لا لسبب كما في (عدة)، بل لشبهه بـ(عدة) وزنا واعتلالا.

وفى توجيه قول عائشة - رضي الله عنها-[2] (لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ، وما لنا من طعام إلا الأسودان). وقول حذيفة - رضي الله عنه-[3]:(لقد رأيتنى أنا ورسول الله ﷺ نتوضأ من إناء واحد).

رأى ابن مالك[4] أنهما شاهدين على إجراء (رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية في أن يجمع لها بين ضميرى فاعل ومفعول لمسمىً واحد. كـ (رأيتنا ورأيتني). وكان حقه ألا يجوز كما لا يجوز (أبصرتنا وأبصرتني)، لكن حملت (رأى) البصرية على (رأى) القلبية لشبهها بها لفظا ومعني.

وإذا كان الفعل من باب (كان واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال أو الانفصال؛ نحو: (صديقى كنته)، و (صديقى كنت إياه). ويرى ابن مالك[5] أن الاتصال أجود؛ لأنه الأصل، وقد أمن، ويشبه (كنته)بـ (فعلته).

ومن ذلك ما جاء في علة عمل (إن) وأخواتها حيث قال[6]:" وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤ / ١٩٤).

(٢) المسند (٦ / ٨٦) طبعة المكتب الإسلامى ، وبهامشه كنز العمال.

(٣) لم أقف عليه، وفى صحيح البخاري (١ / ٦٤) قول حذيفة (رأيتنى أنا والنبى ﷺ نتماشى فاتى سباطة قوم ...) وفيه نفس الإشكال.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٢٠١، ٢٠٤).

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ٧٩).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٢ / ٨).

والاستغناء بهما".

ولما كان[1] لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة – نون الوقاية – في قول النبي ﷺ[2] (غير الدجال أخوفنى عليكم)؛ والأصل فيه (أخوف مخافتى عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هى مقامه فاتصل (أخوف) بها مقرونة بالنون".

وكما يحمل على المشابهة في العمل، فقد يحمل عليها في الإهمال، قال[3]:"ويدل على إهمال (متى) حملا على (إذا) قول عائشة[4] - رضي الله عنها- (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس). ويدل على إهمال (لم) حملا على (لا) ما أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من قول الشاعر[5]:

لولا فوارس كانوا غيرهم صبرا   يوم الصليقاء لم يوفون بالجار

قال أبو العباس ثعلب: شبه (لم) بـ (لا)".

وابن مالك يقرر علة المشابهة فينص على أن الشيء يلحق بالشيء لمجرد شبه لفظى. فنظرًا لشبه أفعل – التعجب – بفعل الأمر جاز أن يؤكد بالنون؛ كقول الشاعر[6]:

ومستبدل من بعد غضيى صريمة   فأحر به من طول فقر وأحريا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٧٨ – ١٧٩).

(٢) صحيح مسلم (٤ / ٢٢٥١).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١ / ٣٧٤ –٣٧٦).

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٦ / ٢٢٤).

(٥) من البسيط – همع الهوامع (٢ / ٥٦).

(٦) من الطويل، الدرر (٢ / ٩٨).

قال ابن مالك معلقا[1]: وهذا إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظى ، وهو نظير تركيب النكرة مع (لا) الزائدة لشبهها بـ (لا) النافية".

ويقوم مقام الفاء الداخلة على جواب الشرط الذي لم تستوف فيه الشروط (إذا) المفاجأة، كما في[2]﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾.

وإنما[3] قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها فوجودها يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط. وكان حق أداة الشرط ألا يليها إلا معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ؛ لكنها أشبهت الفعل بالدخول على معرب ومبنى، والمتعدى منه في عدم اكتفائها بمطلوب واحد، فجاز أن يليها الاسم".

وكلما ازداد وجه الشبه قوة كلما قوى حمل المشبه على المشبه به في العمل من ذلك أنه لما قوى وجه الشبه بين (أن) الناصبة للمضارع و(أن) التي تدخل على المبتدأ أو الخبر جعلوا (أن) الناصبة للمضارع أم باب النواصب، فصارت تنصب ظاهرة ومقدرة مثلها في ذلك مثل الواو في باب العطف تعمل ظاهرة ومقدرة فعدوها أم الباب.

قال ابن مالك عن نواصب المضارع[4]: "وأما عمل النصب فيه فبـ(أنْ) و(لنْ) و(كَيْ) و(إذنْ)، و(أنْ) هى أقواها؛ ولذلك تنصب ظاهرة ومقدرة، واختصت بذلك ؛ لأنها شبيهة لفظا وتأولا بأحد عوامل الأسماء، وهى (أنّ) ولمزيتها قدمت في الذكر".

وكما أن زيادة وجه الشبه تكون سببا في قوة حُمْل المشبه على المشبه به في

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٣٨).

(٢) الروم آية٣٦.

(٣) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٥٩٨).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٥٢٠).

العمل فكذلك ضعف الشبه يضعف من قوة هذا الحمل.

قال[1]:"لما كان شبه (لا) بـ (إن) أضعف من شبه (ما) بـ (ليس) جعل لـ (ما) مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقا ؛ بل إذا كان الفصل نحو: (ما قائم زيد) أو معمول خبر غير ظرف. و لا جار ومجرور؛ نحو: (ما طعامك زيد آكل)، فلو فصل بمعمول، وهو ظرف أو جار مجرور لم يبطل العمل؛ نحو: (ما غدا زيد مسافراً) و(ما فيها أحد مقيمًا)، وأبطل عمل (لا) بالفصل مطلقا؛ نحو: (لا في الدار رجل مقيم) و(لا غدا أحد راحل)، فانحطت بذلك (لا) عن رتبة (ما) ؛ ليكون لقوة الشبه قوة أثر".

فقدان المشابهة :

وكما أن علة المشابهة تكون سببا في حمل المشبه على المشبه به في العمل، فإن فقدان المشابهة يبطل معه هذا الحمل. وهذا ما يسمى بالعكس في العلة، وهو وجود الحكم مع وجود العلة، وفقدانه مع فقدانها. قال ابن مالك عند الكلام عن (إن وأخواتها) [2]:" لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأجل شبهها بـ(كان) في الاختصاص بالمبتدأ والخبر. وكان الاختصاص مفقودا بتركيبها مع (ما) فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم، بطل عملها لشبهها حينئذٍ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها إلا (ليتما).

٢ - علة المشاكلة

المشاكلة لون من ألوان الجوار، يهدف إلى تحقيق التجانس والتواؤم بين المتجاورين، وفيه تحمل الكلمة على أختها في الإعراب أو البناء أو الصيغة أو غير ذلك، والعرب كثيرا ما تهتم بتحقيق المشاكلة في كلامها، وقد يحملهم ذلك

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢ / ٦٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٩ - ٤٨٠).

على إخراج الشيء عن أصله، فقد تحمل إرادة التشاكل على إيقاع حرف مكان آخر، وعلى الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال، ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك. كما أنه يسوغ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن. فقد تحمل كلمة على الخروج من وزن إلى غيره، قال ابن مالك في تسهيل الفوائد[1]: "وقد يوقع (فعلن) موقع (فعلوا) طلب التشاكل، كما قد يسوغ لكلمات غير ما لها من حكم ووزن".

وفي شرحه[2]: "وأما العاقلات (ففعلن) وشبهه أولى من (فعلت) وشبهه؛ كقوله تعالى[3] ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ وكقوله ﷺ[4] (استوصوا بالنساء خيراً، فإنهن عوان بينكم)، ولو قيل في الكلام موضع (فعلن في أنفسهن): (فعلت في نفسها)، وموضع (فإنهن عوان): فإنها عوان لجاز.. وفي بعض الأحاديث المأثورة[5]: (اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن) أراد: ومن أضلوا؛ لكن إرادة التشاكل حملت علي إيقاع النون موقع الواو، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله ﷺ[6]: (لا دريت ولا تليت). وإنما بابه (تلوت). ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك في قوله ﷺ[7]: (أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب). وإنما بابه (الأدب).

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٢٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٣٠ – ١٣١).

(٣) البقرة آية ٢٣٤.

(٤) رياض الصالحين، باب الوصية بالنساء (ص / ٥٩).

(٥) سنن الترمذي (٥ / ٢٠٠٠).

(٦) مجمع الأمثال (٢ / ٢٣٦).

(٧) المسند (٥ / ١٤٥) – ط: المكتب الإسلامي.

كما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره؛ كقول العرب: (أخذه ما قدم وما حدث)، و(هنأه ومرأه) و(فعلته على ما يسوءك وينوءك) ولا يقولون في الإفراد إلا (حدث) و(أمرأة)، و(أناءه ينيئه)".

واهتمام العرب بالمشاكلة قد يحملهم على إخراج الشيء عن أصله يوضح ذلك ما جاء عن ابن مالك أثناء تعليقه على نص سيبويه القائل[1]: "وإذا قال: هو يفعل ؛ أى : هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن واقعا فإن نفيه لا يفعل".

حيث قال معلقا[2]: وكذلك (لا) في المثال المذكور راجحة على (لن) من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفى الثانى بـ (لا) قوبل مرفوع بمرفوع فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفى بـ(لن) قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة، وهى مهمة في كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشيء عن أصله؛ نحو قولهم: (أخذه ما قدم وما حدث) فضموا دال (حدث) لتشاكل دال (قدم)، ولو أفرد تعين فتح داله.

فهذا المثال يبين أهمية تحقيق المشاكلة في كلام العرب، فقد حملهم الاهتمام بها على ضم دال (حدث)، لأجل مشاكلتها لـ (قدم). كما أن في تحقيق التجانس بين (قدم) و(حدث) لون من التأثير في السامع، والخفة على لسان المتكلم.

ومن المشاكلة في الصيغة أيضا ما جاء في توجيه حديث[3] (هن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن). قال[4]، فأما الضمير في قوله: (لهن) فكان حقه أن

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٠).

(٢) السابق نفسه.

(٣) صحيح البخاري (٢ / ١٥٧ – ١٥٨).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٣٢).

يكون هاء وميما، فيقال: (هن لهم) ؛ لأن المراد أهل المواقيت، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر؛ ولكنه أنث باعتبار الفرق والجماعات. وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمتجاورين".

ويقرر ابن مالك كثرة الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة، فيقول(١): "والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير، ومنه(٢) (لادريت ولا تليت)، و(٣) (أخذه ما قدم وما حدث). والأصل: (تلوت) و(حدث). ونظائر ذلك كثيرة."

من المشاكلة في باب الاسم قوله(٤): "الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو (عدة)، فإنه مصدر (يعد)، فحمل المصدر على الفعل في الحذف طلبا للتشاكل".

وإذا كان بعض النحاة يعتقد أن سبب بناء أسماء الزمان المبهمة المضافة إلى جملة مصدرة بفعل مبنى هو قصد المشاكلة، فإن ابن مالك ينفى القول بعلة المشاكلة في هذا الموطن، فيقول(٥): "سبب بناء المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى إما قصد المشاكلة، وإما غير ذلك، فلا يجوز أن يكون قصد المشاكلة؛ لأمرين؛ أحدهما: أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فامتنع أن يكون البناء لقصدها.

الثاني: أن يقال: المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى اسم مفرد إضافة في اللفظ والمعنى ، وإضافة ما أضيف إلى جملة إضافة إليها في اللفظ وإلى المصدر في التقدير، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٣٢).

(٢) صحيح البخاري (٢ / ١٠٨، ١١٨).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤ / ٤٠٤).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٧٧).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٢٥٧).

تخالف فيه".

فالإضافة إلى جملة إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير. والإضافة إلى مفرد إضافة في اللفظ والمعنى. وعليه فالإضافة إلى مفرد أقوى من الإضافة إلى جملة، فلو كان بناء المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبني سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى؛ لكون الإضافة إلى مفرد أقوى وأمكن.

وإذا[1] صدرت الجملة المفسرة لضمير الشأن بمؤنث أو بفعل ذى علامة تأنيث، أو بمذكر شبه به مؤنث رجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن ؛ ولأن القصة والشأن معناهما واحد، وفى التأنيث مشاكلة لما بعد فكان أولى؛ فالأول نحو[2]: ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾، والثاني نحو[3]: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾.

والتناسب نوع من المشاكلة، قال[4] "ويصرف ما لا ينصرف للتناسب والضرورة بلا خلاف، فمن المنصرف للتناسب قراءة نافع وأبى بكر والكسائى [5] (سلاسلاً) و[6] (قواريرا).

٢- علة المجاورة :

تعد هذه العلة لونا من ألوان المشاكلة بين المتجاورين. وللمجاورة مظاهر منها الحمل على الجوار، وهو أن تأخذ كلمة حكمًا إعرابيا لأخرى سابقة عليها برغم اختلاف حكمها. ولذلك مثال متداول بين يدي النحويين وهو (هذا جحر

---

(١) شرح الكافية الشافية (١ / ٢٣٦ – ٢٣٧).

(٢) الأنبياء آية ٩٧.

(٣) الحج آية ٤٦.

(٤) شرح عمدة الحافظ (٢ / ٨٧٦).

(٥) الإنسان آية ٤.

(٦) الإنسان آية ١٥.

ضب خرب) فقد قالوا في إعراب النعت (خرب) إنه معرب بالمجاورة؛ لما جاور المجرور لحقته الكسرة ليتناسب اللفظان بالإعراب.

ومن مظاهر المجاورة الإتباع، وهو أن تحرك حرف بحركة الحرف المجاور له، وهو إما أن يكون في كلمة واحدة؛ نحو: قراءة من كسر الحاء في قوله تعالى [(١)] ﴿ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾، أو في كلمتين نحو [(٢)] ﴿ الحمدُ لُله ﴾ - بضم لام لفظ الجلالة-.

ومن نماذج الإتباع في كلمة واحدة قول ابن مالك:"قالوا أنتن الشيء فهو منتن على القياس، وقالوا أيضا (منتن) بإتباع الميم العين.

وإليهما أشرت بقولي : (وربما كسرت في (مفعل) أو ضمت عينه). ومثل (منتن) قولهم في المغيرة (مغيرة)، ثم قلت (وربما ضمت عين (منفعل) مرفوعاً) فأشرت بذلك إلى قولهم (منحدر) بضم الدال إتباعا للراء".

وقال عن لغات نعم وبئس[(٣)]: فيها أربع لغات: نعم وبئس وهما الأصل، ونعم وبئس بالتخفيف، ونعم وبئس بالإتباع، ونعم وبئس بالتخفيف بعد الإتباع".

ومن ذلك قوله[(٤)]: "ومن نقل ضمة إلى ساكن بعد كسرة، ومن نقل كسرة إلى ساكن بعد ضمة؛ نحو (هذا رده مع كفئ) يريد: هذا رده مع كفء. وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع العين الفاء فيقولون: (هذا ردئ مع كفؤ).

ومثال الإتباع في كلمتين قول ابن مالك[(٥)]:"وقد روى الأخفش عن بعض

---

(١) الأعراف آية ١٤٨.

(٢) الفاتحة آية ٢ شواذ ابن خالويه (ص / ١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٦).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤ / ١٩٩٣ - ١٩٩٤).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١ / ٥٣ -٥٤).

العرب ضم نون الابن إتباعا لضم المنعوت، وهو نظير قراءة من قرأ[١] (الحمد لُله) بضم اللام. بل ضم النون أسهل بكثير". ومن [٢]ذلك قراءة [٣] (الحمدِ لله) -بكسر الدال-. وقراءة[٤] أبي جعفر المدني[٥]"للملائكةُ أسجدوا" -بضم التاء-.

وابن مالك حينما يتحدث عن المجاورة لا يكتفى بذكر المثال المعهود عند النحاة، وإنما يكثر – كعادته – من إيراد الشواهد التي تدعم تعليله وتفسره وتوضحه.

قال: "[٦]وأشرت بقولي: (وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط، إن أمن اللبس إلى قولهم[٧]: (هذا جحر ضب خرب)، وأمثاله، فحق (خرب) أن يرتفع؛ لأنه نعت (جحر) و(جحر) مرفوع ؛ لكنه جعل تابعا لـ (ضب) لمجاورته إياه مع أمن اللبس ومثله قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب [٨] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ – بخفض المتين–.

ومن الشواهد الشعرية في ذلك قول الشاعر [٩]:

كأنما ضربت قدام أعينها ... قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

ومثله [١٠]:

تريك سنة وجهٍ غير مقرفة ... بلساء ليس بها خال ولا ندب

---

(١) الفاتحة آية ٢، شواذ ابن خالويه (ص / ١).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٤٩).

(٣) الفاتحة آية٢، شواذ ابن خالويه (ص / ١).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٣ – ٥٤).

(٥) البقرة آية٣٤.

(٦) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٣٠٨).

(٧) الكتاب (١ / ٦٧، ٤٣٦).

(٨) الذاريات آية ٥٨، شواذ ابن خالويه (ص / ١٤٥).

(٩) من البسيط، الإنصاف، مسألة رقم (٨٤).

(١٠) من البسيط، خزانة الأدب (٢ / ٣٢٤).

ومثله [1]:

فإيـــاكم وحيـــة بطـــن وادٍ ضـموز النـاب لـيس لـه بسـى

ومثله [2]:

جزء الله عنى الأعـورين ملامـة وعبـدة ثفـر الثـورة المتضـاجم

ومثله [3]:

كــان ثـبيرا في أفــانين ودقــه كـبير أنــاس في بجــاد مزمــل

ومثله لرؤبة [4]:

كـأن نسـج العنكبـوت المرمـل علـــى ذرا قلامـــه المهـــدل
ستور كتان بأيـدى عُـزل

ونبهت بقولي: (وقد يفعل ذلك بالتوكيد) على ما أنشد الفراء من قول الشاعر[5]:

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

فابن مالك يورد المثال المتعاهد عند النحاة، ويشرحه ولا يكتفى بذلك؛ بل يستمر في التوضيح والشرح، فيسوق الشواهد المؤكدة للظاهرة. وهذا الشرح يعد مظهرا من مظاهر الهدف التعليمي.

ويلاحظ من هذه الأبيات أن الحمل على الجوار يعد لونا من ألوان التبرير والتسويغ لبعض النصوص الخارجة على القواعد النحوية. ومثل الحمل على الجوار في ذلك الإتباع.

---

(١) من الوافر، خزانة الأدب (٢ / ٣٢١).

(٢) من الطويل، الكامل (١ / ١٦٥).

(٣) من الطويل، خزانة الأدب (٢ / ٣٢٧).

(٤) من الرجز، الكتاب (١ / ٤٣٧).

(٥) من البسيط، خزانة الأدب (٢ / ٣٢٣).

٤- علة الحمل على المعنى:

تعد هذه العلة وسيلة من وسائل تبرير وتسويغ الخارج على القاعدة، فهى تستخدم في تعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة، سواء كان في النوع أو في العدد.

من ذلك أن ابن مالك احتج للفراء والكسائى على جواز رفع المعطوف قبل الخبر بقول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون)، فقال[١]: "ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائى على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون) فرفع التوكيد حملا على معنى الابتداء في المؤكد، مع إنهما شيء واحد في المعنى، فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى".

وربما دخلت علة الحمل على المعنى في نطاق علة المجاورة. فقد يحمل اللفظ على المجاور له، ويكتسب منه التأنيث أو التذكير عن طريق الجوار.

فمن تأنيث المذكر حملاً على المعنى قول ابن مالك[٢]: "وقد يؤول بعض الأسماء المذكرة بمؤنث فتحذف تاء عدده لذلك؛ كقول الشاعر[٣]:

فكان مجنى دون ما كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

عنى بالشخوص (جوارى)؛ فلذلك حذف التاء، ولو راعى الظاهر لقال ثلاثة شخوص؛ لأن شخص مذكر.

ومثله قول الآخر[٤]:

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر

---

(١) شرح الكافية الشافية (١ / ٤١٤ – ٤١٥).

(٢) شرح عمدة الحافظ (١ / ٥١٩ – ٥٢١). وانظر شرح تسهيل الفوائد (٢ / ٣٩٩).

(٣) من الطويل، المقتضب (٢ / ١٤٨).

(٤) من الطويل، اللسان (بطن).

عنى بالأبطن (القبائل) فحذف التاء، ولولا ذلك لأثبتها، لأن البطن مذكر".

فقاعدة المطابقة هنا تقتضى تأنيث العددين (ثلاث وعشر)، ولأجل تحقيق هذه المطابقة حملت (الشخوص والأبطن) على المعنى ، حيث أولت الشخوص بالجوارى، والأبطن بالقبائل.

ومن تأويل المؤنث بمذكر حملا على المعنى قوله[1]: "وقد يؤول المؤنث بمذكر فتثبت تاء عدده؛ كقول الشاعر[2]:

وقائع في مضر تسعة | وفى وائل كانت العاشره

عنى بالوقائع (مواقف) أو (أياما)، فأثبت تاء تسعة، ولولا ذلك لحذفها؛ لأن الوقائع جمع وقيعة، وتأنيثها ظاهر".

وفى توجيه حديث[3] (هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) قال[4]: "وأما الضمير في قوله: (لهن) فكان حقه أن يكون هاء وميما، فيقال: (هن لهم)؛ لأن المراد أهل المواقيت، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر ؛ ولكنه أنث باعتبار الفرق والزمر والجماعات".

ومن استعمال الحمل على المعنى في تعليل الخروج عن قواعد المطابقة قوله[5]: "فمن حمل الذي بمعنى (فاعل) على الذي بمعنى (مفعول) قول الله تعالى[6] ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾. فقد ذكر الرحمة؛ لكونها في معنى الغفران".

---

(١) شرح عمدة الحافظ (١/ ٥١٩ – ٥٢١). وانظر شرح التسهيل (٢/ ٣٩٩).

(٢) من المتقارب، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٧٦٩).

(٣) صحيح البخاري (٢ / ١٥٧ – ١٥٨).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٣٢).

(٥) شرح الكافية الشافية (٤ / ١٧٤٠).

(٦) الأعراف، آية ٥٦.

ومن إعطاء[1] المذكر حكم المؤنث بمجرد التأويل ما روى أبو عمرو من قول رجل من اليمن (فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها) قال: فقلت: أتقول: جاءته كتابى؟! قال: نعم؛ أليس بصحيفة ؟.

وجاء في تسهيل الفوائد[2]: "ويأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا ؛ لتأولهم بجماعة أو كضمير الغائب قليلا لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسدهم ويعامل بذلك ضمير الاثنين، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا، ودونه قليلاً". وفى شرحه: "وأنشد أبو الحسن[3]:

وبالبدو منا أسرة يحفظوننـا   سراع إلى الداعى عظام كراكره

فأفرد ضمير الأسرة ؛ لأنهم نسب إليهم الحفظ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ، فجاء بالضمير على وفق ذلك، فكأنه قال: (أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره).

ومن كلام العرب (هو أحسن الفتيان وأجمله): لأنه بمعنى أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملا على المعنى".

٥- علة الاستثقال والتخفيف :

تتلازم هاتان العلتان معا – في أغلب الأحيان – في التعليل للحكم الواحد؛ فالبعد عن الثقل هو نفسه ميل إلى التخفيف، فهما وجهان لعملة واحدة. وعلة الاستثقال من حيث النتيجة هى عين علة التخفيف.

والثقل إنما ينتج عن توالى الأمثال، سواء كان ذلك في حركات متشابهة أو حروف متقاربة المخرج. وقد يكون عدم تواؤم بين الأصوات، وأكثر ما يستثقلون من عبارات أو ألفاظ ما يكثر دورانه في كلامهم.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٤٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٢٧).

(٣) من الطويل، اللسان (كرر).

ومن الممكن أن نربط علة التخفيف بقانون الاقتصاد اللغوى؛ حيث إن المتكلم يسعى لتوصيل ما في ذهنه من أفكار بأخف الكلمات وأقلها في عدد الحروف.

وقد وردت علة التخفيف عند ابن مالك على صور مختلفة: من هذه الصور التخفيف بحذف حرف من حروف الكلمة كما في قوله[١]: "تختص (كان) بجواز حذف لام مضارعها الساكن جزما إذا وليها ساكن ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى".

وفى الأفعال الخمسة الملحق بها نون التوكيد: "إذا ثبت[٢] أن (تفعلان) وأخويه بواقٍ على الإعراب فليعلم أن أصل (تفعلان): (تفعلانن) فاستثقل توالى الأمثال، فحذفت نون الرفع".

"وإذا [٣]وقع بعد ياء التصغير ياءان حذفت الثانية منهما استثقالا لتوالى ثلاث ياءات كقولك في (أتى): (أُتَيّ) ؛ والأصل: أتيى - بثلاث ياءات - أولاهن ياء التصغير، والثانية والثالثة الموجودتان قبل التصغير".

وقد يكون التخفيف بإبدال حرف مكان آخر، فإذا توالى ثلاثة أمثال فإنهم يبدلون المثل الثالث ياءً فرارا من الثقل، وإذا توالى أربعة أمثال فإنهم يبدلون المثل الرابع. "ففى[٤] (تظننت) يجوز أن تبدل النون الثالثة ياءً فرارا من استثقال ثلاثة أمثال، فيقال: (تَظَنَّيْتَ).

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٦٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤ / ١٩٠٦).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٤).

"وإذا كانوا[1] لتوالى ثلاثة أمثال مستثقلين حتى كادوا لا يستعملون أصل (تظنيت) فهم لأربعة أمثال أشد استثقالاً، فليكن إبدال آخرها واجبا؛ إذ ليس بعد الجواز الراجح إلا الوجوب.

ويقال [2]في مثال (جحمرش) من الرد (رددي)؛ والأصل: (ردد دد)".

وقد يكون التخفيف بإلزام أحد حروف الكلمة أخف الحركات أو السكون بدلا من أن تتعاور عليه سائر الحركات ثقيلها وخفيفها.

من ذلك قوله عن المركب تركيب مزج [3]: وهذا النوع في الأصل اسمان جعلا اسما واحدا، لا بإضافة ولا بإسناد؛ بل بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة تاء التأنيث؛ ولذلك التزم فتح آخر الأول، إن كان صحيحا كـ(لام) (بعلبك). وإن كان معتلا كـ(ياء) (معد يكرب) التزم سكونه تأكيداً للامتزاج؛ ولأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء (معد يكرب)، ونحوه. وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح.

وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما، فيستصحب سكون ياء (معد يكرب) ونحوه تشبيها بياء (دردبيس)، فيقال: (رأيت معد يكرب) ؛ لأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيها بالألف، فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الإفراد.

وقد يحذف الحرف والحركة معا للتخفيف دون أن يرد سبب ذلك إلى توالى الأمثال أو عدم التجانس بين الأصوات. كما في قوله [4]عن الضمير (أنا): "ويلتزم – في الضمير أنا – في الخطاب حذف الألف والتسكين؛ لأن الحاجة إلى

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٤٥٥ – ١٤٥٦).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٤٢).

تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد".

ومن صور التخفيف العدول عن صيغة إلى أخرى طلبًا للخفة، وبعدًا عن الثقل، قال ابن مالك [(١)]:"ثم نبهت على أن (أفعالا) أكثر من (أفعل) في (فعل) الذي فاؤه واو كـ (وقت) و(أوقات)، و(وصف)و(أوصاف)، و(وقف) و(أوقاف)،و(وكر) و(أوكار)، و(وغر) و(أوغار)، و(وغد) و(أوغاد)، و(وهم) و(أوهام) ؛ استثقلوا ضم عين (أفعل) بعد الواو فعدلوا إلى (أفعال) كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة. وكما شذ في المعتل (أعين) و(أثوب) كذلك شذ فيما فاؤه واو (أوجه) ونحوه".

وقد يؤتى بالضمير المتصل منفصلا؛ لأجل التخلص من توالى المثلين من ذلك أنه "[(٢)]إذا تعلق بعامل واحد ضميران متواليان، واتفقا في الغيبة، وفى التذكير أو التأنيث، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع، ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال؛ نحو (فأعطاه إياه)، ولو قال: (فأعطاهوه) بالاتصال لم يجز؛ لما في ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى توكيدا للأول".

فابن مالك في كل هذا يعتمد على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم، وإيثارهم الخفة على الثقل. فالخفيف قريب من روح اللغة، بعيد عن الكراهية،والثقيل بعيد عن روح اللغة، مقرون بالكراهية، فما كره التقاء الساكنين إلا لأجل الثقل المترتب عليه.

٦- علة استغناء:

من عادة العرب أن تستغنى عن صيغة قياسية معينة أو تركيب قياسى

(١) شرح الكافية الشافية (٤ / ١٨١٨ - ١٨١٩).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ٨١).

لوجود بديل يقوم مقامه، قال سيبويه[1]: "واعلم أن العرب قد تستغنى بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا في كلامهم البتة".

كما ذكر[2] أن العرب لم يقولوا: (عسى الرجل تائبا)؛ لأنهم استغنوا بالمصدر المؤول (أن يتوب). واستغنوا [3]كذلك بقولهم (رأيته) عن (رأيت إياه).

وقد عقد ابن جنى بابا في خصائصه في امتناع العرب عن الكلام بما يجوز في القياس، جاء فيه أن ذلك يقع في كلامها "[4]إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم (ما أجود جوابه) عن قولهم (ما أجوبه)، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه ؛ وكاستغنائهم بـ (كاد زيد يقوم) عن قولهم: (كاد زيدا قائما).. ومما رفضوه استعمالا وإن كان مسوغا قياسا (وذر) و(ودع) استغنى عنهما بـ (ترك)".

قال ابن مالك [5]في باب أبنية الفعل ومعانيها: "كان حق (كدت) بالضم أن يقال في مضارعه (تكود) لكن استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على (فعل) فاستحق أن يكون مضارعه على (يفعل) فأغناهم (يكاد) عن (يكود)، كما أغناهم (ترك) عن ماضى (يذر) و(يدع) في غير ندور."

وقد استغنوا[6] في التثنية بقولهم: اللذان واللتان عن اللذين واللتين فاعتبروا أخف اللغات، وإن كانت أقل من الذي والتي.

---

(١) الكتاب (٢ / ١٩١).

(٢) الكتاب (١ / ٤٧٧).

(٣) الكتاب (١ / ٢٨٢).

(٤) الخصائص (١ / ٣٩١).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٤٣٧).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٩١).

ونقل ابن مالك عن سيبويه قوله[1]: "هذا باب ما يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ (ما أفعل فعله) كما استغنى بـ تركت عن ودعت، كما استغنوا بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها. وذلك في الجواب؛ ألا ترى أنك لا تقول (ما أجوبه)، وإنما تقول: (ما أجود جوابه)".

وعلق عليه قائلا[2]: " فجعل – أى سيبويه – استغناءهم عن (ما أجوبه) بـ (ما أجود جوابه) مساويا لاستغنائهم عن (ودعت) ماضى يدع بـ (تركت)، وعن (ما أقيله) بـ (ما أكثر قائلته) مع العلم بأن عدولهم عن ودع إلى ترك، وعن (ما أقيله) إلى (ما أكثر قائلته) على خلاف القياس. وأن (ودع) و(ما أقيله) موافقان للقياس، فيلزم أن يكون (ما أجوبه) موافقا للقياس".

ومن ذلك[3] أنهم " استغنوا عن (ابنات) بـ (بنات)، كما استغنوا عن (ابنين) بـ(بنين).

كما استغنوا[4] – في الغالب – بـ (قروء) عن (أقراء)، وبـ (طرائق) عن (طريقات).

ومن الاستغناء عن تثنية اسم بتثنية مطابقه قوله[5]: "(سيان) تثنية (سى)، واستغنوا به غالبا عن تثنية (سواء)، وقلت (غالبا) احترازا عن رواية أبى زيد عن بعض العرب (هذان سواءان)، وكذلك استغنوا بـ (الين) و(خصيين) عن (أليتين) و(خصيتين)... ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولهم في (ضبع) و(ضبعان): (ضبعان)، ولم يقولوا: (ضبعاتان)، وهو القياس. كما يقال في:

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٤٧).

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١ / ٩٨).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١ / ٥١٩).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١ / ٩٠). وانظر شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٨٤ – ١٧٨٥).

(امرىء وامرأة) و(ابن وابنة): امرآن وابنان".

واستغنوا[١] في اليائى العين عن (فعُل) بـ (فعِل)؛ نحو: طاب يطيب ولان يلين وضاق يضيق، وأما اليائى اللام فاستغنى فيه عن (فعُل) بـ (فعِل) نحو (حيّ) و(عيّ) و(غنى). فإن قُصِدَ التعجب بشيء من هذه الأنواع أدخلت هذه الهمزة عليها، ولم يقدّر ردّها إلى (فعُل) ؛ لأن (فعُل) فيها مرفوض.

ومن الاستغناء بحرف عن حرف قوله[٢]: " تاء التأنيث الساكنة علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفا كان كـ (ضرب) أو غير متصرف كـ (نعم)، ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة؛ نحو: (افعلي)، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة؛ نحو: (هى تفعل)... ".

٧ – علة كثرة استعمال

تقترن هذه العلة بعلة التخفيف في كثير من الأحيان؛ لأن كثرة الاستعمال تقتضى التخفيف، فالأكثر دورانا في كلامهم يتطلب أن يكون أكثر خفة، قال سيبويه[٣]: " إنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ". وقد علل النحاة بهذه العلة كثيرا من الظواهر اللغوية.

وهذه العلة ترتبط أيضا بقانون الاقتصاد اللغوى "لأن[٤] كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة؛ ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في أن يقتصد في لفظها، فالمتكلم العربى يكثر من استعمال النداء؛ ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير فيقول: يا فاطم ويا معاوى ويا بثين، وكذلك الشأن في قولهم: (مرحبا وأهلا)؛ أى: نزلت مرحبا ولقيت أهلا، ولكنهم حذفوا؛ لكثرة

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ٣٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١ / ١٦).

(٣) الكتاب (١ / ٢٩٤).

(٤) أصول النحو العربي، الدكتور الحلواني (ص / ١١٥).

استعمالهم هذه العبارة ".

والتخفيف لعلة كثرة الاستعمال له صور؛ منها تخفيف الحركة، ومنها الحذف، من ذلك أن الحرف قد يستحق حركة ثقيلة ويعطى حركة خفيفة نظرا لكثرة استعماله، فإذا ثبت استحقاق همزة الوصل حركة " فأولى[1] الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم ؛ لأنها مضمومة في الرباعي، مفتوحة في غيره، لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفا؛ لأنه كثير الاستعمال ".

ومن نماذج حذف الحرف لكثرة الاستعمال قوله[2]: "ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء، أصلهما إثواب وإعطاء، فحذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال، والمصدرية باقية كـ (طاعة وطاقة وجابة)، والأصل: (إطاعة وإطاقة وإجابة)؛ لأنها مصدر أطاع وأطاق وأجاب، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير ".

وقال[3]: "سبب إسقاط حرف الجر -في جملة دخلت الدار- كثرة الاستعمال، ولذلك لا يسقط من (دخلت في الأمر)، ونحوه مما المجرور فيه غير مكان؛ لعدم كثرة الاستعمال ".

وأما قولهم[4]: (ضرب زيد الظهر والبطن) فالأصل فيه: ضرب في الظهر والبطن أو على الظهر والبطن، فحذف لكثرة الاستعمال، ولو قيل: (ضرب على الرأس والوجه) لم يجز الحذف؛ لعدم كثرة الاستعمال.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥ – ٢٠٧٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣ / ١٢٢).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١ / ٤١١).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١ / ٤١١ - ٤١٢).

وتحذف[١] نون (كان) لكثرة الاستعمال، قال: "ثم بينت اختصاص (كان) في حال الجزم بسقوط نونها، فإن ذلك جائز فيها، لكثرة استعمالها، وذلك نحو قوله تعالى[٢]: ﴿ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾.

٨ – علة التقاء الساكنين

هذه العلة من العلل الأول التي تهتم بتفسير نطق الكلمة في اللغة العربية، وهى تدخل في نطاق علة التخفيف؛ فالتقاء الساكنين من أهم دواعى الثقل التي تقتضى التخفيف، والتغيير الناتج عن التقاء ساكنين إنما هو لون من ألوان التخفيف.

والتخلص من التقاء ساكنين قد يكون بتحريك أحدهما بالفتح أو الكسر أو الضم وقد يكون بقلبه أو حذفه.

وقد خص ابن مالك التقاء الساكنين بباب من أبواب الكافية الشافية، جاء فيه أن الكسر هو أصل التخلص من التقاء ساكنين، إلا أن التحريك قد يكون بغيره، قال[٣]: " إذا كان أول الساكنين آخر كلمة، ولم يكن حرف مد ولا نون توكيد يكسر ".

ومن التحريك بغير الكسر لاستثقال الكسر قوله[٤]: " ثم نبهت على أن الكسرة قد تستثقل فيجاء بالفتحة مكانها كقراءة بعضهم[٥]: (مريبا الذي) – بفتح التنوين – ومثله قوله تعالى[٦]: ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾.

---

(١) شرح الكافية الشافية (١ / ٤٢٢).

(٢) النحل آية ١٢٧.

(٣) شرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٠٦).

(٤) شرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨).

(٥) ق آية ٢٥ – ٢٦.

(٦) آل عمران آية: ١، ٢.

وإن ولي ثاني الساكنين ضمة لازمة جاز كسر الأول وضَمُّهُ؛ نحو قوله تعالى[1]: (فمن اضطر)، وقوله[2]: (ولقد استهزئ)، وقوله[3]: (قل ادعوا الله). وإذا كان أوّل الساكنين نون (من) فتحت مع (ال) وكسرت مع ما سواه. وقد تكسر مع (أل) وتفتح مع ما سواه".

جميع ما تقدم تخلص من التقاء الساكنين بتحريك أحدهما. **وأما التخلص من التقاء الساكنين عن طريق الحذف**؛ فقد يكون بحذف الحركة، وقد يكون بحذف الحرف، فمن نماذج حذف الحركة ما ورد في حذف التنوين كراهة التقاء الساكنين، قال[4]: " ثم نبهت على جواز حذفه – أي التنوين – بقلة كقراءة أبى عمرو من طريق عبد الوارث[5]: ﴿أحد * الله الصمد﴾ - بضم دال أحد دون تنوين-.

ومن ذلك أن [6] المخبر عنه بـ (ابن) قد يُعامل معاملة المنعوت فيسقط تنوينه، ومما جاء في نثر قراءة غير عاصم والكسائى [7]: ﴿وقالت اليهود عزيرُ ابن الله﴾ فإنه مبتدأ أو خبر، و(عزير) منصرف فحذف تنوينه؛ لالتقاء الساكنين، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ (ابن).

وأما حذف الحرف لالتقاء الساكنين فمنه أنه[8] "إذا كان أول الساكنين حرف

---

(١) المائدة: آية٣.

(٢) الرعد: آية ٢٢.

(٣) الإسراء: آية ١١٠.

(٤) شرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٠٦).

(٥) الإخلاص: آية ١.

(٦) شرح الكافية الشافية (٣ / ١٣٠٠).

(٧) التوبة: آية٣٠.

(٨) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٠٦).

مد، والثانى غير مدغم،أو مدغما إدغاما غير لازم لزم حذف حرف المد متصلا كان كألف (يخاف) إذا قيل: (لم يخف). أو منفصلا كألف (ما) إذا قلت: (ما اسمك؟)".

وتحذف[1] نون (لدن)- كثيرا – لالتقاء الساكنين؛ كقولك: (ما رأيته من لد الصباح).

وقال عن نون (من)[2]: " وكثر في الشعر حذف نونها – أى نون (من) – مع (أل)، ومن ذلك قول بعضهم[3]:

ليس بين الحى والميت سببٌ | إنما للحىِّ م الميت النصبُ

وقد عامل (لكن) معاملةَ (من) بعض الشعراء فقال:

فلستُ بآتيـــه ولا أستطيعه | ولاك اسقنى إنْ كان ماؤك ذا فضل[4] "

٩ – علّة إشعار :

هذه العلة تبّرر الحذف بأن في الكلام ما يدل على المحذوف. وقد تبرر الزيادة بأنها جاءت للإشعار بغرض معين، مثال ذلك جعل[5] الفتحة في (يسعَوْن، ويرضَون، وموسَون) مشعرة بالألف المحذوفة، ودالة عليها.

ومن صور هذه العلة عند ابن مالك[6] " أن الصفات المختصة بالإناث مستغنية عن التاء؛ نحو (حائض) و(طامث) و(مرضع) و(مطفل) ؛ لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعارا لا احتمال فيه ".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٠٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٠٩).

(٣) من الرمل، شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٠٢).

(٤) من الطويل، أمالي المرتضى (٢/ ٢١١).

(٥) الأصول للدكتور تمام حسان (ص / ١٩٤).

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٣٧).

وقال عمر (هُوَ، وهِيَ): ويجوز[1] أن يكون " الأصل (هُوّ وهِيّ) كما تقول همدان ثم خُفِّفَا، وتُرِكَتْ الحركة مشعرة بالأصل ".

ولما كان[2] فِعْل التعجب مسلوبَ الدلالة على المعنى، وكان المتعجب منه صالحا للمُضِيّ أجازوا زيادة (كان) إشعارا بذلك عند قصده نحو: (ما كان أحسن زيدا). وكقول بعض مُدَّاح النبى ﷺ[3]:

ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ويرى ابن مالك أن (لو) المصدرية[4]: " تغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء؛ نحو قول الشاعر:

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو نعان فننهدا[5]

فلك في نصب (ننهد) أن تقول: نصب ؛ لأنه جواب تمنٍ إنشائى كجواب (ليت)، لأن الأصل: (وددنا لو نعان) بحذف فعل التمنى لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب (ليت) ".

١٠ – علة فرق

تستعمل هذه العلة في تفسير ما جاء للتفريق بين حرف وحرف أو بين صيغة وأخرى. ومثال ذلك قول ابن السراج[6]: " وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شىء قبله؛ نحو. ضارب وقاتل، لا تقول: (ضارب

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٤٣).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤٢ –٤٣).

(٣) من الكامل، شواهد العينى (٣/ ٦٦٣).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٢٩).

(٥) من الطويل، شواهد العينى (٤/ ٤١٣).

(٦) الأصول لابن السراج (١/ ٦٥).

بكرا عمرو) فتنصب بكرا بضارب، وترفع عمرا به. لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولا على غيره، فتقول: (هذا ضارب بكرا)، جعلوا بين الاسم والفعل فرقا ".

وأما عند ابن مالك، فقد جاء عنه[1] في باب الاستغاثة والتعجب المشبه بها قوله: "ولما كان ما وَلي (يا) في الاستغاثة مستغاثا تارة، ومستغاثا من أجله تارة، فرّقوا بين لاميهما بالفتح والكسر، خص الفتح بلام المستغاث؛ لشبه ما هى فيه بضمير المخاطب، ولاتصالها بألف (يا) لفظًا وتقديرًا".

ويرى البصريون أن (إن) تخفف، فيقال فيها (إن)، ويجوز أن تعمل إذا وليها اسم، قال ابن مالك[2]: "ومذهبهم – أي البصريين – أن اللام التي بعد هذه هي التي كانت مع التشديد إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين (إن) المخففة، و(إن) النافية. ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس ".

وقال في باب النسب[3] : " الألف الرابعة – في المقصور – إذا لم تكن زائدة يجوز – عند النسب – حذفُها على قلة، وقلبُها واوًا هو الكثير؛ تفرقةً بين ما ألفه لغير التأنيث، وبين ما ألفه للتأنيث ".

١١ – علة منبهة للأصل

يرى النحويون أنه لا يجوز التمسك بالأصل ما دامت هناك علة تُجوِّز الخروج عليه، وثمة حالات يراجع فيها الأصل المهجور الذي استمر الاستعمال بخلافه، وينبه عليه لئلاّ يُجهل؛ فعلة إبقائه هى دلالته على الأصل المتروك.

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤١٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٢).

قال ابن مالك[1]: " من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و(عسى) مفردا منصوبا؛ كقول الشاعر في أصح الروايتين[2]:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فبقوله: ما كادت آيبا، علم أن أصل (كادوا يكونون): (كادوا كائنين) كما علم بـ(قول واستحوذ)، أن أصل (قال واستحاذ): قول واستحوذ. ومثال جعل خبر (عسى) مفردا منصوبا: (عسى [3] الغوير أبؤسا).

وقال الراجز:

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تلحنى إنى عسيت صائما[4]

وقد يجيء خبر (جعل) جملة اسمية؛ كقول الشاعر[5]:

وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكـــوار مرتعها قريـــب

وقد يجيء جملةً فعلية ماضويةً؛ كقول ابن عباس - رضي الله عنه-[6]: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا) ".

وقال[7] في توجيه حديث[8]: (فهل أنتم صادقونى): "مقتضى الدليل أن

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٩٣).

(٢) من الطويل، الدرر (١/ ١٠٧).

(٣) جهرة الأمثال (٢/ ٥٠).

(٤) من الرجز، شرح أبيات المغنى (٣/ ٣٤٧).

(٥) من الوافر، الدرر (١/ ١٠٨).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ٦٥، شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٧٨).

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ١٧٨).

(٨) صحيح البخاري (٧/ ١٨٠).

تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل كقول الشاعر(1):

وليس بمعييني، وفي الناس ممتع صـديق إذا أعيا على صـديق

وكقول الآخر(2):

وليس الموافيني ليرفـد خائبـا فإن له أضـعاف ما كان أمـلا

ومنه قول النبي ﷺ(3): (فهل أنتم صادقوني).

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضا في قول النبي ﷺ(4): (غير الدجال أخوفني عليكم). والأصل فيه: (أخوف مخوفاتي عليكم) فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونة بالنون ".

١٢ – علة الأوْلى

ترتبط هذه العلة بفكرة الأولوية، فالأولى أن تقرر الأحكام على نفس الترتيب الذي ارتضاه النحويون لها. وتستخدم هذه العلة في الترجيح بين العوامل. قال ابن السراج(5): " فإذا قلت: (زيد هذا) فـ (زيد) مبتدأ، و(هذا) خبره. والأحسن أن تبدأ بـ (هذا) ؛ لأن الأعرف أولى أن يكون مبتدأ ".

ومن نماذج هذه العلة عند ابن مالك قوله(6): "إذا التقت همزتان تضاعف

---

(١) معجم شواهد العربية (١/ ١٢٦).

(٢) معجم شواهد العربية (١/ ٢٢٥).

(٣) صحيح البخاري (٧/ ١٨٠).

(٤) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٥١). المسند (٥/ ١٤٥) ط: المكتب الإسلامي.

(٥) الأصول (١/ ١٨٣).

(٦) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥).

الاستثقال، وتأكد داعى التخفيف. فإن كانتا في كلمة ازداد داعى التخفيف قوة، وصار الجواز وجوبا، وأحق ما جعل بدلها ما اطرد إبدالها منه، واو أو ألف أو ياء. والواو بها أولى لمساواتها لها في عدم الخفة والخفاء بخلاف الألف والياء ".

"وهمزة الوصل[1] إذا ثبت استحقاقها حركة، فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعى مفتوحة في غيره ".

وإذا أدخل بالبنية زائدان، وكان لأحدهما مزية أبقى وحذف الآخر " ومن[2] المؤثر بالبقاء لمزية همزة (حطائط)، فإنها أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بالحرف الأصلى؛ لأن زيادتها وسطا شاذة بخلاف الألف ".

ونظرا "لأن[3] النفى من معانى الحروف فـ (ما) به أولى من (ليس)؛ لأن (ليس) فعل، وهى حرف".

وفى جمع المذكر السالم " تلى[4] الياء والواو نون مفتوحة كان السكون أحق بها ؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين فكان الفتح؛ لأنه أخف من الضم والكسر ".

ومن التعليلات التي توضح مدى أهمية الوظيفة الإعرابية في تحديد المعنى قوله في باب التمييز: " وقد[5] أجرت العرب الأوعية مجراها في الافتقار إلى مميز يستعمل تارة منصوبا، وتارة مجرورا، بشرط أن يراد المقدار. تقول: (عندى رَاقُودٌ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٨٧٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٦).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٧٢).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٧٠).

خَلاً، ورَاقُودُ خَلٍّ) و(ظَرْفٌ سَمْنًا، وظَرْفُ سَمْنٍ) و(حُبٌّ مَاءً، وحُبُّ ماءٍ).
والنصب أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد: أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور، من الجنس المذكور. وأما الجر: فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب ".

١٣ – علة أمن لبس

كل ما يؤدى إلى اللبس في المعنى يجب الابتعاد عنه، وقد يكون اجتناب اللبس سببا في منع تركيب أو أسلوب معين. كما أنَّ هذه العلة تقترن بعلة الفرق؛ لأن عدم الفرق يؤدى إلى اللبس.

قال ابن مالك في الخلاصة[(١)]:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب   وما لباع قد يرى لنحو حب

قال ابن عقيل شارحا[(٢)]: " إذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين – بعد بنائه للمفعول – إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واويا أو يائيا، فإن كان واويا – نحو: (سام) من السوم – وجب – عند المصنف – كسر الفاء أو الإشمام: فتقول (سِمْتُ)، ولا يجوز الضم، فلا تقول: (سُمْتُ) ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس بالإشمام؛ نحو: (سُمْتُ العَبْدَ) ".

وجاء في الكافية[(٣)]:

وأخر المفعول إن لبس حذر   أو أضمر الفاعل غير منحصر

وفى شرحها[(٤)]:

" إذا خيف التباس فاعل بمفعول؛ لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة وجب

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١١٧).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١١٧ – ١١٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٩).

(٤) السابق نفسه.

تقديم الفاعل وتأخير المفعول؛ نحو: (أكرم موسى عيسى) و(زارت سعدى سلمى). فلو وجدت قرينة يتبين بها الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول؛ نحو: (طَلَّق سعدى يحيى)، و(أَضْنَتْ سلمى الحُمَّى).

وقال في باب الإبدال[1]: "فلو بنى مثل (عَنْسَل) من (يَعْمل) لقيل: (عَنْمَل) ولم يجز الإدغام؛ لئلا يلتبس بالمضاعف كـ (شمر) وهو اسم فرس.

وإذا كان النحاة يرون أن نون الوقاية سميت بذلك؛ لأنها جاءت لتقى الفعل من الكسر، وأن الأصل اتصالها بالفعل. فإن ابن مالك يرى أنها سميت بذلك: "لأنها[2] جاءت لتقى من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: (أكرمنى)، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: (ضربى) إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: (أكرمى)، ولم يبالَ به".

فالنحاة يرون أن نون الوقاية جاءت لتقى الفعل من الكسر، وأما ابن مالك فيرى غير ذلك محتجا بأن الكسر قد لحق الفعل في نحو (أكرمى) ولم يبال به.

والتعليل القويم من وجهة نظره هو أن هذه النون جاءت لتقى:

١ – التباس أمر المذكر (أكرمنى) بأمر المؤنث (أكْرِمى).

٢ – التباس ياء المتكلم في (أكرمنى) بياء المخاطبة (أكْرِمى).

٣ – التباس الفعل (ضَرَبَنى) من اسم الفعل (ضَرْبِى).

١٤ – **علة اختصار :**

مثل الدكتور تمام حسان لهذه العلة بقول ابن السراج[3]: " ولام الابتداء

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٦).

(٢) همع الهوامع (١/ ٢١٤).

(٣) الأصول للدكتور تمام حسان (ص / ١٩٢)، وعزاه لابن السراج الأصول (١/ ٦٦ – ٦٧).

تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: (لعمرو منطلق)، أغنت اللام بتأكيده عن إعادتك الكلام؛ فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعانى لما في ذلك من الاختصار".

ومن نماذج هذه العلة عند ابن مالك قوله في باب أبنية الفعل ومعانيها[١] عن (فَعَّلَ) التي: "تأتى لاختصار الحكاية: "وذلك كقولهم: أمن، وأيه، وأفف، وسوف، وسبح، وحمد، وهلل، إذا قال: آمين، ويأيها، وأف، وسوف، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله.

ومعنى اختصار الحكاية أن الأصل: قال آمين، وقال يا أيها، فأغنى عن ذلك صوغ (فعَّل) ".

و" الأصل[٢] ألا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل كتعذره لإضمار العامل؛ نحو[٣]: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾. وعند التقديم؛ نحو[٤]: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾. وعند العطف؛ نحو [٥]: ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾.

وإنما كان استعمال المتصل أصلا؛ لأنه أخصر وأبين ".

وقال عن نون جمع المذكر السالم[٦]: " وسقوطها لتقصير صلة كقوله[٧]:

قتلنا ناجيا بقتيل عمرو وخير الطالبى الترة الغشوم

كذا رواه ابن جنى بنصب (الترة)".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤٥١).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٧٧-٧٨)

(٣) البقرة: آية ٤٠.

(٤) الفاتحة: آية ٥.

(٥) النساء: آية ١٣١.

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٧٢ – ٧٣).

(٧) من الوافر، المحتسب (٢/ ٨٠). اللسان (غشم).

١٥ – علة استطالة

تستخدم هذه العلة في توضيح سبب الحذف، وهى نفسها علة الاختصار فما علل حذفه بالاستطالة يمكن أن يعلل بالاختصار. حيث يقال: (حذف لاستطالته) أو يقال: (حُذِفَ لأجْل اخْتِصَارِه). وعليه فالحذف نوع من الاختصار للطويل.

مثال ذلك أن تقول: " (اعرف[١] الذي في يديك) فتحذف من صلة الموصول صدرها، وكان الأصل أن تقول: الذي استقر في يديك. فجاز لك حذف ما حذفت؛ لأن صلة الموصول طويلة ".

ومن هذا القبيل ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل عند الكلام عن حذف العائد على الموصول (المبتدأ)، حيث قال[٢]: " وإن عاد على غير (أى) ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقا كجوازه في صلة (أى). ولم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة؛ كقول بعض العرب: (ما أنا بالذى قائل لك سوءا)؛ أراد: ما أنا بالذى هو قائل لك سوءا فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب .... ".

"وإن[٣] زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنا؛ كقوله تعالى: [٤] ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ والتقدير – والله أعلم – وهو الذي هو في السماء إله وفى الأرض إله ".

---

(١) أصول النحو العربي للحلواني (ص/ ١١٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٠٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٩٥ – ٢٩٦).

(٤) الزخرف: آية ٨٤.

١٦ – علة تغليب

عرف ابن مالك التغليب بقوله[١]: " هو أن يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ". ومثل له فقال[٢]: " وذلك كقولك (الزيدون والهندات خرجوا)، فالواو قد عمت (الزيدين) و(الهندات) تغليبا للمذكر ".

وقال[٣]: " إذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل جاز أن يعبر عن الجميع بـ(من) تغليبا للأفضل؛ كقوله تعالى[٤]: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾".

وليس من التغليب الاستغناء بكلمة عن أخرى، قال ابن مالك[٥]: " أول الشهر: ليلة طلوع هلاله؛ فلذلك أوثر في التأريخ قصد الليالى، واستغنى عن قصد الأيام؛ لأن كل ليلة من ليالى الشهر يتبعها يوم، فأغناهم قصد المتبوع عن التابع. وليس هذا من التغليب؛ لأن التغليب أن يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما".

١٧ – علة توكيد

تُعَدّ هذه العلة علة دلالية، تتم عن طريق الزيادة في معظم الأحيان، وتستعمل في تأكيد الأسلوب. قال ابن السراج مُمثّلا لها[٦]: " ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه ".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٦٩١).

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٧٧).

(٤) النور: آية ٤١.

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩١).

(٦) الأصول (١/ ٦٦).

مثال هذه العلة عند ابن مالك "أن[1] تاء التأنيث قد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كـ (نعجة) و(ناقة)".

وإذا اجتمع[2] شَرْط وقَسَم في كلام واحد واستغنى بجواب أحدهما عن جواب الآخر " كان الشرط حقيقا بأن يستغنى بجوابه - مطلقا -؛ لأن تقدير سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد.

ومن هذه العلة قوله عن المركب تركيب مزج[3]: "وهذا النوع في الأصل اسمان جعلا اسما واحدا لا بإضافة، ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة تاء التأنيث؛ ولذلك التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحا كـ (لام) (بعلبك). وإن كان معتلا كـ (ياء) (معديكرب) التزم سكونه تأكيدا للامتزاج".

١٨ - علة عدم استعمال

من ذلك أن ابن مالك يرى[4] أن المضمر لا يبدل أصلا، وقد تكلف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تتضمن جعل المضمر بدلا؛ نحو: (زيدٍ قطعتها إياها). ويكفى في رد هذا أن مثله لم تستعمله العرب نثرا ولا نظما.

وأجاز[5] بعض النحويين زيادة (كان) آخرًا قياسا على إلغاء (ظن) آخرًا والصحيح منع ذلك؛ لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٣٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٨٨ - ٨٨٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٥ - ١٤٥٦).

(٤) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٥٨٥).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٦١).

١٩ – علة تعويض

تستخدم هذه العلة في التعليل لما جاء عوضا عن المحذوف، كالتاء في (إقامة) "فإنها[١] عوض عن الواو التي حذفت في تصريف الكلمة ".

من هذا القبيل عند ابن مالك مجيء[٢] (عدة) مصدر (وعد) مع خلوه من الواو؛ لأن التاء في آخره عوض منها فكأنها باقية.

وكذا (تعليم)[٣] مصدر (علم) مع خلوه من التضعيف، ولكن جعلت التاء في أوله عوضا من التضعيف، فكأنه باق ".

وجاء في تسهيل الفوائد[٤] أن تاء (يا أبت) عوض من ياء المتكلم.

وقولهم[٥] (اللهم) بتعويض الميم من (يا) أكثر من كلامهم؛ ولكون الميم عوضا من (يا) لم يجمعوا بينهما إلا في ضرورة.

ومن ذلك قوله عن تثنية (الذي والتى): " لما [٦] قصدوا التثنية، وهى أثقل من الإفراد، وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزا، وجوز تشديد النون عوضا عن المحذوف ".

٢٠ – علة أصالة

ترد هذه العلة بصورة واضحة عند ابن مالك، من ذلك أن الفعل إذا كان من باب (كان)، واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال

---

(١) الأصول للدكتور تمام حسان (ص / ١٩٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٢).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٢).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤٠٥).

(٥) شرح عمدة الحافظ (١/ ٣٠٠).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٩١).

والانفصال، " والاتصال[1] عندى أجود؛ لأنه الأصل، وقد أمكن ولشبه (كنته) بـ (فعلته) ".

ونظرا "لأن[2] النفى من معانى الحروف، فـ (ما) به أولى من (ليس) ؛ لأن (ليس) فعل، وهى حرف، بخلاف العمل فإن (ليس) فيه هى أصل لـ (ما) و(لا) و(إن)؛ لأنها فعل، وهن حروف ".

وربما علل ابن مالك بعلل تعليمية لا تنضَوى تحت العلل السابقة، وهو دائما يحرص على استخدام العلل في توضيح وتفسير ما هو بصدده من ظواهر وأحكام، وهذا من أجل إتمام الجانب التعليمى.

قال[3]: " وقيدت الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية، ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة معرفة، والموصول معرف فلا بد من تقديم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه ".

كما أنه يهتم بتعليل الأحكام حتى تتأكد وتتضح، قال في الممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث[4]: " وفى الثلاثى الساكن الوسط إن لم يكن فيه عجمة ولا أصالة تذكير وجهان؛ أجودهما: المنع كقوله تعالى[5]: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ ﴾ وإنما كان المنع أجود؛ لأن فيه عملا بمقتضى الموجب

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (ص / ٧٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٧).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٨٧).

(٤) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٥٥).

(٥) يوسف: آية ٢١.

دون اعتذار، وأما الصرف فيعتذر له بأن خفة اللفظ بقلة الحروف، وسكون الأوسط قاومت الثقل الناشئ عن أحد السَّبَبَيْنِ فصار كأنه ذو سببٍ واحد".

وابن مالك شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والإقناع فإذا أجاز الأخفش أن يعامل غير (علم ورأى) من أخواتهما معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة – كما في (أظننت زيدا عمرا فاضلا) – فإن ابن مالك يضعف ذلك قائلا[1]: " ومذهبه – أى الأخفش – في هذا ضعيف؛ لأن المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد، وليس في الأفعال متعديا بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة. فكان مقتضى هذا ألا ينقل (علم) و(رأى) إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ".

فهو يرى أن الفعل المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد، وما دامت الأفعال المجردة لا تتعدى إلى ثلاثة، فقد وجب حمل الفرع على الأصل في عدم التعدية، وأما ما سمع متعديا إلى ثلاثة فيقبل، ولا يقاس عليه.

وفى قول الشاعر[2]:

أقول لمّا جاءنى فخره   سبحان من علقمة الفاجر

قال[3]: "وزعم أبو على والزمخشرى أن الشاعر ترك تنوين (سبحان) ؛ لأنه علم على التسبيح، فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وليس الأمر كما زعما بل ترك التنوين؛ لأنه مضاف إلى محذوف مقدر

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٣).

(٢) من السريع، ديوان الأعشى (ص / ٩٤).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٥٩ – ٩٦١).

الثبوت، كما قال الراجز[1]:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أراد: وفاها، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف ".

فابن مالك يبطل العلة التي قال بها كل من أبى على الفارسى والزمخشرى من أن سبب ترك تنوين (سبحان) إنما هو كونها ممنوعة من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، ويرى أن الصواب في ترك تنوين (سبحان) هو كونها مضافة إلى محذوف، كما في قول الراجز.

وكثيرا ما يؤكد ابن مالك علله مستخدما قياس الشبه، وهذا لا يبعد العلل عن كونها عللا تعليمية، فهو يذكر العلة أولا، ثم يتبعها بقياس مؤكد لها.

قال[2]: "ولا يصح كون (حبذا) اسما؛ لأن زاعم ذلك معترف بفعلية (حب)، وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كان عليه، كما بقيت حرفية (لا) واسمية ما رُكّب معها في نحو: (لا غلام لك)؛ ولأنه لو كان (حبذا) مركبا تركيبا يخرج من نوع إلى نوع لكان لازما كتركيب (إذ ما). ومعلوم أن تركيب (حبذا) لا يلزم؛ لجواز الاقتصار على (حب) عند العطف؛ كقول بعض الأنصار[3]:

فحبذا ربا وحب دينا

ولأنه لو كان (حبذا) مبتدأ، لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على سائر المبتدآت، وللزم إذا دخلت عليه (لا) أن يعطف عليه منفى بـ (لا) أخرى".

---

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه (ص / ٣٧١)، تحقيق الدكتور سعدى ضناوى. لسان العرب (٢/ ٣١٢).

(٢) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٠٢ – ٨٠٣).

(٣) من الرجز، المقاصد النحوية (٤/ ٢٨). همع الهوامع (٢/ ٨٩).

فابن مالك يبطل القول باسمية (حبذا) بعد التركيب، ويعلل لذلك بأن القائل باسمية (حبذا) بعد التركيب معترف بفعلية (حب)، وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاء فعلية (حب) وفاعلية (ذا). وقد أتبع هذا التعليل بأكثر من قياس ليؤكد ما ذهب إليه، من ذلك أنه:

أ – قاس تركيب (حبذا) على تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها، فكما أن (لا) بعد التركيب بقيت على ما كانت عليه قبل التركيب من كونها حرفا، فكذلك ينبغي استمرار فعلية (حب) وفاعلية (ذا) على ما كانت عليه قبل التركيب.

ب – لما كان تركيب (إذ ما) لازما، جاز أن يخرجها ذلك من نوع إلى نوع.

وأما تركيب (حبذا) فلا يلزم؛ ولذا وجب ألا يخرجها من نوع (الفعلية) إلى نوع (الاسمية).

جـ- القائل باسمية (حبذا) يلزم من كلامه تجويز دخول نواسخ الابتداء عليها، كما تدخل على سائر المبتدآت، ولم نرَ شيئا من هذا القبيل؛ فبطُلَ القول باسمية (حبذا) بعد التركيب.

واختلف في تقديم خبر (ليس) عليها فأجازه قوم، ومنعه آخرون، وابن مالك ممن قال بالمنع؛ "لأن[1] (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كـ (عسى) و(نعم) و(بئس) وفعل التعجب".

وإذا ما ذهب سيبويه إلى أن خبر (لا) العاملة عمل (إن) عند تركيبها يصير مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول (لا) فإن ابن مالك يرى أن " غير[2] ما

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٥٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٥٦).

ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باقٍ، فليبقَ ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد ".

وابن مالك يميل إلى عدم الإطالة في التعليل، فقد قال عن (قضايا)[1]: "أصله (قضائى) فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة فصارت الياء المتطرفة ألفا، وبعضهم يُطِيل التعليل فيقول: أصله (قضائى)، ثم صار (قضاءا) كـ (مدارى)، فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين، وهى من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء ".

وقد ينصُّ ابن مالك على أنه لا توجد علة للحكم المعين غير اتباع المسموع، قال[2]: "فهناك من الأعلام ما له خصوص من وجه، وشياع من وجه، ويجوز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة، فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة، فيعطى لفظه ما تعطاه النكرات، والطريق إلى ذلك كله السماع، فمما جاء بالوجهين: (فينة وغدوة وبكرة وعشية) ... فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين أو جنسيتين كما تفعل بـ(أسامة وذؤالة) إلا أن لك في (غدوة وبكرة وعشية) أن تنونها مؤولا لها بمجرد من الألف واللام، وليس لك ذلك في (أسامة وذؤالة)، ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع ".

وأحيانا يتمادى في التعليل فيسوق عللا يظهر عليها طابع التكلف، من ذلك أنه يرى أن الجزم في الفعل عوض عما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وفى هذا

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٨٣).

قوله[1]: "وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتا، بخلاف الجزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك ".

قال الدكتور عبد الرحمن السيد مُعَلِّقا[2]: " ولست أدرى لم يكون الجزم عوضا عن الجر، ولا يكون الجر عوضا عن الجزم ؟ وما وجه الضعف في كون الجزم بحذف حرف أو حركة، ما دام هذا الحذف يؤدى الغرض منه، ويكشف عن ناحية الإعراب في الكلمة ؟ ثم لماذا يأخذ كل من الفعل والاسم أنواعا ثلاثة من الإعراب ؟ وما الضرر في التفاوت إذا كان الموضع لا يحتمل إلا هذا".



(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٤٠).

(٢) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة (ص/ ٢٩٢) رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم / جامعة القاهرة.

المبحث الثاني
من مسائل العلة

ذهب الأنبارى وكثير من العلماء إلى كون العكس شرطا في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجود العلة، ويُعْدَم عند عدمها؛ مثل عدم رفع الفاعل؛ لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقدير، "وإنما[1] وجب أن يكون العكس شرطا في العلة؛ وذلك لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية فكذلك ما كان مشبها بها".

وذهب آخرون إلى كون العكس ليس بشرط في العلة، ومعنى عدم العكس هو أن يوجد الحكم برغم عدم وجود العلة "ومثال[2] ذلك ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ؛ نحو: (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه، ويبقى منصوبا بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه من قبل حذف الفعل".

وابن مالك ممن يرى كون العكس شرطا في العلة، يدل على ذلك قوله عند الكلام عن(إن وأخواتها): "لما كان[3] عمل هذه الحروف العمل المخصوص؛ لأجل شبهها بـ (كان) في الاختصاص بالمبتدأ والخبر، وكان الاختصاص مفقودا بتركيبها مع (ما) فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم، بَطَلَ عملها؛

---

(١) لمع الأدلة (ص/ ١١٦).

(٢) السابق نفسه.

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٩ – ٤٨٠).

لشبهها حينئذٍ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمبتدأ والخبر باقٍ، فأعملت وأهملت".

فالعلة في عمل هذه الحروف هى شبهها بـ (كان وأخواتها) في الاختصاص بالدخول على المبتدأ والخبر. ولما فُقِدَ اختصاص هذه الحروف بالمبتدأ والخبر بعد تركيبها بـ (ما) بطل عملها.

وكما ترتب[1] عمل المصدر على كونه أصلا والفعل فرعا -عند ابن مالك والبصريين- اشترط في كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل. فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار، ولا بَرَدِّه إلى(فعله) قصدا للتوحيد. ولا يعمل المصغر، فلا يقال: (عرفت ضُرِيبك زيدًا) ونحوه؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هى أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى.

ويجب بقاء الحكم ما دامت العلة باقية، من ذلك أن سيبويه ذهب إلى أن خبر (لا) العاملة عمل (إن) عند تركيبها مع اسمها قد صار مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول (لا). وأما ابن مالك فقد رأى أن "غير[2] ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب".

ومن شرط العلة أن تكون هى الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خَطَّأَ ابن مالك البصريين لتعليلهم إعراب الفعل المضارع بمشابهته الاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه؛ لأن هذه الأمور ليست هى الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب للإعراب في الاسم هو قبوله لصفة واحدة ومعانٍ متعددة.

---

(١) انظر شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٠٦ - ١٠٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٥٦).

قال ابن مالك معللا إعراب الاسم والفعل المضارع[1]: "والثانى من الضربين - أى النوع الثانى من المعانى - ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يُمَيِّز بعضها عن بعض. والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبا؛ لأن الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض، فقد يغنيه عن الإعراب تقديرا اسم مكانه؛ نحو: (لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا)... فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم، وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلهذا جعل الاسم أصلا، والفعل المضارع فرعا.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها؛ ولأن في الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزّوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردًا من (قد) كان مبهما عن بُعْد الماضى وقربه، وإذا اقترن بـ (قد) فقد تخلّص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء...".

فابن مالك يُبْطل القول بأن إعراب الفعل المضارع إنما هو بسَبَب مشابهته للاسم في حركاته وسكناته، وإبهامه، وتخصيصه، وقبوله لام الابتداء؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله؛ ولأن في الفعل الماضى

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٤ - ٣٥).

من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، و"إنما[1] الموجب للإعراب هو قبوله لصفة واحدة، ومعانٍ مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيدا) فيحتمل النفى والتعجب والاستفهام، فإن أردت الأول: رفعت (زيدا). والثاني: نصبته. والثالث: جررته، فلا بد أن تكون هذه هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فيحتمل النهى عن كل منهما على انفراده وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثانى مستأنف، ولا يُبَيِّن ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثانى أيضا إنْ أردتَ الأول، وتنصبه إن أردت الثاني، وترفعه إن أردت الثالث".

ومن استعمالات العلة أن تكون قاصرة، وهى التي يقتصر في التعليل بها على العبارة الواردة، فلا يعلل بها عبارة أخرى. وقد جوز جماعة من النحويين التعليل بهذه العلة، ولم يشترطوا فيها التعدية "وذلك[2] كالعلة في قولهم: (ما جاءت حاجتك)، و(عسى الغوير أبؤسا)، فإن (جاءت) و(عسى) أجريا مجرى (صار) فَجُعِل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أنْ يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين، فلا يقال: (ما جاءت حالتك)؛ أى: صارت، ولا (جاء زيد قائما)؛ أى: (صار زيد قائما)، وكذلك لا يقال: (عسى الغوير أنعما)، ولا (عسى زيد قائما) بإجرائه مجرى صار...".

وجَعَل ابن جنى من هذا النمط التعليل لبناء (كم ومن وما وإذ) فقال[3]: "من ذلك قول من اعتل لبناء (كم ومن وما وإذ) ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لَّما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو (هل وبل وقد). قال: فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٦٢).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٦٣).

(٣) الخصائص (١/ ١٦٩).

الحروف مبنية. وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء على حرفين؛ نحو (يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وحر، وهن) ونحو ذلك".

فابن جنى يعتبر هذه العلة غير متعدية؛ لعدم بناء جميع ما كان من الأسماء على حرفين، فقد كان يجب بناء (يد وأخ وأب ودم) ونحوها مما هو على حرفين من الأسماء، فإنْ قال قائل بأن هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإنما حذف منها حرف؛" فالجواب[1] أن هذه زيادة في وصف العلة، لم تأتِ بها في أول اعتلالك، وهبنا سامحناك بذلك، فقد كان يجب على هذا أن يبنى باب (يد وأخ وأب) ونحو ذلك؛ لأنه لما حـذف فنقص شابه الحرف، وإن كان أصله الثلاثة".

وابن مالك ممن يمنع التعليل بالعلة القاصرة، من ذلك أن النحويين علّلوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء والنون و(نا) بأن ذلك خشية توالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة. وقد أبطل ابن مالك هذا التعليل فقال[2]:

"وهذا التعليل ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن التسكين عام، والعلة قاصرة في أكثر الأفعال؛ لأن توالى الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من (فَعَل، وفَعِل، وانْفَعَل، وافتَعل، وفعُل) لا في غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

الثاني: أن توالى أربع حركات ليس مهملا في كلامهم، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل (عُلَبِط) وأصله: (عُلابط)، و(عَرَتن) وأصله: (عَرَنْتن)، وجَنَدِل وأصله (جَنَادِل) عند البصريين، وجَنْدِيل عند الكوفيين.

وعلى كل تقدير فقد حذفوا مَدّة منه ومن علابط، ونونا من عرنتن مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية؛ فلو كان توالى أربع حركات منفورًا منه طبعا،

---

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٢٥).

ومقصود الإهمال وضعا، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها..".

فهو يُضَعِّف هذا التعليل لكون العلة قاصرة؛ إذ لو كان خشية توالى أربع حركات هو السبب في سكون آخر الفعل المسند إلى التاء والنون و(نا)؛ لكان توالى أربع حركات مهملا في كلامهم، ولما تعرضوا له إلا في ضرورة. ولكن توالى أربع حركات ليس مهملا في كلامهم بدليل وجود (جَنَدِل) ونحوه؛ إذا فهذه العلة قاصرة.

وإذا بَطَل القول بأن سبب سكون لام (فعلْتَ) خوف توالى أربع حركات فإن التعليل الصحيح هو أن هذا السكون إنما جاء "لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا وأكرَمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لـ (نا) في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال[1]".



(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٢٥).

تعليل الحكم بعلتين فأكثر:

اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدا، فجَوَّزه قومٌ، ومَنَعه آخرون، قال الأنباري[1]: "اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدا، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبها بها، وذهب قوم إلى جواز ذلك".

وجَوَّز ابن جنى التعليل بعلتين للحكم الواحد فعقد بابا في خصائصه سماه: (حكم المعلول بعلتين)، جاء فيه قوله[2]: "ومن المعلول بعلتين قولهم (سي) و(ري)، وأصله (سوي) و(روي)، فانقلبت الواو ياء - إن شئت - لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة و- إن شئت-؛ لأنها ساكنة قبل الياء، فهاتان علتان؛ إحداهما كعلة قلب (ميزان)، والأخرى كعلة (طيًا وليًا) مصدرى (طويت ولويت)؛ وكل واحدة منهما مؤثرة".

ويكثر عند ابن مالك تعليل الحكم بعلتين فصاعدا، كل علة يمكن أن تقوم وحدها بالتفسير والتبرير للحكم المعين.

من ذلك قوله[3]: "وإذا ثبت أن (تفعلان) وأخويه بواقٍ على الإعراب فليعلم أن أصل (تفعلان): (تفعلانن).

فاستثقل توالى الأمثال، فحذفت نون الرفع، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءا؛ ولأن المؤكدة تدل على معنى، ونون الرفع لا تدل - في الغالب - على معنى. وبقاء ما يدل أبدا أولى من بقاء ما لا يدل في بعض الأحوال".

---

(١) لمع الأدلة (ص/ ١١٧ - ١٢١). الاقتراح (ص ٦٤).

(٢) الخصائص (١/ ١٧٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

وإذا خُيِّرت أسماء الأصوات بين الإعراب والبناء، فهي بالبناء أحق "لأنها[1] غير عاملة ولا معمولة، فأشبهت الحروف المهملة؛ ولأن فائدة الإعراب: إبانة مقتضيات العوامل، وذلك غير موجود فيها".

وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخرا قياسا على إلغاء (ظن) آخرا، قال ابن مالك[2]: "والصحيح منع ذلك؛ لعدم استعماله؛ ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة".

ولم تلحق تاء التأنيث الساكنة بالفعل المضارع "للاستغناء[3] عنها بتاء المضارعة؛ نحو: (هى تفعل)؛ ولأنها ساكنة والمضارع سُكِّن للجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان".

ولا تتقدم أخبار (كاد وأخواتها) عليها "فلا[4] يقال في (طَفِقْتُ أفْعَل): (أفعَل طَفِقْتُ)، والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل؛ وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها؛ إذ لا تَرِد إلا بلفظ الماضى إلا (كاد) و(أوشك)...".

وتتصل الكاف بـ (أرأيت) – التي بمعنى أخبرنى – فتكون حرف خطاب لا موضع له من الإعراب على مذهب سيبويه، وأما الفراء فيرى أن هذه الكاف في موضع رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب. قال ابن مالك معلِّلا لصحة رأى سيبويه[5]: "والقول الأول – قول سيبويه – أولى؛ لأن التاء لا يستغنى

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٧).
(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٦١).
(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٦).
(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٩٥).
(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤٧).

عنها، والكاف يستغنى عنها. وما لا يستغنى عنه أولى مما يستغنى عنه؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل".

وهذا التعليل سَرْعان ما يضعف أمام أثر يحتاج إلى توجيه، فقد جاء عنه في توجيه قول أبى بكر لعمر - رضي الله عنهما-[1]: (وما عسيتهم أن يفعلوا بي) أنه قال[2]: "ويجوز جعل تاء (عسيتهم) حرف خطاب، والهاء والميم اسم (عسى)، والتقدير: (عساهم أن يفعلوا بي). وهذا وجه حسن، وفيه نصرة للفراء في كون تاء (أرأيتكم) حرف خطاب، وفاعل (رأى) الكاف والميم".

العلل الثوانى والثوالث:

هذا النوع من التعليل هو ما يُسَمَّى بالعلل الثوانى والثوالث، والغرض منه الاهتمام بتعليل الظواهر والقواعد على نحو تُثْبت منه حِكْمَة العرب وتُكْشِف عن صحة مقاصدهم.

قال ابن السراج[3]: "إذا سُئِلْنا عن علة رفع الفاعل، قلنا: ارتفع بفعله. فإن قيل: ولم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن علة العلة".

وقد اعتمد ابن مالك على هذا النوع من التعليل في بعض المواضع، منها قوله عن (لا)العاملة عمل (إن)[4]: "وجب لـ (لا) عند ذلك القصد – أى: عند تحقق الشروط – عمل فيما يليها من نكرة، وذلك العمل؛ إما جر، وإما نصب، وإما رفع؛ فلم يكن جرّا لئلا يتوهم أنه بـ (من) المنوية، فإنها في حكم الموجودة؛

---

(١) صحيح البخاري (٤/ ١٨٧).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٢٠٤).

(٣) الاقتراح (ص/ ٤٩).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٥٣ – ٥٤).

لظهورها في بعض الأحيان؛ كقول الشاعر(١):

فقام يذود الناس عنها بسيفه   وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به، وبمعموله، ولا يستحق التصدير، ولا المذكورة بخلاف ذلك. ولم يكن عملها فيما يليها رفعا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع المبتدأ؛ ولأنها لو رَفَعَت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على (ليس). وهي لا تنصيص فيها على العموم. فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرا أو رفعا – مع استحقاقه عملا – تعين أن يكون نصبا. ولما لم تستغنِ بما يليها من جزء ثانٍ عملت فيه رفعا؛ لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه في شيء من الحمل، وأيضا فإن إعمال (لا) هذا العمل إلحاق لها بـ (إن)؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر وإفادة التوكيد...".

يتضح من كلام ابن مالك أن نحو: (لا طالب علم مقصر) إذا قِيل فيه:

١ – لِمَ نصبتم (طالب)؟ فالجواب بـ (لا) العاملة عمل (إنَّ).

٢ – ولِمَ وجب أن تنصب (لا) اسمها؟ فالجواب: لإعمالها عمل (إن)؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد.

٣ – ولِمَ كان عملها في اسمها النصب، ولَمْ يكن الرفع أو الجرّ؟ فالجواب: أن هذا العمل لم يكن جرا؛ لئلا يتوهم أنه بـ (من) المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان. ولم يكن عملها فيما يليها رفعا؛ لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع المبتدأ؛ ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض.

٤ – ولم عملت في خبرها الرفع، ولم تعمل النصب أو الجر؟

فالجواب: أنها لما لم تستغنِ بما يليها عن جزء ثانٍ عملت فيه رفعًا؛ لأنه عمل

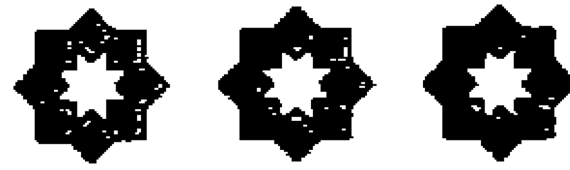
(١) من الطويل، شواهد العينى (٢/ ٣٣٢).

لا يستغنى بغيره عنه في شيء من الحمل.

وغير ذلك مما عرض له ابن مالك.

ومن هذا النمط من التعليل ما جاء أثناء كلامه عن (إن وأخواتها) حيث قال[1]: "هذه الأحرف لما كانت فروع (كان) في عمل الرفع والنصب، قُدِّم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهًا على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتَج إلى ذلك في (ما) المحمولة على (ليس)؛ لأن فرعيتها ثابتة بينة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وبطلان عملها عند نقض النفى بـ (إلا)، أو تقدم الخبر أو وجود (إن) فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل (كان)".

وقيل لما[2] كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار، نُزِّلت منهن منزلة العُمَد من الأفعال، فأُعْطِيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول،وهو النصب".



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٨).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٩).

الفصل الرابع

الإجماع والاستصحاب

المبحث الأول

الإجماع

الإجماع عند علماء العربية يراد[1] به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة وقد بَيَّن ابن جنى مدى حجية هذا الأصل فقال[2]:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يُخَالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة؛ وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ. كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله [3]: (أمتى لا تجتمع على ضلالة) وإنما هو عِلْم مُنتزَع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِق له عن علّةٍ صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره."

فابن جنى في هذا النص يُبيح الخروج على الإجماع، ولكن بشرط ألا يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص. وهو يفرق بين الإجماع في اللغة، والإجماع في الفقه، فيرى أن الإجماع في اللغة غير مُلْزِم للمخالف؛ وذلك لأنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[4]. وبناء على هذا " فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة، وطريق نُهْجَة كان خليل نفسه وأبا

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٤١).

(٢) الخصائص (١/ ١٨٩).

(٣) سنن ابن ماجه، رقم الحديث (٣٩٥٠) طبعة دار الحديث، القاهرة.

(٤) الخصائص (١/ ١٨٩).

عمرو فكره[1]"، وأما الإجماع في الفقه فهو مُلْزِم للمخالف لقول الرسول ﷺ: (أمتى لا تجتمع على ضلالة).

ومع أن ابن جنى قد جوّز الخروج على الإجماع إلا أنه ينصح بعدم الإقدام على مخالفة الجماعة، وفى ذلك جاء قوله[2]: "إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل، والقوم الذين لا نشك في أن الله -سبحانه وتعالى- قد هداهم لهذا العلم الكريم إلا بعد أن يُناهضه إتقانا، ويُثابته عِرفانا، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوةٍ من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على المثال، وباشر بإنعام تُصَفُّحِه أحناء الحال، أمضى الرأى فيما يره الله منه، غير معازّ به ولا غاضّ عن السلف - رحمهم الله - في شيء منه فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه، وشُيِّع خاطره، وكان بالصواب مِئْنَة، ومن التوفيق مِظَنّة".

ومن أمثلة إجماع المدرستين أنهم "أجمعوا على أن حركة الاسم المُرَخّم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخوله من ضم وفتح وكسر، ثم اختلفوا في ترخيم الاسم الساكن ما قبل آخره، فقال البصريون: يرخم الحرف الأخير، وذهب الكوفيون إلى أن ترخيمه بحذف الحرف الساكن والحرف الذي بعده[3]."

وأما الخروج على الإجماع فقد مثل له ابن جنى "بإنكار أبى العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ فأحد ما يحتج به عليه أنْ يُقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الخصائص (١/ ١٩٠).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية، باب النداء، في أدلة النحو (ص/ ٢١٥).

عن خلافه[1]".

يلاحظ أن ابن جنى نقل الإجماع على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وهذا الأمر فيه نظر فمما جاء في الهمع قول السيوطي[2]: (وأما ليس) فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافى، والفارسى وابن أخته، والجرجانى، وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع – أى منع تقديم خبر (ليس) عليها- فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف".

وخَرَجَ ابن جنى نفسه على الإجماع فقال[3]: "فَمِمَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رَدّ غيره إليه. وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع؛ وذلك أنه على حذف مضاف لا غير..".

وثمَّة نحاة جعلوا الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ومنعوا الخروج عليه؛ قال ابن الخشاب[4]:"مخالفة المتقدمين لا تجوز"، وجاء عن العكبري[5] أن خلاف الإجماع مردود"، ومن أقوال الأنبارى: "ولَمَّا وَقَعَ الإجماع على خلاف ذلك دل على بطلان ما ادعيتموه[6]".

---

(١) الخصائص (١/ ١٨٨). انظر الاقتراح (ص/ ٤٢).

(٢) همع الهوامع (١/ ٣٧٣).

(٣) الخصائص (١/ ١٩١ – ١٩٢).

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٣٦).

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٣٧-٣٨).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٩٠)، طبعة: دار الكتب العلمية.

"وفى وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده"[1]، وبرغم أن الأنبارى قد أورد الإجماع في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وجعله دليلا من أدلة النحو إلا أنه لم يذكره في (لمع الأدلة) بين أصول النحو".

فأصول النحو في لمعه ثلاثة فقط: نقل وقياس واستصحاب حال، قال السيوطى: "فزاد الاستصحاب – على أدلة ابن جنى – ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأى قوم[2]".

وأخيرا فقد تحدَّث السيوطى عن إجماع العرب من غير النحويين واعتبره حجة إن أمكن الوقوف عليه، وفى ذلك يقول[3]: " وإجماع العرب أيضا حجة ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟ ومِنْ صُوره أن يتكلم العربى بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه". ومثَّل لذلك بمثال من كلام ابن مالك سوف ننص عليه في مكانه.

الإجماع عند ابن مالك

احتجَّ ابن مالك بالإجماع في كثير من المسائل، فهو إلى جانب اعتماده على السماع والقياس قد اتخذ من الإجماع دليلا دَعَّم به جملة من آرائه، وجعل منه أداة يستند إليها في مناقشاته النحوية.

والإجماع عنده يأتى في المرتبة التي تلى السماع والقياس من حيثُ الأهمية. وقد عَبَّر عنه بعبارات مختلفة منها "وقد [4] أجمعوا على منع..."، "مانع[5] من

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٠).

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٥).

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو (ص/ ٤٣).

(٤) شرح عمدة الحافظ (ص/٢٠٨).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٩٢).

مفارقة الإجماع"، "ولأن[1] عسى لا يتقدم خبرها إجماعا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها" "[2]لاجتماعهم على صحة" "ومما ورد بلفظ آخر غير لفظ الإجماع: "..."[3] سائغ باتفاق" "واتفقوا[4] على أن"، "فهذا[5] الإتباع متفق على التزامه"، "جائز[6] في الضرورة بلا خلاف" "ولا[7] خلاف في جواز نيابة كذا...".

وابن مالك ينقل الإجماع عن المتقدمين من العلماء، ويحترمه ويقطع به، وهو دائما يقف عند الأحكام المجمع عليها لا يتجاوزها.

وهذه بعض المسائل التي استدل فيها بهذا الأصل:

يرى ابن مالك[8] أن الأصوب أن نستعمل مصطلح (البدل المطابق) بدلا من (بدل الكل من الكل). فذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى. بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله – تعالى – كقراءة غير نافع وابن عامر[9] ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ – بجر لفظ الجلالة –.

وقد ينص ابن مالك على أن المقصود بالإجماع هو إجماع الكوفيين

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٩٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٥).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٤٧).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠٩).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٢٩).

(٨) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٦ – ١٢٧٧).

(٩) إبراهيم آية ١، ٢، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٦٢).

والبصريين، جاء- في باب عطف البيان – في ذكر المطابقة أنه قال[1]: "وأجاز أبو على الفارسى العطف والإبدال في (مقام) من قوله تعالى[2]: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ فجعله عطف بيان، مع كونه معرفة، (آيات) نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يُلْتَفَت إليه".

وأيد ابن مالك مذهب ابن كيسان وأبى على في أن العاطف إنما هو (الواو) التي قبل (إما) بقولـه[3]: "وبقولهما أقول في ذلك؛ تخلصا من دخول عاطف على عاطف؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها)، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكُن (إما) مثلها، إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية".

وإذا كان[4] صاحب الحال مجرورًا بالإضافة، لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، وما بالصلة فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة؛ فلذلك لم يختلف في امتناع تقديم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: (أعجبنى ذهاب زيد راكبا).

وإذا وقع[5] الظرف صلة أو خبرا أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه، واكتفى بتقديره، إلا أنه في الصلة فعل بإجماع، وفى غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلا، ويجوز أن يكون اسم فاعل.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٢٦).

(٢) آل عمران آية ٩٧.

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٢٢٦).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٣ – ٧٤٤).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٨٤).

ويقول ابن مالك عن أدوات النداء[1]: "وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس".

ومما خصوه[2] بالنداء فلا يستعمل في غيره قولهم: يا مَلأمُ، ويالُؤْمَانُ، ويا مَلأمان – بمعنى يا عظيم اللؤم – ويا مُكْرُمَان – بمعنى يا عظيم الكرم – ويا نَـوْمان – بمعنى يا كثير النوم – وهذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع.

وإذا كان[3] لشخص اسم ولقب، وذُكِرا معا قدم الاسم على اللقب ثم إنْ كانا مركَّبين، أو كان أحدهما مفردًا، والآخر مركبا، جُعِل اللقب تابعا للاسم في إعرابه؛ إما بدلا، وإما عطف بيان؛ كقولك: (هذا عبد الله عابد الكلب)، و(رأيت زيدًا أنف الناقة)، وإن كان مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع.

وابن مالك كثيرًا ما يتخذ من الإجماع سلاحا للمناقشة والبحث وإقامة الدليل، وهو لا يجيز مخالفة الإجماع – وإن قيل بخروجه عليه – والقائل عنده بما خالف الإجماع قائل بما لا يقوله أحد، كما أن القول المؤدِّى إلى مخالفة الإجماع يجب أن يكون فاسدًا في رأيه.

ومن المسائل التي احتج فيها بالإجماع ضد من خالفه:

أنه إذا رأى الكوفيون والأخفش أن الهمزة في صحراء وثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء، ونحو ذلك موضوعة للتأنيث، فإن ابن مالك يرى أنها مبدلة من ألف التأنيث، ويستدل على ذلك من ثلاثة أوجه:

"أحدها[4]: أن كون الألف حرف تأنيث ثابت في غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة للتأنيث في غير هذه الأمثلة منتفٍ بإجماع، وإبدال همزة من حرف

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٥٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٩٢).

لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فتعين الأخذ به".

"وزعم الفارسي[1] أن نحو: (زيد بن عمرو) عند قصد النعت في غير النداء مركب، وأن حركة المنعوت حركة إتباع، كحركة ميم (مرء) على لغة من قال: (هذا مرؤ)، و(رأيت مرأ)، (ومررت بمرئ). وليس ما رآه في هذا صحيحا؛ للإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف؛ نحو: (صلى الله على يوسف بن يعقوب)".

ومن ذلك أن الكوفيين يرون أن الظرف من نحو: (زيد خلفك) منصوب بمخالفته المبتدأ، وأما ابن مالك فيرى فساد هذا القول من أربعة أوجه منها "أن[2] المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع؛ نحو: (أبو يوسف أبو حنيفة)، و(زيد زهير)، و(نهارك صائم) و(أنت فطر)، و(هم درجات). فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار، ونحوها؛ لتحقق المخالفة فيها".

واختلف في تقديم خبر (ليس) عليها، فأجازه قوم منهم أبو على الفارسى والسيرافى وابن برهان، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجانى، وابن مالك ممن قال بالمنع" لأن[3] (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كـ (عسى ونعم)، وفعل التعجب... وقد أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه. فمعاملة (ليس) بذلك أحق وأولى ؛ لأصالتها في منع التصرف".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٩٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٣).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢٠٦ – ٢٠٨).

إجماع العرب:

وتحدث السيوطي عن إجماع العرب من غير النحويين، واعتبره حجة إن أمكن الوقوف عليه، فقال[1]: "وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه".

وقد احتج ابن مالك بإجماع العرب في بعض المواضع: منها استدلاله على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق[2]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم نفر

وقد رَدّ المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يُصِب، وأما ابن مالك فقد اعتمد على إجماع العرب في تفنيد هذه الحجة حيث قال[3]: "ويجاب بأن الفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لَنُقِلَ لتَوَفُّر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله".

فهو يرى أن سكوت العرب على بيت الفرزدق فيه إجماع على صحته؛ إذ لو خُطِّئ لوصَلَ ذلك إلينا لتوفر دواعي النقل.

كما احتج ابن مالك بإجماع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، فقال[4]: "وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقا – على سبيل اللزوم – إلا أن الزمخشري قال: (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا). وقال الجزولي: (ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا).

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص ٤٣).

(٢) من البسيط، ديوان الفرزدق (١/ ١٧٥) ط: دار صادر.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٣).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٧).

وليس بصحيح ما قالاه؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه".

وقال[1] أيضا: "اتفقت العرب على فتح سين (عسى) إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونيه".

ومن ذلك أن "النطق[2] بالهمزة المتحركة مخففة أسهل من النطق بها ساكنة محققة؛ فلذلك أجمعت العرب على إبدال الثانية في نحو: (أؤمن). وفى نحو: (أوذن) جائز فيه الإبدال والتحقيق. وكالإجماع في (أومن) الإجماع في (آدم)".

واحتج ابن مالك بأنواع أخرى من الإجماع منها **إجماع أهل اللغة** الذي جاء في قوله[3]: "(سوى) اسم يستثنى به، ويُجَرّ ما يستثنى به لإضافته إليه، ويُعْرَب هو تقديرًا، كما تعرب (غير) لفظًا؛ خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: (قاموا سواك)، و(قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: (إن سوى عبارة عن مكان، أو زمان). وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية...".

فابن مالك قد ذهب إلى أن (سوى) أداة استثناء، واحتج بإجماع أهل اللغة على صلاحية إحلال (سوى) محل (غير)، وعدم توفر صفات الظرفية فيها. واحتج أيضا **بإجماع القراء** في تأييد ما ذهب إليه من أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الواقع موقع (من) الشرطية أو (ما) أختها جائز لا لازم، فقال معللا سبب

---

(1) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٥٨).

(2) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٩٣).

(3) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٦).

الجواز[1]: "لأنها لم تلحقه – الخبر المذكور – إلا لشبهه بالجواب فلم تساوه في لزوم لحاقها؛ ليكون للأصل على الفرع مَزِيّة. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى[2]: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾.

وعنده أن الرجوع إلى الأصول المجمع عليها يكون أولى من مخالفة هذه الأصول والعمل بغيرها. جاء عنه في باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر أنه قال[3]: "ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخواتها، ويستشهد لذلك بقول الراجز العماني[4]:

كأن أذنيـه إذا تشــوفـا

قادمــة أو قلما محرفـا

وبحديث روى وهو[5]: "إن قعر جهنم سبعين خريفا".

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى، فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير: (كأن أذنيه يحاكيان) – ونحو ذلك – ويخرج (إن قعر جهنم) على أن (قعر) مصدر من قولهم: (قَعَرتُ البئر)؛ أي: بلغت قعرها. و(سبعين) منصوبة على الظرفية، وقد وقع خبرا؛ لأن الاسم مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مُطّرِد".

وثمة مسائل نقل ابن مالك فيها الإجماع، وليس الأمر كذلك:

جاء عن السيوطى أنه قال[1]: "وادعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٩).

(٢) الزمر: آية٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٥١٦ – ٥١٨).

(٤) الكامل للمبرد (ص/ ٥١٣). العقد الفريد (٥/ ٣٦٧).

(٥) أخرجه مسلم، في باب الإيمان (٣٢٩).

خلاف في بنائه معها – أى بناء المضارع مع نون الإناث – وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذٍ جماعة منهم ابن دَرَسْتَويه والسهيلى وابن طلحة، وعلّلوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي".

وقال ابن مالك(٢): "للنحويين في اسم الإشارة مذهبان: أحدهما: أنّ له مرتبتين بعيدة وقريبة. والثانى: أن له ثلاث مراتب. والأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه: أحدها: أن النحويين مُجْمِعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان، مرتبة للقرب، وتستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف، والمشار والمشار إليه شبيه بالمنادى فَيَقْتَصَر فيه على مرتبتين".

وقد تعقّبه السيوطى فقال(٣) عن أدلته: "وهى وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة. وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُرْبى، ولها المجرد. ووُسْطى، ولها ذو الكاف. وبُعْدى، ولها ذو الكاف واللام. وصحّحه ابن الحاجب".

وفى جواز العطف على معمولى عاملين في نحو: (كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر) قال ابن مالك(٤): "وأجمعوا على مَنْع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا، وكذا إن كان أحدهما جارا وفُصِلَ المعطوف من العاطف بغير (لا)".

---

(١) همع الهوامع (١/ ٦٧). وانظر منهج السالك (١/ ٢٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤٢).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٥٩).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٧٨).

قال أبو حيان مُبطِلا هذا الإجماع[1]: "فلو ناب عامل مناب عاملين فمذهبان، أحدهما: القول بالجواز مطلقا؛ سواء كان أحد العاملين جارًا أم لم يكن، فإن لم يكن جارا؛ نحو: (كان آكلا طعامك زيد وتمرك عمرو)؛ أى: وكان آكلا تمرك عمرو؛ فذكر ابن مالك في شرحه الإجماع على منع ذلك، وليس بصحيح؛ بل ذكر الفارسى في بعض كتبه جواز ذلك مطلقا عن قوم من النحويين".

وأكَّد ابن هشام كلام أبى حيان فقال[2]: "وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعا؛ نحو: (كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر). وليس كذلك، بل نقل الفارسى الجواز مطلقا عن جماعة؛ وقيل: إن منهم الأخفش".

وأخيرا فقد ادعى الشاطبى خروج ابن مالك على الإجماع في مسألة الضرورة الشعرية، حيث قال - فيما نقله صاحب الخزانة[3]-: "وما ذهب إليه ابن مالك باطل من وجوه: أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسى جملة، ولو كان مُعْتَبرًا لنبهوا عليه...".

وقد تَوَلَّى ابن الطيب[4] الرد على الشاطبى في هذه المسألة فأبطل القول بخرق ابن مالك للإجماع؛ لكون سيبويه قد سبقه إلى هذا القول.



(١) همع الهوامع (١/ ٢٤٧).

(٢) مغنى اللبيب (ص ٦٣٢).

(٣) خزانة الأدب (١/ ٤٢ - ٤٣).

(٤) خزانة الأدب (١/ ٤٢ - ٤٣).

المبحث الثاني

الاستصحاب

عرّف الأنبارى استصحاب الحال بأنه[1]: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل".

مثال ذلك قولهم في فعل الأمر[2]: "إنما كان مبنيا ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء".

واستصحاب الحال أصل من أصول النحو المختلف في الأخذ بها، فابن جنى يعتبر أدلة النحو ثلاثة هى السماع والإجماع والقياس، الأنبارى يعتبرها ثلاثة أيضا: نقل وقياس واستصحاب حال. وأما السيوطى فقد جمع شتات هذه الأصول، وجعلها أربعة، حيث قال[3]: "وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جنى في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال الأنبارى في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأى قوم، وقد تَحَصَّل مما ذكرناه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب".

والمتمسك باستصحاب الحال خارج عن عهدة المطالبة بالدليل، قال الأنباري[4]: "من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عَدَل عن

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (ص/ ٤٦). الاقتراح (ص/ ٨٦).

(٢) لمع الأدلة (ص/ ١٤٢).

(٣) الاقتراح (ص/ ٤).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٠٠) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل".

واستصحاب الحال وإن كان من الأدلة المعتبرة إلا أنه دليل ضعيف، "ولا يجوز[1] التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم".

والبصريون وحدهم هم الذين اعتمدوا هذا الدليل، واستدلوا به، تقول الدكتورة عفاف حسانين[2]: "من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال، وأما الكوفيون فلم يرِد عنهم – فيما قرأتُ من أدلتهم – الاستدلال به على مسألة من المسائل، كما يلاحظ أيضًا قلة مواضع الاعتماد عليه في الاستدلال، ففى مسائل الإنصاف التي يبلغ عددها مائة وإحدى وعشرين مسألة كان نصيبه من الاستدلال سبعة مواضع منها فقط".

ومن مسائل الإنصاف التي استدل فيها البصريون بهذا الدليل

- رأى البصريون كون (كم) مفردة وليست مركبة، وجاء عنهم أنهم قالوا[3]: "إنما قلنا إنها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فَرْع، ومَنْ تمَسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل. واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة".

- ذهب البصريون إلى أن السين أصل برأسها، وليست مقتطعة من (سوف)

---

(١) لمع الأدلة (ص/ ١٤٢).

(٢) في أدلة النحو (ص/ ٢٢٩).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة رقم ٤٠).

كما يرى الكوفيون. ونقل عنهم قولهم[1]: "إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلا في نفسه لا مأخوذاً عن غيره".

الاستصحاب عند ابن مالك

اعتمد ابن مالك على دليل الاستصحاب في كثير من المواضع، وعَدَّه من الأدلة المعتبرة في إثبات القواعد. وقد صَرَّح به، وسمَّاه في معظم مواضع الاستدلال.

ومن المسائل التي استدل فيها بهذا الأصل

رَدّ ابن مالك على القائل بأن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فذكر أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل. وفي ذلك جاء قوله[2]: "مدعى كون (كان) لا تدل على الحدث، معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين - إذا - فحُكْمُه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل".

"وقيد إعمال[3] اسم الفاعل بكونه مكبرا؛ احترازًا من المصغر كـ (ضويرب)، فإنه لا يعمل؛ لكونه لا يشبه الفعل لفظا ولا معنى، وليس كذلك المجموع جمع تكسير كـ (ضُرّاب)، فإنه وإن خالف الفعل لفظا؛ فإنه في المعنى بمنزلة أسماء فاعلين معطوف بعضها على بعض، وبمنزلة أفعال معطوف بعضها على بعض، فاستصحب له العمل".

فاسم الفاعل المصغر لا يعمل؛ لامتناع شبهه بالفعل - لفظا ومعنى - بعد

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة رقم ٤٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٨).

(٣) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٧٢).

التصغير. وهذا الشبه كان سببا في إعماله عمل فعله، فلمَّا فُقِدَ امتنع العمل، وأما اسم الفاعل المجموع جمع تكسير فما زال له شبه بالفعل من جهة المعنى؛ لأنه بمنزلة أسماء فاعلين عطف بعضها على بعض؛ فلذا استصحب له العمل".

وإذا كان[1] الفعل الذي صيغ منه أفعل التفضيل أو فعل التعجب متعديا بحرف استصحب ذلك لهما، فقيل: (زيد أرغب فيك)، و(ما أرغبه فيك)، و(هو أميل إليك)، و(ما أميله إليك)، و(هو أحنى عليك) و(ما أحناه عليك)، و(هو أوثق بك)، و(ما أوثقه بك).

ومن قال[2] في النداء: (يا غلاميَ) بالفتح، استصحب الفتح في الندبة؛ نحو: (واغلامَياه)، ومن لم يجئ بالألف فله أن يقول: (واغلامي) بالسكون، و(واغلامَيه) باستصحاب الفتحة، وزيادة هاء السكت، كما قال ابن قيس[3]:

وتقـول سلمـى يا رزيـتيــه

وتصرف[4] (ربما) معنى المضارع إلى المضيّ؛ لأن (رُبّ) قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة في المضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق؛ لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنًى إلى معنى كما فعلت بـ (إذ) حين قيل فيها: (إذ ما) ففارقتها في الدلالة على المضي، وحدث فيها معنى المجازاة، و(ما) المتصلة بـ (رب) غير قابلة معناها؛ بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المعنى".

"وإن[5] كان المستغاث قبل الاستغاثة معربا استُصْحِب إعرابه، كقولك في (يا

---

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٧٧٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤١٥).

(٣) من الكامل، الكتاب (٢/ ٢٢١).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٩).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٤١٠).

غلام زيد): (يا لغلام زيد) وإن كان مبنيا بناء حادثا في النداء أُعيد إلى الإعراب، وجَرّته اللام بما كانت تجره في غير النداء؛ كقولك في (يا زيد)، و(يا زيدان)، و(يازيدون): (يالزيد)، و(ياللزيدَيْن)، و(ياللزيدِين). وإن كان مبنيا قبل النداء استصحب بناؤه، وحكم بجره تقديرا؛ كقولك: (يالرقاشِ)، و (يالهذا).

وابن مالك دائم التنبيه على الأصل، فالمراجِع لكتبه، ولا سيما شرح الكافية الشافية يجد أنه ينص على أصل الوضع في كثير من المسائل التي يتناولها. ووضوح فكـرة الأصل في ذهن ابن مالك، ودوام التنبيه عليه جَعَلَه ذلك يُكْثِر من استصحابه في إثبات الأحكام التي هو بصددها:

فمن اهتمامه بالأصل في الخلاصة:

والأصـــل في الأخبـــار أن تــؤخرا	وجـــوزوا التقـــديم إذ لا ضــــــررا[1]
والأصـــل في الفاعـــل أن يتصـــــلا	والأصـــل في المفعـــول أن ينفصـــلا[2]
والأصل سبق فاعل معنى كـــ(مـن)	من (ألبسن من زاركم نسج اليمن)[3]
ويلــزم الأصـــــل لموجـــب عــــرا	وترك ذاك الأصل حتما قـد يـــرى[4]
بمثلـــــــــــــــــــه	وكونــه أصـــلا لهـــذين انتخـــب[5]

وجاء في الكافية:

وأصلهـــا (فعنـــلل) (فعـــالل)	وفعــــليل فـــادر أو فعـــــالل[6]
مـا تـــم مســـند لـه خلـــو لـــزم	سبقا بصوغ الأصل فاعـلا وسم[7]

---

(1) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٢٧).

(2) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٩٦).

(3) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٥٣).

(4) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٥٤).

(5) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ١٦٩).

(6) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٢٦).

(7) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٧٦).

والأصل في المفعـول أن ينفصـلا والنية التأخير حـيث اتصـلا[1]
والأصل سبق فاعل مغنى كـ (من) من (ألبسـن من زارنا نسج اليمن)[2]
ويلـزم الأصـل لموجـب عـرا وتـرك ذاك الأصل حتما قد يرى[3]
والأصـل في ذي الحـال أن يقدمـا ولـيس ذاك عندهـم مـلتزمـا[4]
والنصب جوز فهو أصل كـ (بكم) فقيه، أو فقيهـا اعتنـى الحكـم[5]
(ذو) (ذات): أنثـــاه، (ذوات): وجريان الأصـل يجـرى الفـرع[6]
والأصل في الكـلام تـأخير الخـبر وجـائز تقديمـه إذ لا ضـــرر[7]

وثمة أبيات في الخلاصة يشتمل صدرها على قاعدة أصلية، ويشتمل العجز على قاعدة فرعية من هذه الأبيات:

ولا يجـــوز الابتـــدا بالنكـــره ما لـم تفـد كـ (عند زيد نمـره)[8]
ولا تجـز حـالا مـن المضـاف لـه إلا إذا اقتضـى المضاف عملـه[9]

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٨).

ومن مواطن النص على الأصل في شرح الكافية (١/ ٥١٣، ٥١٧) (٢/ ٥٤٢، ٥٦٧، ٥٨٤، ٦٣٨، ٦٩٨، ٧٤١، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨٨، ٨٠٨، ٨٣٠، ٨٦٠، ٨٦٢، ٨٦٩، ٩٠٣، ٩٣٩، ١٠٠٣، ١٠١٥، ١٠٤٢، ١٠٥٢، ١٠٥٧، ١١٠٠، ١١٠١، ١١١٨، ١١٢٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٨).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٤٠).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٢٥).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢٥).

(٧) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٦٥).

(٨) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢١٥).

(٩) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/ ٢٦٦).

ولا يكـون اسـم زمـان خـبرا   عن جثـة، وإن يـفد فأخـبرا[1]

ومن استصحاب الأصل قوله[2]: "ثم بنيت أن المنسوب إليه المعوض من لامه همزة وصل يجوز أن يجبر في النسب، وتحذف همزة الوصل؛ كقولك في (ابن): (بنوي). ويجوز الأ يجبر، ويستصحب الهمزة، كقولك: (ابني)".

والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت، ونفى ما نفى، "فإذا[3] اجتمعت الواو و(إما)، فالعطف بالواو لا بها – أى بـ (إما) – ؛ لأن عطفية الواو إذا خلت من (إما) ثابتة، وعطفية (إما) إذا خلت من الواو متنفية. والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفى ما نفي".

وابن مالك يستصحب أصل البناء في الأعداد المركبة، في قوله[4]: "وقولى:

...... وسوانا إن يضف   يعرب كلا الجزأين ......

أشرت به إلى أن الكوفيين إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل، وجروا العجز بإضافة الصدر إليه، فيقولون: (هذه خمسة عشر زيد)، و(اقبض خمسة عشرك)، و(اكفف عن خمسة عشر غيرك).

والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع".

ومن العرب من يعتد بالاسمية العارضة في (أبطح) فيصرفه، وأما ابن مالك فيرى[5] أن اللغة المشهورة فيه، وفى أمثاله منع الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢١٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٥٥).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٤٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٨١).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٣).

(أرنب)، و(أكلب) حين أجريا مجرى الصفات.

"وإذا نكر[1] (أمس) أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف؛ لزوال سبب البناء، أعنى تضمن معنى حرف التعريف، وشبه الضمير من الوجه المذكور. ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام؛ كقول الشاعر[2]:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابِك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين، وهو في موضع نصب؛ والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف، واستصحب معنى المعرفة، واستدام البناء.



(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٢٤).

(٢) من الطويل، همع الهوامع (١/ ٢٠٩).

الفصل الخامس

قواعد الاستدلال

قواعد الاستدلال عند ابن مالك:

وهى قواعد عامة للتوجيه تشمل أكثر من أصل نحوى وقد آثـرنا جمعها في فصل واحد حتى يَسْهُل الانتفاع بها.

وهذه الأصول لا تنتمى لباب واحد من أبواب النحو، وإنما هى ضوابط عامة تشمل الأبواب والجزئيات، وتَنُمّ عن فهم واعٍ ودقيق لكلام العرب، فهى عُصَارة فكر ابن مالك وخلاصة ما توصل إليه بعد طول بحث ومدارسة في هذا العلم.

الاستثقال والتخفيف:

١- الاستثقال يبيح التغيير:

قال ابن مالك[١]: "ويجوز أن تبدل النون الثالثة ياءًا فرارًا من استثقال ثلاثة أمثال كما قالوا في (تظننت): (تظنيت).

وقال أيضًا[٢]: "إذا كانوا لتوالى ثلاثة أمثال مستثقلين حتى كادوا لا يستعملون أصل (تظنيت)، فهم لأربعة أمثال أشد استثقالا، فليكن إبدال آخرها واجبا إذ ليس بعد الجواز الراجح إلا الوجوب. فعلى هذا يقال في مثال (جَحْمرش) من الرد (رَدُّدِي)، والأصل (رَدُدَدِدْ)؛ قوبل بالراء والدالين الأصيلتين: الجيم والحاء والميم، وضُوعفت الدال الثانية مرتين بإزاء الراء

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٤).

(٢) السابق نفسه.

والشين، فاجتمعت أربع دالات فأبدلت الرابعة ياء فصار (رَدَّدِيًا).

٢ - تخالف المتعاقبين أخف من تماثلهما:

جاء في الكافية[١]:

مضارع الـذي علـى وزن (فعـل) يأتى على (يفعل) حتما كـ (سهل)
وهو على (يفعل) يأتى من (فعـل) إن روعى القياس فيـه كـ (بخـل)

وفى الشرح": لما كان (فَعَل) و(فَعِل) موضوعين لمعان مستقرَّة في أصل الخلقة، ولمعانٍ طارئة احتيج فيهما إلى المضارع والماضى كثيرا، فخُولف بين حركتى عينيهما - غالبا - تخفيفا؛ لأن تخالف المتعاقبين أخفّ من تماثلهما".

٣ - الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد:

بيَّن ابن مالك كيفية تحـول الضمير (أنا) إلى حالة الخطـاب فقال[٢]: "ويلتزم في الخطاب حذف الألف والتسكين؛ لأن الحاجـة إلى تخفيف المركـب أشد من الحاجـة إلى تخفيف المفرد".

٤ - كثرة الاستعمال تقتضى التخفيف:

قال عن همزة الوصل[٣]: "وإذا ثبت استحقاقها حركة، فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها مُوقِع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعى مفتوحة في غيره، لكنها فُتِحَت مع حرف التعريف تخفيفا؛ لأنه كثير الاستعمال".ومن ذلك قوله[٤]: "فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص (دخل) جاز أن يتعدى إليه بنفسه، لا على أنه ظرف، بل على أنه مفعول به متعدى إليه

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢١٣).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٤٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦)

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٦٨٣)

بحرف، ثم حذف حرف الجر تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه، كما يتفق لغيره".

الاستغناء

٥ – ما لا يُستَغنَى عنه أولى بالحكم مما يُستَغنَى عنه:

رأى ابن مالك أن الكاف حرف خطاب في نحو (أرايتك) فقال متابعًا سيبويه[١]: "والكاف في هذا كله – أرايتك وأرايتكن وأرايتكما – حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أريتك فلانا ما حاله. ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾. وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب.

والقول الأول أولى؛ لأن التاء لا يُستَغنَى عنها، والكاف يستغنى عنها. وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه".

الأصالة والزيادة

٦ – إذا كان الحكم بالأصالة موجبا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة:

جاء في الكافية[٣]:

وإن يكن تأصيل حرف موجبا فقد نظير أو يرى مغلبا

ما قل فاجعله مزيدًا أبدا كـ (نرجس) و(جندب) و(تقتدا)

وفي شرحها: "إذا كان الحكم بأصالة حرف موجبا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كـ نون (نرجس)، فإنه زائد؛ إذ لو لم يكن زائدًا لكان وزنه (فعللا)،

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٤٧).

(٢) الإسراء: آية ٦٢.

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٥٧ – ٢٠٥٨).

وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء".

٧ – الأصل عدم الزيادة:

قال عند الكلام عن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة[١]: "وزعم المازني أن الواو والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل، كالتاء من (فعلْت)، والفاعل مستكن كاستكنانه في (زيد فعل) و(هند فعلت).

وما زعمه غير صحيح، وإنما هي أسماء أسند الفعل إليها، ودلّت على مسمياتها كدلالة النون والألف من (فعلنا)، والتاء من (فعلْتُ وفعلْتَ وفعلْتِ)؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة".

٨ – زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف:

ذهب ابن مالك إلى القول بزيادة الفاء في قول زهير[٢]:

أراني إذا أصبَحْتُ أصبحت ذا هوى ... فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وقد علق على البيت قائلا[٣]: "وزعم الأخفش أن الزائد في هذا البيت (ثم) لا (الفاء). والفاء أولى بالزيادة؛ لأن زيادتها قد كثرت، وزيادة (ثم) لم تكثر؛ وأن زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف".

٩ – العارض لا اعتداد به إلا في نادر من الكلام:

قال في الممنوع من الصرف للوصفية وَوَزْن الفعل[٤]: "وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أولى، فاحترز بـ (أصالة الوصفية) من عروضها، كوضعك (أرْنبا) موضع (ذليل)، و(أكْلُبًا) موضع

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٢٣).

(٢) من الطويل، خزانة الأدب (٤/ ٥٨٨). وشرح أبيات مغني اللبيب (٣/ ٣٦).

(٣) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٦٥٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٠ – ١٤٥١).

(أخِسَّاء) فإنهما حينئذ وصفان. وهما على وزنين من الأوزان المعتبرة لكن وصيفتهما عارضة فلا اعتداد بها".

وكذا لا اعتداد بعروض الاسمية فيما أصله الوصفية؛ كقولهم للقيد (أدهم) فإنه لا ينصرف للوزن وأصالة الوصفية. وإن كان الآن جاريا مجرى الأسماء الجامدة؛ لأن ذلك عارض، والعارض لا اعتداد به إلا في نادر من الكلام".

١٠ – ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى:

قال في باب الممنوع من الصرف[1]: "الخامس من الأنواع الخمسة: ما منع للوصفية ووزن الفعل: وذلك بشرط أصالة الوصفية، وكون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أولى... واحترز بـ (كون الوزن من الأوزان التي الفعل بها أولى) من الأوزان المشتركة كـ (بَطَل) و(جُنُب) و(نَدُس)، فإن كل واحد منها أصيل في الوصفية وعلى وزن (فعل)، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم، فلا اعتداد به بخلاف (أحْمَر) فإنه على وَزْنِ الفعل به أولى؛ لأن أوَّلَه زيادة تدل على مَعْنًى في الفعل دون الاسم. وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى".

١١ – المجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه:

عَلَّل ابن مالك كون (إنَّ) المكسورة أصل (أنَّ) المفتوحة فقال[2]: "(إنَّ) المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة. والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٠ – ١٤٥١).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٢).

١٢ – الإخراج عن الأصل لا يُقْبَل إلا بدليل:

يدخل هذا الأصل ضِمْن قواعد الاستدلال باستصحاب الحال، وقد استدل به ابن مالك في الرَّدِّ على مَنْ قال بأن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث، فقال[(١)]: "من قال: إن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل".

١٣ – إذا صح تقدير الأصل فلا عدول عنه إلى الفرع:

استدل ابن مالك على أن تقدير اسم الفاعل في الظرف الواقع خبرًا أولى من تقدير الفعل بأن "الفعل الْمُقَدَّر جُمْلة بإجماعٍ، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والْمُفْرَدُ أصلٌ، وقد أمكن، فلا عدول عنه[(٢)]".

١٤ – الأصل عدم الاشتراك:

يَرَى ابن مالك أن الكلمة الواحدة لا تصلح أن تكون مفردًا وجمعا في آنٍ واحد؛ لأن الأصل عدم الاشتراك؛ فإذا زعم أبو علي الفارسي أن قول من قال: (سمعتُ لُغَاتَهم) بالفتح لا يحمل على أنه جمع، بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلب ألفا فإن ابن مالك يعتمد على هذا الأصل في إبطال ما ذهب إليه فيقول[(٣)]: "وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه؛ أحدها: أن جمعية (لغات) في غير (سمعت لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك، لا سيما بين إفراد وجمع".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٨).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٨٨).

١٥ - تفضيل الفرع على الأصل ممنوع:

قال في باب الحروف الناصبة المبتدأ الرافعة الخبر[١]: "وأجاز الأخفش؛ نحو: (إنّي لَبِكَ وَثِقْتُ) مع أنه لا يجيز (إنّي بِكَ لَوثقتُ). ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر؛ لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه. فإن لم يكن هو صالحا لها فلاحَظٌ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل".

وإذا اجتمعت نون الوقاية ونون الرفع في الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين، فالصحيح أن المحذوف هو نون الرفع؛ وذلك لأسباب منها "أن نون[٢] الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذِفَتْ الضمة تخفيفا في الفعل نحو قوله تعالى[٣]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾، ﴿وما[٤] يشعركم﴾ - بسكون الراء - في قراءة السوسى، وفى الاسم كقراءة بعض السلف[٥] (ورسلْنا لديهم يكتبون) - بسكون اللام-، (وبعولتْهن[٦] أحق) - بسكون التاء - فحَذْفُ النون النائبة عنها تخفيفا أولى؛ وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل".

وإنْ دَخَل على (كم) الاستفهامية حرف جَرٍ جاز أن يجر مميزها بـ (من) مقدرة لا بـ(كم)؛ كقولك (بكم درهم تصدقت)، وإلى هذا ذهب أبو الحسن بن خروف، وأيده ابن مالك بقوله[٧]: "الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩١).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٢).

(٣) البقرة آية ٦٧.

(٤) الأنعام آية ١٠٩.

(٥) الزخرف آية ٨٠.

(٦) البقرة آية ٢٢٨، مختصر شواذ ابن خالويه (ص/ ١٤).

(٧) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٤١٩ - ٤٢٠).

حروف؛ أعنى كون المميز في نحو (بكم درهم تصدقت) مجرورًا بـ (من) مقدرة لا بـ (كم) ؛ لأنها بمنزلة عدد يُنْصَب ما بعده، ولا يخفضه، فلو خفضت ما بعدها مرة، ونصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل".

١٦ – جواز أن يفوق الفرع الأصل بكثرة الاستعمال:

قال ابن مالك عن السين وسوف[1]: "وقال بعضهم لو كانت السين فَرْع سوف كـ (سَفْ وسَوْ)؛ لكانت أقل استعمالا منها لأنها أبعد من الأصل وهما أقرب إليه؛ إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كـ (نِعْم وبِئْس) فإنهما فرعا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالا، وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالا. وأمثال ذلك كثيرة. وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعا أولى".

١٧ – الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير:

ففى تخريج حديث[2]: (هُنَّ لهن ولمن أتى عليهن مِنْ غير أهلِهِنَّ)، قال ابن مالك[3]: "وأما الضمير في قوله (لهن) فكان حقه أن يكون هاء وميما، فيقال: (هن لهم)؛ لأن المراد أهل المواقيت؛ فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنه أنث باعتبار الفِرَق والزُّمَر والجماعات.

وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمتجاورين، كما قيل في بعض

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٦).

(٢) صحيح البخاري (٢/ ١٥٧ – ١٥٨).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٣٢).

الأدعية المأثورة[1]: (اللهم رب السماوات وما أظلَلْنَ، وربَّ الأرَضَين وما أقللن ورب الشياطين وما أضْلَلْنَ)، واللائق بضمير الشياطين أن يكون (واوًا) فجُعِل نونا قصدًا للمشاكلة، والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير".

١٨ – الدال على العام أولى بالأصالة من الدال على الخاص:

استدل ابن مالك على أن المصدر أصل للفعل بأدلة منها" أن مفهوم المصدر عام، ومفهوم الفعل خاص. والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على الخاص[2]".

١٩ – الرجوع إلى الأصول المجمع عليها أولى:

قال[3]:"ومن الكوفيين مَنْ ينصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخواتها ويستشهد بقول الراجز العماني[4]:

كأن أذنيـه إذا تشـوفــا

قادمــة أو قلما محرفــا

وبحديث يروى وهو[5] (إن قعر جهنم سبعين خريفا).

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى. فيخرج (كأن أذنيه) على تقدير (كأن أذنيه يحاكيان) أو نحو ذلك. ويخرج (إن قعر جهنم) على أن (قعر) مصدر من قولهم: (قَعَرْتُ البئر)؛ أى: بلغت قعرها. وسبعين منصوب على الظرفية، وقد وقع خبرا؛ لأن الاسم مصدر؛ والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد".

---

(١) سنن الترمذى (٥/ ٢٠٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٥١٧ – ٥١٨).

(٤) من الرجز لمحمد بن ذؤيب، شرح شواهد المغنى (٢/ ٥١٥)، طبعة دار مكتبة الحياة – بيروت.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (٣٢٩).

٢٠ - الفرع أحق بالفرع:

جاء في باب الإبدال من الكافية[١]:

وعين ما آخره قد زيــد ما   يخص الاسم واجب أن يسلما

وفى شرحها: "لما كان الإعلال فرعا، والفعل فرع كان أحق به من الاسم فلهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالاسم صححت فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما كـ (الجولان) و(الهيمان)؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل".

٢١ - الفرع يتضمن الأصل وزيادة:

قال[٢]: "الفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه، ولا شك أن الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل؛ وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح".

٢٢ - كون الشيء جملة من كل وجه أو مفردًا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفردًا من وجه.

قال عند الكلام عن إن وأخواتها[٣]: "(إن) - بالكسر- هى الأصل؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد. و(أن) - بالفتح - فرع؛ لأن الكلام معها جملة في تأويل مفرد. وكون الشيء جملة من كل وجه، أو مفردا من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفردًا من وجه".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٣٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٥٣ - ٦٥٤)

(٣) شرح الكافية الشافية (١ / ٤٨٢).

٢٣ – لا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا:

تحدث عن شبه القائلين بتأخير حال المجرور بحرف الجر في نحو (مررت بهند جالسة) فقال[١]: "ومن الشبه في التزام التأخير إجراء حال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة؛ فيقال لصاحب هذه الشبهة: المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا".

٢٤ – لا يكون الشيء فَرْع نفسه:

من أدلة الكوفيين التي ساقها الأنبارى على أن المصدر فرع الفعل قوله[٢]: "إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، فدل ذلك على أن الفعل أصل، والمصدر فرع".

وأبطل ابن مالك هذه الحجة فقال[٣]: "ولا حجة أيضا في توكيد الفعل بالمصدر؛ لأن الشيء قد يؤكد نفسه؛ نحو(زيد زيد قام). فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد لزم كون الشيء فرع نفسه، وذلك محال".

٢٥ – ما ثبت للفرع يجب أن يثبت للأصل:

علق ابن مالك على قول الشاعر[٤]:

وبلدة ليس بها طورىُّ   ولا خلا الجن بها إنْسِيُّ

بقوله[٥]: "فقدر أنه قال: (ولا بها إنسى خلا الجن) وهو استثناء منقطع. وفى

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٩).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١٧) مسألة رقم ٢٨.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٨٠).

(٤) من الرجز، همع الهوامع (١/ ٢٢٦). الدرر (١/ ١٩٦).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩١ – ٢٩٢).

تقديم (خلا) إشعار بتقديم (إلا)؛ لأنها الأصل. ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل".

٢٦ – ما جاء على خلاف الأصل لا يُبَالَى بانفراده:

جاء في باب الاستثناء قول ابن مالك[١]: "وقال بعض المتعصبين: لو كانت (حاشا) فعلا لجاز أن يوصل بها (ما) كما وصلت بـ (عدا وخلا). وهذا غير لازم فإن من أفعال هذا الباب (ليس ولا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضا فإن الدليل يقتضى ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر. ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة. فإذا وصل ببعضها حرف مصدرى فهو على خلاف الأصل، فلا يبالى بانفراده بذلك".

٢٧ – ما يقتضى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته:

قال ابن مالك عن بناء مثل وغير: "ولا ينبغى لـ (مثل) أن يجرى مجرى (غير) في جواز البناء عند الإضافة إلى مبنى؛ لأنه وإنْ وافقه في أن دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه، فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه. وكل ما استشهد به على البناء مخرج على الإعراب أحسن تخريج. فيجعل (حق) – في قوله تعالى. ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ – اسم فاعل من حق يحق، ثم قصر كما فعل ببار وسار، حين قيل فيهما: بر وسر، ويبقى فيه الضمير الذي كان فيه قبل القصر، وجعل (مثلا) حالا منه؛ وأما قراءة من قرأ {أن يصيبكم مثلْ ما أصاب} – بالنصب – فوجهه أنه منصوب على المصدرية وفاعل (يصيبكم) ضمير عائد على الله من ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ كأنه قيل: (ولا يجرمنكم شقاقى أن يصيبكم الله مثل إصابة قوم نوح).

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٣٠٧).

وإنما يحتاج إلى هذا إذا سُلِّم بناء (غير) وما بعده في المواضع المذكورة، وهو وإن كان أشهر من بناء (مثل) ضعيف عندى؛ لأن الإضافة فيها قياسية، فلا ينبغى أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء فحقها أن تكف سبب البناء وتغلبه؛ لأنها تقتضى الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضى الخروج عن الأصل. وما يدعو إلى مراجعة الأصل راجح على ما يدعو إلى مفارقته".

وإذا وضح هذا "وجب توجيه ما أوهم بناء (غير) وشبهه للإضافة إلى مبنى بما لا يخالف الأصول ولا يعسر بالقبول. فيخرج قول بنى أسد وقضاعة: (ما جاء غيرك) - بفتح الراء - على أن يكون المراد: (ما جاء جاء غيرك)، فنصب (غيرك) على أنه حال أو منتصب على الاستثناء وسوغ حذف (جاء) وهو فاعل؛ لأنه بعد نفى، العموم فيه مقصود[1]".

٢٨ - محال وجود فرع لا أصل له :

استدل ابن مالك على صحة رأى البصريين بأن المصدر أصل الفعل بقوله[2]: "من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرًا، وذلك ويح، وويل، وويس، وويب، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال".

٢٩ - المرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة:

وفى (إنَّ) وأخواتها جاء قوله[3]: "ومقصودى الآن ذكر أخواتها، وهى أربعة وبانضمام (إنَّ) إليها تكون خمسة. وهذا أولى من جعلها ستة بـ (أنَّ) المفتوحة؛ لأنها فرع، والمكسورة أصل. وذلك أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٦٣).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٧٩).

(٣) شرح عمدة الحافظ (١/ ٢١٨ - ٢١٩).

به؛ كقولك في (عرفتُ أنّكَ بَرٌّ): (إنكَ بَرٌّ). ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إنك بر): (عرفت أنك بر). والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة".

٣٠ - المُستغنَى به أصل للمُستغنَى عنه:

من الأمور التي جعلت اسم الإشارة يستحق البناء شبه الحرف في الوضع، قال ابن مالك[١]: "وأما الشبه في الوضع فالمراد به كون (ذا) و(ذي) وأخواتها موضوعة على حرفين. وذلك من وضع الحروف. فاستحقت البناء بذلك، وحُمِلَتْ البواقي عليها؛ لأنها فروع أو كالفروع.

وإنما قلت (أو كالفروع)؛ لأن منها (هنا) وأخواتها، وليست فروعا لـ (ذا) و(ذي)؛ ولكنها كالفروع؛ ولإمكان الاستغناء عنها بـ (ذا) أو (ذي). والمستغنى به أصل للمستغنى عنه".

٣١ - المفرد سابق المركب، والدال على المفرد أوْلَى بالأصالة من الدال على المركب:

رَجَّحَ ابن مالك الرأى القائل بأن المصدر أصل الفعل، ومن مرجحاته "أن[٢] المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركّب من حدث وزمان. والمفرد سابق للمركب. والدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب".

الإطراد والشذوذ

٣٢ - اعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد:

جاء عنه في باب الإضافة أنه قال[٣]: "ألا ترى أن نحو: الجانب الغربى

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٥٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣١٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٣٠).

والصلاة الأولى والمسجد الجامع، والدار الآخرة، والحبة الحمقاء مُتكَفَّى بلفظه في صحة معناه، وأن نحو: جانب الغربى وصلاة الأولى ودار الآخرة ومسجد الجامع وحبة الحمقاء غير مُكْتَفًى بلفظه في صحة معناه بل يحتاج فيه إلى تكلف تقدير بأن يقال: جانب المكان الغربى، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، ومسجد الوقت الجامع، وحبة البقلة الحمقاء... وأيضا جُعِلَ الأول من هذا النوع منعوتا، والثانى نعتا مطرد كقولهم للحنطة: الحبة السمراء، وللشونيز: الحبة السوداء، وللبطيخ: الحبة الخضراء. والإضافة غير مطردة؛ لأنها مقصورة على السماع، واعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد؛ ولذلك يجوز الإتباع فيما جازت فيه الإضافة، ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب كالحبة الحمراء، والحبة السوداء والحبة الخضراء".

٣٣ – ما لا تدعو الحاجة لإلحاقه بالشواذ يجب صرفه عن ذلك:

واختلف في الضمير المتصل باسم الفاعل في نحو (مُعْطِيك)، وقد فَصَّلَ ابن مالك هذا الخلاف فقال[1]: "مذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه، فعنده أن الكاف في (زيد معطيك) في موضع جر؛ لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له الجر بالإضافة؛ لأن (معطيك) مجرد من مانعيها؛ وهما: التنوين والألف واللام. وعنده أن الكاف من (زيد المعطيك) في موضع نصب؛ لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب؛ لأن فيه أحد مانعى الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب – مطلقا – وحكم له الرمانى والزمخشرى بالجر – مطلقا – وهو أحد قولى المبرد. وأجاز الفراء الوجهين.

والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل. والمضمرات نائبة عنه فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥١ – ١٠٥٢).

الشذوذ. وما نحن بصدده لم تدعُ حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صرفه عن ذلك".

أمن اللبس

٣٤ – ما أدى إلى اللبس يجب اجتنابه:

جاء في الكافية[١]:

وأخر المفعول إن لبس حذر   أو أضمر الفاعل غير منحصر

وفي شرحها: "إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم وجود قرينة وجب تقديم الفاعل وتأخير؛ المفعول نحو (أكرم موسى عيسى) و(زارت سعدى سلمى)".

وقال في باب الإبدال[٢]: "فلو بُنِيَ مِثْلُ (عَنْسَل) مِنْ (يَعْمَل)، لقِيلَ (عَنْمَل). ولم يجز الإدغام؛ لئلا يلتبس بالمضاعف كـ (شَمَّر) وهو اسم فرس".

التعلق

٣٥ – عُلْقَة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من عُلْقَة ما يحتاج إليها:

قال في باب تعدى الفعل ولزومه[٣]: "والأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك كـ(زيد) من مسألة (أعطيت زيدًا درهما)؛ فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى لكونه آخذًا ومتناولا، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى؛ فأصله أن يتأخر، وأصل الآخر أن يتقدم. وكذا الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدًا، وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين؛ لأن علقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها. فلذلك يقال:

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٢٠٦). شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٧٠).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٢).

(أعطيت درهمه زيدا)، واخترتُ قومَه عمرا، ولا يقال: أعطيتُ صاحبَه الدرهم)، ولا (اخترت أحَدهم القومُ)، إلا على قول من قال: (ضرب غلامُه زيدًا)".

التعويض والنيابة

٣٦ - أحق ما ينوب عن الشيء ما كثُرَت مصاحبته له، وإن لم يكن أصله:

قال في باب إعمال المصدر[١]: "وقد نص سيبويه على أن باب (تَرَاك) مقيس، فمن المُستَبْعَد ألا يكون عنده باب (سُقْيا) مقيسا، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره، فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثُرَتْ مصاحبته له، وإن لم يكن أصله. فإذا ثَبَتَتْ الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح، وكان إلغاؤه غير صحيح".

٣٧ - الجمع بين العوض والمعوض ممنوع:

رأى أبو على أن قول من قال: (سمعت لغاتهم) - بالفتح - لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدّ لامه إليه فقُلِبَتْ ألفا. وهذا الذي ذهب إليه رده ابن مالك من أربعة أوجه "الأول: أن[٢] جمعية (لغات) في غير (سَمِعتُ لغاتهم) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك، لا سيما بين إفراد وجمع.

الثانى: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض وذلك ممنوع".

٣٨ - لا يُجمع بين البدل والمبدل منه:

وفى باب المفعول المطلق جاء قوله[٣]: "يُستَغْنَى بذكْر المصدر الذي له فعل

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٨٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٢)

عن فِعْله في الخبر والدعاء والأمر والنهى ... ومن الأمر قوله – تعالى –[1] ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ أي: فاضربوا الرقاب. ومنه قول الشاعر[2]:

فصبرا في مجال الموت صبرًا فما نيل الخلـود بمستطـاع

فإضمار الناصب في هذا وما أشبهه لازم؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به، فذكره جمع بين البدل والمبدل منه".

وقال عن أسباب التزام حَذْف ناصب المصدر[3]: "من أسباب ذلك أن يُخْبر عن اسم عَيْنٍ بفِعْل جُعِل مصدره بدلا من اللفظ به مُكَرّرًا؛ نحو (أنت سَيْرًا سيرا) أو ذا حصر بـ (إنما) أو بـ (إلا) نحو: (إنما أنا صبرًا) و(ما الملهوفُ إلا حزَنا)؛ والأصل: (أنت تسيرُ)، و(إنما أصْبِر)، و(ما الملهوف إلا يَحْزنُ). فحُذِفَ الفعل حذفا لازما؛ لأجل التكرار والحصر، وجُعِلَ الثانى في التكرار بدلا منه فامتنع الإظهار؛ لئلا يجمع بين المُبْدَل منه والبدل".

٣٩- ما ناب عن أصل لا يثبت له غير ما ثبت لأصله إلا ما ليس عنه مندوحة:

نَقَل ابن مالك خلاف النحاة في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو (معطيك) فقال[4]: "مذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه...

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب – مطلقا – وحكم له الرمانى والزمخشرى بالجر – مطلقا – وهو أحد قولى المبرد، وأجاز الفراء الوجهين".

وقد صحح مذهب سيبويه بقوله[5]: "والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر

---

(١) محمد آية ٤.

(٢) من الوافر، ديوان الحماسة (١/ ٤٥).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥١ – ١٠٥٢).

(٥) السابق نفسه.

هو الأصل والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا يُنْسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ".

التغليب

٤٠ - تغليب أضعف الجزأين على أقواهما مردود:

ذهب البعض إلى أن (حبذا) بمجموعه فِعْلٌ يفتقر إلى فاعل، فإذا قيل (حبذا زيد) (فحبذا) فعل، وفاعله (زيد)، قال ابن مالك[1]: "ذهب قوم إلى أن (حب) إذا ضُمَّ إليها (ذا) نزل منها منزلة حرف زائد من الفعل، وصار المجموع مفتقرًا إلى فاعل، فجُعِلَ المخصوص فاعلا، فإذا قيل: (حبذا زيد) (فحبذا) بمجموعه فعل، وفاعله (زيد). وهو قول في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة من الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبَرَقَ نَحْره وتأبط شرا".

فابن مالك يرى أن تغليب جانب الفعلية على جانب الاسمية مردود؛ لأن هنا فيه تغليب لأضعف الجزأين على أقواهما.

التغيير

٤١ - تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير:

قال عن حذف نون الرفع في نحو (تأمروني)[2]: "وأيضا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان. وتغيير يُؤْمن معه تغيير أولى من تغيير لا يُؤْمن معه تغيير".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٢).

التقديم والتأخير:

٤٢ – تقديم المفسر على المفسر مغتفر:

جاء في الكافية[١] في باب التنازع:

ونحو ترضيه ويرضيك ندر   ومثله لو شاع لم يعد النظر

وفى الشرح: وقولى: " ....   ومثله لو شاع لم يعد النظر

أى: لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر؛ لأن فيه تقديم مفسر على مفسر فيغتفر، كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها[٢]".

٤٣ – تقديم الموافق أولى من تقديم المخالف:

قال عند الكلام عن فعل الشرط وجوابه[٣]: "وإذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه. وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف؛ لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائبا؛ ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وُضِع له؛ إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضى بعدها مصروف عما وُضِعَ له؛ إذ هو ماضى اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعًا، فرَدَّته الأداة ماضى اللفظ ولم تُغيِّر معناه، وهذا مذهب المبرد. أو هو ذو تغيُّر في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضى اللفظ والمعنى؛ فغيرت الأداة معناه دون لفظه، وهذا هو المذهب المختار".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٨ – ٦٥٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٤٨، ٦٥٠).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ٦٩ – ٧٠).

٤٤ – أواخر الجملة أولى بالحذف من أوائلها:

قال في باب المبتدأ مستدلا على أن المرفوع بعد (لولا) مبتدأ، وليس فاعلا[١]: "وأيضا فإذا حُكِمَ بالابتداء على الاسم الواقع بعد (لولا) كان المحذوف من الجملة مؤخرا، وإذا حُكم بفاعليته كان المحذوف منها مُقدَّما. والأواخر بالحذف أولى من الأوائل".

٤٥ – أواخر الكلمات أولى بالحذف من أوائلها:

يرى ابن مالك[٢] أن "ألف (سكرى) غير مسبوقة بألف؛ فلذا سَلِمَت، وألف (صحراء) مسبوقة بألف، فحُرِّكَت فرارًا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة؛ لأنها من مخرجها، وكانت الثانية – ألف صحراء الثانية – بالتحرك أولى؛ لأنها آخرة، والأواخر بالتغيير أولى".

ومن ذلك قوله[٣]: "ومراد من زعم أن أصل الله (الإله) لا يخلو من أمرين أحدهما: أن تكون الهمزة حُذِفَت ابتداء ثم أدغمت اللام في اللام.

الثاني: أن تكون الهمزة نُقِلَت حركتها إلى اللام الأولى، وحُذِفت هي على مقتضى النقل القياسي. فالأول باطل؛ لأن حاصله ادعاء حَذْف فاء بلا سبب، ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ فذِكْر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٨٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨١).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٧٧).

٤٦ – بقاء ما يدل على معنى في كل حال أولى من بقاء ما يدل على معنى في بعض الأحوال:

قال ابن مالك[١] في باب الإعراب والبناء: "وإذا ثَبَتَ أن (تفعلان) وأخويه بواقٍ على الإعراب؛ فليُعْلَم أن أصل (تفعلان): (تفعلاننّ) فاستثقلوا توالى الأمثال فحذفت نون الرفع. وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكّدة كلمة قائمة مقام تكرار الفعل، وحَذْفُ ما هو جزء أسهل من حذف ما هو ليس جزءًا؛ ولأن المؤكدة تدل على معنى، ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى، وبقاء ما يدل أبدًا أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال".

٤٧ – تقدير ما يُغْنِي أولى من تقدير ما لا يغني:

يرى ابن مالك أن الظرف المغْنِي عن الخبر، يكون معمولا لاسم الفاعل لا للفعل، وقد قال في التسهيل[٢]: "ويُغْنِي عن الخبر بالمراد ظَرْفٌ، أو حَرْفُ جَرّ تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقا للأخفش تصريحا، ولسيبويه إيماء، لا لفعله ولا للمتبدأ ولا للمخالفة، خلافا لزاعمي ذلك".

وفى شرحه: "ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد وَرَدَ؛ كقول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز، وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ولم يَرِدْ اجتماع الفعل والظرف في كلام يُسْتشهد به، وعلى هذا أشرت بقولي (وربما اجتمعا لفظا).

الثاني: أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغني".

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٧).

٤٨ - الحذف بعد الحذف إجحاف:

ذهب ابن مالك إلى أن السين فَرْع سَوْف، ورَدّ على من قال بأن السين أصل برأسها فقال[١]: "وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة من سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة. وهذا عندى تكلُّف ودعوى مجردة عن الدليل وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذي حَمَل على ذلك أن رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة؛ كحذفها عند ملاقاة ساكن؛ نحو: أن تصل (قُومَنْ) باليوم. فإنك تقول: قومَ اليوم تحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحاف. ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شأنه أن يُعل أحق أن يمتنع ذلك فيه فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة عُلِم أنها أصل برأسها".

ورأى ابن مالك أن الجواب إنما يكون لأول الشرطين المتواليين، ومثل لذلك بقوله تعالى[٢]: ﴿ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾. ثم أتبع هذا قائلا[٣]: "فإذا كان أول الشرطين (إما) كانت أحق بذلك من وجهين: ... الثاني: أن (إما) قد اُلتُزِم معها حَذْف فِعْل الشرط، وقامت هى مقامه، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافًا".

أى: أنه إذا توالى شرطان أولهما (إما) فمن حق الجواب المذكور أن يكون لها؛ لأن (إما) التزم معها حذف فعل الشرط، فلو حذف الجواب أيضا لكان في الحذف بعد الحذف إجحاف.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٥).

(٢) هود: آية٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٧ - ١٦٤٨).

٤٩ – حذف الجزء أسهل من حذف ما هو ليس جزءًا:

قال ابن مالك[١]: "وإذا ثبت أن (تفعلان) وأخويه بواقٍ على الإعراب؛ فليعلم أن أصل (تفعلانّ): (تفعلانن) فاستثقلوا توالى الأمثال فحذفت نون الرفع. وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكدة كلمة قائمة مقام تكرار الفعل، وحذف ما هو جزء أسهل من حذف ما هو ليس جزءًا".

٥٠ – حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه:

إذا توالى شرطان أولهما (إما) فمن حق الجواب أن يكون لها، وترجيح ذلك من وجهين، قال ابن مالك[٢]: "أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلا، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيرًا لدليل. وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه".

وذهب سيبويه والأخفش إلى أن نون الرفع هى المحذوفة عند اجتماعها مع نون الوقاية في الأفعال الخمسة. وصَحَّح ابن مالك هذا الرأى فقال[٣]: "فالصحيح أن المحذوف في التخفيف نون الرفع كما ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف في التخفيف نون الوقاية؛ وإنما كان الأول هو الصحيح لوجوه: أحدها أن نون الرفع قد تُحذَف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون. وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه".

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ١٧٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٧ – ١٦٤٨).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٢).

٥١ – حذف ما كان في حذفه تقدير ما لا دليل عليه ممتنع:

قال في حذف الخبر [١]: "الصحيح في قولهم: (أول ما أقول: إني أحمد الله) – بالكسر– أن يكون كلاما تاما فيجعل (أول ما أقول): مبتدأ، و(إني أحمد الله): خبره. كأنه قال: (مبتدأ كلامي هذا الكلام). ولا يصح تقدير (ثابت) خبرًا؛ لأن ذلك يقتضي ثبوت أول هذا القول، وأول الشيء غير جميعه... وأيضا فإن تقدير (ثابت) خبرًا بعد (إني أحمد الله)، وبعد (ضربي زيدًا قائما)، وأمثالهما تقدير ما لا دليل عليه؛ إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان في حذفه ذلك ممنوع".

٥٢– حذف ما يُؤْمَن بحذفه حَذْفٌ أولى من حَذْف ما لا يؤمن بحذفه حذف:

وفي مؤيدات حذف نون الرفع المجتمعة مع نون الوقاية[٢]: يقول ابن مالك: وأيضا فإن حذف نون الرفع يُؤْمن معه حَذْف نون الوقاية؛ إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها. وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب. وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف".

وقال في شرح الكافية[٣]: "وأيضا فلو حُذِفَ نون الوقاية، وأُبْقِي نون الرفع لَتَعَرَّض بذلك إلى حَذْف نون الرفع عند دخول الجازم والناصب. وإذا حُذِف نون الرفع لم يَعْرِض لنون الوقاية ما يقتضي حَذْفَها. وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف".

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٨٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٩).

٥٣ - حق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يُدْرك بدونه:

وإذا زعم البعض أن الفعل الماضى لا يقع حالا إلا بعد (قد) ظاهرة أو مقدرة[1] فإن ابن مالك يُبطل ذلك بقوله: "وزعم قوم أن الفعل الماضى لفظا لا يقع حالا، وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهى مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه".

٥٤ - شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا:

أجاز الأخفش في نحو(ما أحد قائما إلا زيد) أن يقال: (ما قائما إلا زيد) بحذف اسم (ما). والاستغناء عنه ببدلِهِ الموجب بإلاَّ قال ابن مالك[2]: "ومثل هذا لو سُمِع عن العرب لكان جديرا بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: (ما أحد قائما إلا زيد)، وأن يكون أصله: (ما كان قائما إلا زيد). وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا. ولذلك لا يجوز لمن قال: (تمرون الديار) أن يقول: (رغبت زيدًا)؛ لأن المراد مجهول؛ لاحتمال أن يكون أراد: (رغبت في زيد)، وأن يكون أراد (رغبت عن زيد).

٥٥ - لا يُحذف الشيء إلا إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملا فيه الثبوت:

قال في باب النداء[3]: "العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلا عليه. وكون ما بعده أمرًا أو دعاء؛ لأن الأمر والداعى محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء فاستعمل النداء قبلهما

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٧٢ -٣٧٣).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٢).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٨٨ -٣٩٠).

كثيرا، حتى صار الموضع مُنَبِّها على المنادى إذا حذفت وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك...

ومن حذفه قبل الأمر قوله تعالى في قراءة الكسائي(1): (ألا يا اسجدوا) أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا. ومن حذفه قبل الدعاء قول الشاعر(2):

يا لعنة الله والأقوامِ كلِّهـم والصالحين على سِمْعَانَ من جار

... وليس من ذلك قولهم: يا ليت، يا ربّ، ويا حبذا؛ لأن مُولى (يا) أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم عليها السلام(3): ﴿ يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا ﴾؛ ولأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملا فيه الثبوت؛ كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جاز؛ لكثرة ثبوته. بخلاف ما قبل الكلم المذكورة فإن ثبوت المنادى فيه غير معهود، فادعاء الحذف فيه مردود، ولكن (يا) فيه لمجرد التنبيه والاستفتاح".

٥٦ – <u>ما دل عليه دليل جاز حذفه:</u>

قال(4): "وقد يحذف النعت للعلم به، فيكتفى بنيته، كقوله تعالى(5): ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾؛ أي: قومك المعاندون. وكقوله تعالى(6): ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا ﴾؛ أي: كل شيء سُلِّطَت عليه، أو أُمِرَت بتدميره...".

---

(١) النمل آية ٢٥، إتحاف فضلاء البشر (ص/ ٣٣٦).

(٢) من البسيط، شرح شواهد المغنى (٢/ ٧٩٦).

(٣) مريم آية ٢٣.

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٢٤).

(٥) الأنعام آية ٦٦.

(٦) الأحقاف آية ٢٥.

وقال في حق أفعال المقاربة[1]: "إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله. فمن ذلك الحديث[2] (من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد)...".

٥٧ - ما لا يُحوج إلى تقدير محذوف أولى مما يُحوج إلى ذلك:

قال أثناء الكلام عن مواطن فتح همزة (إن) وكسرها[3]: "ومن المستعمل بوجهين؛ لإمكان تقديرين: (إن) الواقعة بعد إذا المفاجأة؛ كقول الشاعر[4]:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا إذا إنه عبد القفا واللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل (أنّ) ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف. والأول أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف...".

الضرورة

٥٨ - الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

تحدّث ابن مالك عن (أل) الموصولة فقال[5]: "وقد وُصِلت بالفعل المضارع، ولم يقع ذلك إلا في الشعر؛ كقوله[6]:

"ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٦٢).

(٢) الكامل في الضعفاء لابن عدى (٤/ ١٤٦٩)، والضعيف الجامع وزيادته للألبانى (٥/ ١٨٢) طبعة المكتب الإسلامي.

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٢ - ٢٣).

(٤) من الطويل، الكتاب (٣/ ١٤٤). شواهد العينى (٢/ ٢٢٤).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٠١)، وانظر شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٠ - ٢٠٨٢).

(٦) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٧٢).

وأنشد أبو زيد[1]:

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق ففى أى هذا ويله يتسرع
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربه صوت الحمار اليجدع"

ومما يدل على أن الضرورة عنده هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة أننا وجدناه يعلق على هذه الأبيات قائلا[2]: "وليس هذا بفعل مضطر بل مختار لتمكنهما من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته صوت الحمار يجدع"

العامل

٥٩ – أحد جزأى الكلمة لا يَعْمل في الآخر:

يرى سيبويه أن (لا) العاملة عمل (إن) إذا ركبت مع اسمها فإن الخبر عندئذ يكون مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول (لا). وأما ابن مالك فيرى كون الخبر مرفوعا بـ (لا) دائما؛ سواء ركبت (لا) مع اسمها أم لم تركب، وقد رد على سيبويه فقال[3]: "وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر".

(١) من الطويل، نوادر أبى زيد (ص/ ٦٦).
(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٩٩ –٣٠٠).
(٣) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٥٦).

٦٠ - إذا حذف العامل لا يختصر عمله:

ذهب الكسائي إلى أن المستثنى بعد (إلا) منصوب بـ (أنْ) مقدرة، وأما ابن مالك فقد ضعَّف هذا الرأي قائلا[١]: "وهو قول في غاية من الضعف؛ لأنه مبنى على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه؛ ولأنه لو سلّم تقدير (أنّ) يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر، فيجعل الذي عمل فيها عاملا فيما قُدِّرت من أجله، ويُستَغْنى عنها. وأيضا لو كانت (أنّ) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه كما لا يتم به إذا ذُكِرَت؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله".

٦١ - استحقاق العامل شيئين في حال واحد محال:

جاء عنه في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أنه قال[٢]: "وقد ينوب عن الفعل مصدرُه منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل، فيجب إلغاؤه؛ نحو: (زيد منطلق ظنَّك)، أو (زيد ظنَّك منطلق)، ويقبح تقديمه؛ لأن ناصبه فعل دل عليه الجملة، فقبح تقديمه كما قبح تقديم (حقا) من قولك: (زيد قائم حقا)، ولذلك لم يعمل؛ لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد. واستحقاق شيئين تقديما وتأخيرا في حال واحد محال".

٦٢ - أصل كل عامل أن يتقدم على معموله:

ذهب الكوفيون إلى كون المبتدأ والخبر رفع أحدهما الآخر وأما ابن مالك فيرى أن هذا القول مردود: "إذ لو كان الخبر رافعا المبتدأ، كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: (صاحبها في الدار) كما لا يمتنع: (في داره زيد)،

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٨٧).

وامتناع الأول، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه[1]".

٦٣ – تقديم المعمول يُؤْذن بتقديم العامل:

قال في باب الابتداء[2]: "وإذا التبس بضمير اسم ملتبس بالخبر، وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى، في نحو: (زيدًا أجَلُه مُحْرِزٌ)؛ لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبى، بخلاف: (زيدًا أجلُه أحرز) فإن الأجل، وإن كان الفعل خبره، إلا أن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبيا، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل؛ لأنه مفرد.

قلت: وقد يُفَرّق بين الصورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله بخلاف الفعل، فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب فلا يجوز تقديم معموله؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل...".

٦٥ – تقديم معمول العامل المعنوى ممتنع:

ذهب سيبويه إلى أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا، وأما ابن مالك فقد أبطل هذا الرأى بقوله[3]: "إن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتُقّ منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لَزِم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٧٢).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٠٣).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٧٠).

فإذا كان الإجماع علي جواز تقديم الخبر على المبتدأ فإن في ذلك دلالة على أن الابتداء غير عامل في الخبر؛ لأن الابتداء عامل معنوى ضعيف، ولا يجوز تقديم معموله عليه، فلو كان عاملا في الخبر لامتنع تقديم الخبر عليه.

٦٥ – حق العامل أن يكون مختصا:

جاء عنه عند الكلام عن عمل (ما) عمل (ليس) أنه قال[١]: لغة بنى تميم في ترك إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم".

٦٦ – العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوي:

قال[٢] في باب الفاعل: "وإنْ قُدِّم الاسم على الفعل أو ما ضُمِّن معناه صار مرفوعا بالابتداء وبَطَل عمل ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه؛ كقولك في (زيد قام): (إنَّ زيدًا قام) فتأثُّر (زيد) بـ (إنَّ) دليل على أن الفعل شُغِلَ عنه بفاعل مضمر، وأنَّ رفع زيد إنما كان بالابتداء، وهو عامل ضعيف؛ فلذلك انتسخ عمله بعمل (إن)؛ ولأن اللفظ أقوى من المعني".

٦٧ – العامل المَنْقُوص لا يُنْتَقَص عمله:

ذهب الفراء إلى القول – فيما عزاه إليه السيرافى – بكون (إلاَّ) مركبة من (لا) و(إنْ) المخففة من (إنَّ). ورأى ابن مالك فساد هذا القول من أربعة أوجه منها أنه: "لو صحَّ التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد (إلا) بـ (إنْ) على حَدِّ نصْبِه بـ (إنَّ) لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه كما لا يتم بعد

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٩).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٠٧).

(إن)؛ لأن العامل المَنْقُوص لا يُنْتَقَص عمله[1]".

٦٨ - العمل لا ينسب للمعنى إلا عند عدم وجود لفظ صالح للعمل:

يرى البعض أن رافع الفاعل هو الإسناد، وقد أبطل ابن مالك ذلك بقوله[2]: "ثم بَيَّنْت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل، أو مضمن معناه، لا الإسناد كما يقول خلف؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه".

فابن مالك يرى أن رافع الفاعل ليس هو الإسناد؛ لأن الإسناد عامل معنوى كالابتداء. والأولى عدم نسبة العمل إلى العامل المعنوى إلا في حالة عدم وجود عامل لفظي.

٦٩ - لا يتقدم معمول التابع على المتبوع:

قال[3]: "لا يقال في نحو" (هذا رجل يأكل طعامك): (هذا طعامك رجل يأكل). ولا في نحو (قمت فضربت زيدًا): (زيدًا قمت فضربت).

وأجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الزمخشرى في تقديم معمول الصفة على الموصوف فعلّق (في أنفسهم) من قوله تعالى[4]: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ بصفة القول. وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله. وأما (في أنفسهم) فمتعلق بـ (قل) - والله أعلم - ".

---

(١) بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٥١ - ١١٥٢).

(٤) النساء آية ٦٣.

٧٠ – لا يجوز كون العمدة متوقفا في معموليته على الفضلة:

قال في باب تعدى الفعل ولزومه[١]: "ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسّره الظاهر نحو: (زيدًا ضرب) على أن يكون (زيد ضرب نفسه) فيسند (ضرب) إلى ضمير يفسره لفظ (زيد) منصوب به، فلا يجوز هذا؛ لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغنى عنه، وهو الفاعل على مفهومية ما يستغنى عنه وهو المفعول".

وفى باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه جاء قوله[٢]: "ومن موانع العمل والتفسير إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا؛ نحو (أزيد ظنه ناجيا) بمعنى (ظن نفسه). وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذي هو عمدة مفسًّرا بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة".

٧١ – ما جاز للعامل الأضعف فهو جائز للعامل الأقوى:

قال عن كان وأخواتها[٣]: "وإذا دخل شيء من هذه الأفعال – كان وأخواتها – على خبر متعدد نصب الجميع كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في (هذا حلو حامض): (كان هذا حلوا حامضا). وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بعامل؛ أى الابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه ؛ ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدا كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى".

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٤).
(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٣٨). وانظر شواهد التوضيح والتصحيح (ص/ ١٤٤)
(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٧).

٧٢ – ما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملا:

قال في باب الاشتغال[١]: "الثاني من مَانِعى النصب أن يكون بين الاسم والفعل الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالاستفهام، و(ما) النافية، و(لام) الابتداء، وأدوات الشرط؛ كقولك: (زيد هل رأيته؟). و(عمرو متى لقيته؟)، و(خالد ما صحبته)، و(بشر لأحبه)، و(الحق إن ألفته أفلحت).

فالرفع بالابتداء في (زيد وعمرو وخالد وبشر والحق) لتقدمها على الاستفهام، و(ما) النافية، ولام الابتداء، وأداة الشرط.

وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملا؛ لأن المُفَسِّر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمُفَسَّر".

٧٣ – ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل:

رأى الكسائى أن اسم الفاعل لا يمتنع عمله بالتصغير والوصف، وحكى عن العرب (أظننى مرتحلا وسويّرا فرسخا)، كما احتج بقول الشاعر[٢]:

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل

وأما ابن مالك فقد منع عمل اسم الفاعل المصغر والموصوف. وعلق على البيت بقوله[٣]: ولا حجة في هذا لإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوبا بـ (رجعت) على إسقاط حرف الجر. وأصله (رجعت على فرخين) فحذف (على)، وتعَدَّى الفعل بنفسه فنصب. ويجوز نصب (فرخين) بفقدت مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإن ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل".

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١٦ – ٦١٧).

(٢) من الطويل، شواهد العينى (٣/ ٥٦٠). شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٢).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٧٤).

٧٤ - نسبة العمل إلى ما هو بمعنى العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزأين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل:

نقل ابن مالك نصًا لسيبويه في باب المصادر العاملة فقال(١): "ومن نصوص سيبويه قوله في الباب الذي ترجمته: هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل:

ومما يجرى مجرى فعل من المصدر قوله(٢):

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويخرجن من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

ثم قال سيبويه: وقال المرار الأسدي(٣):

أعلاقة أم الوليد بعد ما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس

وقال الشاعر(٤):

بضرب بالسيوف رءوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل

وقد علّق على كلام سيبويه قائلا(٥): "فجعل (ندلا)، و(علاقة) مساويين لـ (ضرب بالسيوف) وشبهه؛ لأن في (نَدْلا وعلاقة) ما في (ضَرْب) من وجود أصالة الفعل، إلا أن ندلا وعلاقة واقعان موقع فعلين محضين. وبـ (ضرب) واقع موقع حرف وفعل. ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٢) من الطويل، ديوان أعشى همدان (ص / ٩٠) تحقيق حسن عيسى، الكتاب (١/ ٥٩).

(٣) من الكامل، الكتاب (١/ ٦٠). المساعد (٢/ ٢٤٣).

(٤) من الوافر، شواهد ابن عقيل (ص/ ١٧٢). شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠١٣).

(٥) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٨ - ١٢٩).

٧٥ - **يزداد ضَعْف العامل بالتركيب:**

رأى الفراء أن (إلاّ) مركبة من (لا) و(إنْ) المخففة من (إنَّ)، وأما ابن مالك فقد أبطل هذا القول من وجوه ذكر منها[1] أنه لو صح التركيب من (لا) و(إن) المخففة لم يلزم نصب ما ولى (إلا) في موضع ما. ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب؛ لازدياد الضعف بالتركيب، وأمر ما ولى (إلاّ) بخلاف ذلك فبطل التركيب".

قواعد عقلية

٧٦ - **التخصيص دون مخصص مردود:**

رأى ابن مالك أن السين فرع سوف وأيّد ما ذهب إليه فقال[2]: "قد أجمعنا على أن: سف وسو وسى عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضا فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود".

٧٧ - **المُؤثِّر والمُتأثِّر غَيْرَان:**

قال في باب المفعول المطلق[3]: "من المصادر الملتزم إضمار ناصبها المؤكِّد به كلام يتضمن معناه دون لفظه. فإن لم يكن للكلام محتمل غيره، نحو: (له عليَّ درهمان عرفا أو اعترافا) سمى مؤكدًا لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه. وإن كان له محتمل غيره؛ نحو: (هو ابنى حقا) سمى مؤكدًا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا، فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر. المؤثر والمتأثر غيران".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧٩).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٧).

٧٨ – ما أدى إلى الفاسد فاسد:

رأى ابن مالك أن أصل (عُلَبِط): علابط، وعلَّل لذلك بقوله[١]: "وأيضا: فلو كان نحو (عُلَبِط) أصليَّ الوضع لم يفروا إلى السكون في نحو (فَعَلْتُ)؛ خشية توالي أربع حركات فيما هو كشيء واحد؛ لأن تقدير أصالة (علبط). مستلزم لاغتفار توالي أربع حركات في كلمة واحدة.

فاغتفار ذلك في (فَعَلَتُ) وليس كلمة واحدة أحق. فالقول بأصالة نحو (عُلَبِط) مُوْجِب لكون (فَعَلَتُ) أولى من فَعَلْتُ وذلك فاسد. وما أدى إلى الفاسد فاسد".

٧٩ – ما أفضى إلى الممتنع ممتنع:

تحدث عن الكاف في باب حروف الجر غير المستثنى بها فقال[٢]: "وقد تزاد – الكاف – إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه كقوله تعالى"[٣] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فلا بد من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال. وما أفضى إلى المحال محال".

ومن ذلك قوله[٤]: "والذى دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع (كان) و(ظننت) كون الضمير في الصورتين خبر المبتدأ في الأصل، ولو بقى على ما كان عليه لتعين انفصاله فأبقى عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعينا قبل دخول الناسخ، وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ٢٠٢٦ – ٢٠٢٧)، ومن ذلك ما ورد في شواهد التوضيح (ص/ ١٤٣ – ١٤٤).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٧).

(٣) الشورى آية ١١.

(٤) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣٢ - ٢٣٣).

ممتنع بإجماع. وما أفضى إلى الممتنع ممتنع".

وقد يضاف المعتبر إلى ما لا يعتبر ولا يعتد به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد، قال ابن مالك[1]: "من هذا القبيل (مررت برجل حسن وجهه) و(حسن وجهه) و(اضرب أيهم أساء)؛ لأن (أيا) الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه معتدا به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد، وهو ممنوع. وما أفضى إلى الممنوع ممنوع".

٨٠ - المتناسبان يجريان في مجرى واحد:

اختلف في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل في نحو: (رأيتك إياك)، فجعله البصريون بدلا، وجعله الكوفيون توكيدا، قال ابن مالك متابعا الكوفيين[2]: "وقولهم عندي أصح من قول البصريين؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: (رأيتك إياك)، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: (فعلت أنت). والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا؛ ليجرى المتناسبان مجرى واحد".

٨١ - مراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما:

قال عن إعراب (كِلاَ)[3]: "فإن القائل: إن (كلا) معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف (لدى وإلى وعلى). ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة - كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف (لدى وعلى وإلى) مع الظاهر. على أن مناسبة (كلا) للمثنى أقوى من مناسبتها لـ (لدى وعلى وإلى). ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما".

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٣٠٥).

(٣) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٦٨).

٨٢ – حمل الشيء على ما هو من نوعه أولى:

تحدّث ابن مالك عن (أى) فقال[١]: "إنها إن كانت استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية ففيها شبه حرف الشرط، وإن كانت موصولة فهى كالحرف في الافتقار إلى جملة؛ إلا أن شبه الحرف في (أي) مُعارَض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التي انفردت بها من بين أخواتها، مع أنها بمعنى (كل) إذا أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إذا أضيفت إلى معرفة. فحَمَى (أيا) عن التأثر بشبه الحرف شبهها بـ (بعض) و(كل) في المعنى والإضافة، وكان اعتبار شبه (بعض) و(كل) أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:

أحدهما: أن شبه الحرف مُخْرِج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل مبقٍّ على الأصل. والمبقى على الأصل غالب للمخرج عنه.

الثاني: أن حمله على (كل) و(بعض) من باب حمل الشيء على ما هو من نوعه للاشتراك في الاسمية. وهذا أولى من حمل (أي) على الحرف لتخالفهما في النوعية.

٨٣ – الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

ذهب البصريون في باب التنازع إلى ترجيح إعمال الثاني، وذهب الكوفيون إلى العكس. وصحّح ابن مالك مذهب البصريين فقال[٢]: "وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأن إعمال الثانى أكثر في الكلام من إعمال الأول. وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل".

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٢٠ – ٢٢١).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٦٧).

وجاء في نظم الكافية[1]:

والاشتقاق فاصل فإن عدم فكثرة النظير حكم في الكلم

وفى الشرح: وإن عدم الاشتقاق أو احتمل اشتقاقين رجح ما لزم منه كثرة النظائر على غيره. فمثال ما عدم العلم باشتقاقه (العقيان) – وهو الذهب – فوزنه (فعيال) كـ (جريال) أو (فعلان) كـ (سرحان). و(فعلان) أكثر نظيرًا فالحمل عليه أولى".

"ومذهب[2] الخليل والكسائى في (أنّ وأنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه – نحو: عجبتُ أنْ يُبْغض ناصحٌ، وطمعتُ أنّك تقبل - أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير. والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل".

وإذا كان[3] الحكم بأصالة حرف موجبا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كنون (نرجس) فإنه زائد، إذ لو لم يكن زائدًا لكان وزنه (فعللا) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء، وكذا إذا كان الحكم بالأصالة يغلب ما قل كنون (جندب) فإنها زائدة؛ لأن (فنعلا) أكثر من (فعلل) عند من أثبت (فعللا). والحمل على الأكثر راجح.

٨٤ – <u>القياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها:</u>

قال ابن مالك[4]: "وأيضا فإن المصدر المتعدى على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام: بمعنى الأمر كـ (بذلا المال) وبمعنى المضارع الحاضر (أعلاقة

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٤٥ – ٢٠٤٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٥٠).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٥٧ – ٢٠٥٨).

(٤) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٨).

أم الوليد)، وبمعنى المضارع المستقبل نحو: (وبلوغا بغية ومنى)، وبمعنى الماضى كقول الشاعر[1]:

عهدى بها الحى لم تخفف نعامتهم

ولم يَرِد اسم الفعل المتعدى إلا بمعنى الأمر، فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه. والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها".

وَرَدَ المصدر المتعدى في لغة العرب على أربعة أقسام، لكل قسم معنى، وأما اسم الفعل المتعدى فلم يرد إلا بمعنى الأمر؛ وفى ذلك دليل على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه، فإذا نص سيبويه على أن باب تَرَاكِ مقيس فمن الأولى يكون باب سُقْيا مقيسا؛ لأن القياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها.

٨٥- <u>قياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مهمل على موضوع:</u>

قال ابن مالك في نفس المسألة السابقة[2]: "وقد نص - أى سيبويه - على أن باب (تراك) مقيس فمن المستبعد ألا يكون عنده باب (سقيا) مقيسا، ومع كون المصدر أصلُ الفعل وكثير المصاحبة له في توكيد وغيره. فأحق ما ينوب عن الشيء ما كثرت مصاحبته له، وإنْ لم يكن أصله، فإذا ثبتت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح.

وأيضا فإن استعمال القياس في باب نَزَالِ يلزم منه استئناف عمل واستئناف وضع واستعمال القياس في المصدر المذكور يلزم منه استئناف عمل دون وضع. وقياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مُهْمَل على موضوع".

---

(١) من البسيط، لم أعثر عليه.

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٧ - ١٢٨).

٨٦ – ما خالف القياس ولم يستعمل تُعيِّن اجتنابه:

قال[١]: "وأجرى الفراء العَلَم وغيره من المعارف مجرى ذى الألف اللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: (هذا الضارب زيد) و(الضارب عبده) و(المكرم ذينك والمعين اللذين نصراك). ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام. وهى إضافة كـ لا إضافة؛ إذ هى لمجرد التخفيف. فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف؛ فإن مانع اجتماعهما مع الإضافة إنما هو توقىّ اجتماع معرّفَين، وهو مأمون فيما نحن بصدده. فلم يضر جوازه. ولا يلزم من ذلك جواز (الحسن وجهِه)؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته، إلاَّ أن المستعمل مقبول، وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه كالحسن وجهِه".

فالفراء يقيس باقى المعارف على المعرف بـ (أل) في جواز إضافة اسم الفاعل المحلى بـ (أل) إليه. والمقيس عليه – وهو إضافة اسم الفاعل المحلى بأل للمحلى بأل – موافق للقياس. وقد قَوَّى ابن مالك هذا القياس، بأن جعل (أل) الداخلة على اسم الفاعل داخلة بعد إضافة التعريف مع كون الإضافة لا تفيد تعريفا، فلا يقع المحذور، وهو اجتماع معرفين في اسم واحد.

٨٧ – المسموع المخالف للقياس لا يُقاس عليه:

قال في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[٢]: "حق همزة التعدية أن تُلْحِق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه. وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين؛ فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به، لكن

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٨٦).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٠).

سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبِل ولم يُلْحَق بـ (علم ورأى) شيء من أخواتهما؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه".

اللفظ والمعنى

٨٨ - تأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه:

يرى ابن مالك أنه لا يجوز أن يكون سبب بناء المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنيّ هو قصد المشاكلة؛ لأن "المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبنى لو كان سببه قصد المشاكلة؛ لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبنى أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى اسم مفرد إضافة في اللفظ والمعنى. وإضافة ما أضيف إلى جملة إضافة إليها في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير. وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه؛ أعنى إضافة اسم الزمان إلى مفرد من الأسماء معنى. ولا خلاف في انتفاء سبب الأقوى فانتفاء سبب الأضعف أولى[١]".

فالإضافة إلى جملة إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير، وأما الإضافة إلى مفرد فإضافة في اللفظ والمعنى، وعليه فالإضافة إلى مفرد أقوى من الإضافة إلى جملة؛ لكونها إضافة في اللفظ والمعنى. وإذا لم يكتسب المضاف البناء من إضافته إلى مفرد فالأولى ألا يكتسبه من إضافته إلى جملة؛ لأن انتفاء سبب الأقوى فيه انتفاء سبب الأضعف.

٨٩ - سلامة ما يدل على معنى آكد من سلامة ما لا يدل على معنى:

رأى ابن مالك أن الهمزة في (صحراء) بدل من ألف مجتلبة للتأنيث، وقد علّل لذلك فقال[٢]: "ولو كانت غير بَدَلٍ لسَاوتْ الأصلية في استحقاق السلامة في التثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلا من صحراوين وصحراوات

(١) شرح تسهيل الفوائد (٣/ ٢٧٥).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٩٣). وانظر شرح الكافية الشافية (٤/ ٢٠٨٠ - ٢٠٨٢).

وصحراوى: صحراءان وصحراءات وصحرائى، كما يقال: قثاءان وقثاءات وقثائي. بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة؛ لأن فيها ما في همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على معنى. وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى".

٩٠ – عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم:

قال في باب كان وأخواتها[١]: "ولاحَظَ لـ (زال) وما بعدها في وجوب تقديم الخبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها... وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن (مازال زيد فاضلا) بمنزلة (كان زيد فاضلا) في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم؛ ولذلك استُصْحِب للاستفهام في نحو (علمت أزيد ثَمَّ أم عمرو) ما كان له من التزام التصدير، مع أن الاستفهام قد تغير".

٩١ – العلامة اللفظية مرجحة على العلامة المعنوية:

قال ابن مالك عند الكلام عن علامات الاسمية[٢]: " من دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية في معناه دون معارض، كموافقة (قدْ) (حسب) في قولهم: (قَدْكَ)، و(قَدْ زيدٍ درهمٌ)، فـ (قد) بمعنى (حسب) دون معارض، و(حسب) ثابت الاسمية متمكن فيها، فوجب كون (قد) اسما، بخلاف واو المصاحبة في نحو (استوى الماء والخشبة)، فإنها بمعنى (مع) ولا تلحق بها في الاسمية؛ لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه، وكافه وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه؛ فلو حكم على

(١) شرح تسهيل الفوائد (١/ ٣٥١).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (١/ ١٣).

واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير، بخلاف الحكم عليها بالحرفية. والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية؛ ولذا حكم على (وشكان) و(بطآن) بالاسمية مع موافقتهما لـ (وشك) و(بطؤ) في المعنى، وحكم على (عسى) بالفعلية؛ لاتصالها بضمير الرفع البارز، وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها (لعل) في المعنى، وأمثال ذلك كثير".

٩٢ – كل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم:

عزا السيرافى إلى الفراء القول بتركيب (إلا) من (لا) و(إنْ) المخففة من (إنَّ). ورد ابن مالك ذلك بقوله[1]: "لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغير معه، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم كتركيب (إذ ما) و(حيثما)؛ فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت (إلا) مركبة لم يبقَ عمل ما ركبت منه؛ لزوال معناه وتجدد معنى الاستثناء".

المجاورة

٨٥ – مجاور الضعيف ضعيف:

جاء في النظم[2]:

وصححوا (فعلة) وفى (فِعَل)   وجهان والإعلال أولى كـ (الحِيَل)

وفى شرحه: "إنما كان (فعلة) أحق بالتصحيح من (فعل) بحيث التزم تصحيح (فعلة). وجاز في (فعل) الوجهان؛ لأن عين (فعلة) تباعدت من الآخر بزيادة التاء. والبعد من الآخر يُضْعف سبب الإعلال؛ لأن الآخر ضعيف. ومجاور الضعيف ضعيف".

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧٩).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١١٥).

النظير

٩٤ – مخالفة النظائر يجب اجتنابها:

رأى ابن مالك كون (إلا) عاملة في المستثنى نقلا واستدلالا، وردّ على من قال بأن الناصب ما قبل (إلا) بقوله[١]: "الثاني – من وجوه الرد – أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال وهو قول ابن خروف. وهو أيضا حكم بما لا نظير له. وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لُزِم عدم النظير فوجب اجتنابه".

ومن ذلك قوله[٢]: "وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة: (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب. وأن التنوين حُذِف منه تخفيفا، ولشبهه بالمركب.

وهذا الرأى لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر؛ فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم أو لملاقاة ساكن أو لوقف أو لبناء ...".

الوصول والوقف

٩٥ – اعتبار ما لا يتغير وصلا ولا وقفا أولى من اعتبار ما يتغير وقفًا:

يرى ابن مالك أن تنوين (مسلمات) ليس تنوين صرف؛ ولذلك إذا سُمّي بـ (مسلمات) بقي تنوينه كما يبقى نون (مسلمين) إذا سمى به، ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾. ويعلل ابن مالك ذلك بقوله[١]: "فلو كان

---

(١) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧٧).

(٢) شرح تسهيل الفوائد (٢/ ٥٨).

(٣) البقرة آية ١٩٨.

تنوين (مسلمات) تنوين صرف لزال عند العلمية كما يزول تنوين (مسلمة) إذا صار علمًا، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر.

وتأنيث (مسلمات) أحق بالاعتبار لوجهين:

أحدهما: أنه تأنيث معه جمعية.

والثاني: أنه تأنيث بعلامة لا تتغير في الوقف.

بخلاف تأنيث (مسلمة). واعتبار ما لا يتغير وصلاً ولا وقفًا أولى من اعتبار ما يتغير وقفا"(1).

فاعتبار التأنيث في (مسلمات) - المسمى بها - أولى من اعتباره في (مسلمة)؛ لأن تأنيث (مسلمات) بعلامة لا تتغير وصلاً ولا وقفا. وأما تأنيث (مسلمة) فعلامته تتغير بالوقف حيث يوقف عليها بالهاء.



(1) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٦ - ١٤٢٧).

الخاتمة

كان هذا الكتاب محاولة لإلقاء الضوء على منهج نحويٍّ قد احتل مكان الصدارة بين متأخري النحاة، وهو ابن مالك. وقد وضع البحث نصب عينيه مهمة كشف الغموض الذي اكتنف منهج التناول لأدلة النحو الإجمالية لدى هذا النحوي، وبعد ذلك سعى البحث نحو تحقيق هذه المهمة، فتناول أصول نحو ابن مالك أصلاً أصلاً من خلال أهم آثاره.

وإذا تراءى لى أن الدراسة قد أوفت على الغاية التي كتبت من أجلها فإنى أختمها بخلاصة وافية تبين أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي :

أولاً: وضع ابن مالك القرآن على رأس المصادر الأخرى، وقد صرح بأنه أفصح أنواع النثر، وأقوى الحجج على الإطلاق. وكان لذلك مظاهر تمثلت في:

- قواعد ابن مالك لا يكاد يوجد تعارض بينها وبين الشواهد القرآنية.
- اعتمد ابن مالك على القرآن اعتمادًا كاملا في بعض المواضع.
- لابن مالك آراء كاد ينفرد بها وقد استند فيها إلى السماع القرآنى وحده.
- نادى ابن مالك بوجوب صون القرآن عن الوجوه الضعيفة.
- تتبع لغات العرب الواردة في القرآن، واستقرأها.

ثانيًا: تصدى ابن مالك للدفاع عن القراءات والقراء، وتجلى دفاعه في الآتي:

- وضع قواعد من النظم والنثر تؤيد القراءة.
- تضعيف حجج المانعين.
- التوسع في السماع المؤيد للقراءة.
- عدم تخطئة القراءة المخالفة، ومحاولة حملها على لغة من لغات العرب.

ثالثًا: تتسم قواعد ابن مالك بالمرونة والاتساع فهى تتسع لتضم إليها كثيرًا من القراءات الشاذة، التي ردَّها غيره.

رابعًا: يُعَدُّ ابن مالك أول من وضع الأحاديث النبوية في موضعها اللائق بها؛ حيث اعتمدها مصدرًا ثانيا من مصادر الاستشهاد، ويتركز موقفه في:

- أكثر من الاعتماد على الحديث النبوى في إثبات القواعد الكلية.

- جعل من ظواهر الحديث اللغوية مادة تعقَّبَ بها النحاة القدماء، ونعى عليهم تقليدهم سيبويه، واتهمهم بقلة الاستقراء.

- انتصف لقضايا نحوية ضعَّفها غيره، وجعلوها من الضرورات، فجوَّزها في الاختيار.

خامسًا: التزم ابن مالك بمعظم ما وضعه النحاة الأوائل من ضوابط تحكم كلام العرب بنوعيه، وإن كان قد خرج عن دائرة الاحتجاج اللغوي؛ فاحتج بشعراء قد خرجوا عن النطاق الزماني. على أن شعراء الطبقات الثلاثة الأول هم أكثر الشعراء دورانًا عنده.

سادسًا: يتضح من موقفه من كلام العرب:

- أن سماعه عن العرب سماع غير مباشر.

- غالبًا ما يهتم بنسبة المسموع إلى قائله.

- يشترط العدالة والضبط فيمن يروى عنه.

- يحترم الرواية ويقدِّمها على الرأي.

سابعًا: أولى ابن مالك قسطًا وفيرًا من الدراسة للغات العرب، وقد تبين لنا أنه:

- استقرأ بعض ظواهر اللغة الحجازية والتميمية في القرآن.

- قال بتعاور اللغات.

- قال بتداخل اللغات.

- فضَّل بعض اللغات على غيرها؛ لكونها أقيس.

ثامنًا: اعتمد ابن مالك على بعض أنماط القياس، منها قياس العلة والشبه والطرد والتمرين. وأكثر هذه الأنواع دورانًا في كتبه هو قياس الشبه.

تاسعًا: راعى ابن مالك المسموع في باب القياس، فذهب إلى أن:

- الأسلوب المختلف فيه يقاس على الأساليب المتفق عليها الواردة عن العرب.

- المسموع المخالف للقياس يقبل ولا يقاس عليه.

- غير المسموع الموافق للقياس يقبل ولا يقاس عليه.
- ما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه.

عاشرا: الأصل عند ابن مالك عدم القياس على الشاذ، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل في بعض الأحيان.

حادى عشر: يتسم ابن مالك في تعليلاته بالميل إلى السهولة، والبعد عن الإطالة؛ ولذا فأكثرُ العلل دورانًا عنده هى العلل الأول التي ذكرها الدينورى. وقد منع التعليل بالعلة القاصرة، كما أنه رأى:
- كون العكس شرطًا في العلة.
- كون العلة هى الموجبة للحكم في المقيس عليه.

ثاني عشر: للإجماع دور بارز عند ابن مالك، فهو يأتى في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية. وقد أكثر ابن مالك من مسائله، كما أنه احتج بأنواع أخرى من الإجماع، منها إجماع العرب، وإجماع أهل اللغة، وإجماع القراء.

ثالث عشر: عد ابن مالك الاستصحاب من الأدلة المعتبرة في إثبات القواعد. وقد صرح به، واعتمد عليه في كثير من المواضع، كما أنه كان دائم التنبيه على الأصل مما جعله كثير الاستصحاب له.

رابع عشر: وضع ابن مالك قواعد عامة للتوجيه، تشمل جميع الأصول النحوية، ولا تختص بباب واحد من أبواب النحو، فهى قواعد عامة يصلح تطبيقها على الأبواب والجزئيات. وهذه القواعد تعد عصارة فكر ابن مالك وخلاصة ما توصل إليه بعد سبر غور جزئيات هذا العلم ودقائقه.

وبعد: فلقد خرجت هذه الدراسة بصورة نرجو أن تكون صادقة عن موقف ابن مالك من أدلة النحو الإجمالية.

هذا وبالله التوفيق في البدء والنهاية عليه توكلت وإليه أنيب.



قائمة بأسماء المراجع

- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية د/ فاضل صالح السامرائي. الطبعة الأولى. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٠م، بغداد.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. د/ أحمد مكي الأنصاري، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو د/ عبدالفتاح شلبي – ط. دار نهضة مصر.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي – طبعة القاهرة ١٣٥٩هـ.
- أخبار النحويين البصريين للسيرافي ت ٣٨٦هـ: بيروت ١٩٣٦م.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي. تحقيق د/ مصطفى النماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي. تحقيق د: عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. بيروت ط. أولى ١٩٨٥م. وطبعة حيدر آباد الدكن ١٣٥٩هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. ط أولى سنة ١٩٨٧.
- الأصول دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د/ تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم. منشورات الجامعة الليبية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- أصول النحو العربي د/ محمد خير الحلواني. الناشر الأطلسي ١٩٨٣هـ.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث د/ محمد عيد. عالم الكتب. القاهرة ١٩٨٩م. الطبعة الرابعة.
- أصول النحو العربي. د/ محمد نحلة – النشر: دار العلوم العربية. ط أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.** تحقيق د/ زهير غازي سالم. عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الإغراب في جدل الإعراب للأنباري** – تحقيق: سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٧م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي**، مطبعة دار المعارف النظامية – حيدر آباد وطبعة دار المعارف لصاحبها – أبو الحسنات – سوريا – حلب.
- **الأمالي الشجرية**، لضياء الدين المعروف بابن الشجري ت ٥٤٢هـ تصحيح حبيب عبدالله بن احمد العلوي وغيره – دار المعارف العثمانية سنة ١٣٤٩هـ.
- **الأمالي لأبي علي القالي.** دار الكتاب العربي، بيروت.
- **أمالي المرتضى** (غرر الفوائد ودرر القلائد) الشريف المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي – بيروت.
- **إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي** ت ٦٤٦هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة ١٩٥٠م).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري**، ط: دار الكتب العلمية. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، والطبعة التي بإشراف إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **أوضح المسالك في ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ - المكتبة العصرية صيدا – بيروت. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.
- **البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.** ط: دار الفكر . ط ثانية.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.** دار الفكر – ط: ثانية ١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- **البيان والتبيين للجاحظ** ت ٢٥٥هـ شرح: عبدالسلام هارون. مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر والنشر / القاهرة.
- **تاريخ آداب العرب للرافعي.**
- **تاريخ الأدب** لكارل بروكلمان. نقل د. رمضان عبدالتواب. دار المعارف ط. ثالثة.

- **تاريخ الإسلام** لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ. تحقيق د: عمر عبدالسلام تُدْمُري. الناشر: دار الفكر العربي. ط ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. ومطبعة السعادة ١٣٦٩م.
- **تاريخ نجد** للألوسي.
- **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي مطبعة. عيسى الحلبي وشركاه.
- **تفسير القرطبي**. طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** للدماميني (مخطوط بدار الكتب نحو ١٠١٠).
- **تهذيب اللغة** لأبي منصور الأزهري. الدار المصرية للتأليف والترجمة. مطابع سجل العرب – القاهرة.
- **التوجيه النحوي عند ابن مالك في (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)** – دراسة للدكتور / محمد عبدالمجيد الطويل. الناشر دار الثقافة العربية – القاهرة، ط أولى ١٩٩٣.
- **التوطئة** لأبي علي الشلوبين. تحقيق: يوسف أحمد المطوع. الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ استانبول ١٩٣٠م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** – مراجعة: طه عبدالرءوف سعد – المكتبة التوفيقية الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق: عبدالعالم سالم مكرم. دار الشروق. بيروت ١٩٧١م.
- **الحجة في علل القراءات السبع** لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ. تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ط ثانية.
- **الحماسة الشجرية** لابن الشجري. طبعة حيدر آباد – الدكن، ومنشورات وزارة الثقافة – دمشق.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي.** تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي – القاهرة. ط ثانية. والمطبعة الأميرية – القاهرة.
- **الخصائص لابن جني.** تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين.** منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٠هـ.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم.** تأليف: محمد عبدالخالق عضيمة. دار الحديث. القاهرة المركز الإسلامي للطباعة.
- **الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة.** د/ غنيم غانم عبدالكريم الينعاوي.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني.** حيدر آباد الدكن ١٩٧٢م.
- **ذيل الأمالي والنوادر.** جمع خليل إبراهيم العطية، وعبدالله الجبوري. مطبعة دار البصري.
- **رأى في بعض الأصول اللغوية والنحوية.** للأستاذ عباس حسن. جامعة الملك فؤاد. مطبعة العالم العربي بالقاهرة.
- **الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسي،** تحقيق د: شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة.
- **السبعة في القراءات لابن مجاهد ت ٣٢٤هـ.** تحقيق . د: شوقي ضيف – دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.** د: خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.** تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. مكتبة دار التراث.
- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.** تحقيق. د: عبدالرحمن السيد ود: محمد بدوي المختون – هجر للطباعة. ط أولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. طبعة دار إحياء الكتب العربية.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ت ١٠٦٩هـ - مطبعة الجوانب (استانبول) ١٢٩٩هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري. مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. دار المأمون للتراث. ط أولى.
- شواذ بن خالويه (مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالويه) نشره. ج برجشتراسر.
- الشواهد والاستشهاد في النحو. د: عبدالجبار النايلة – الناشر: جامعة بغداد ١٩٧٥م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق. د: طه محسن ١٤٠٥هـ - ١٩٨١م. بغداد. وزارة الأوقاف.
- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. بدران للطباعة – بيروت.
- صفة جزيرة الأندلس، لأبي عبدالله بن عبدالله بن عبدالمنعم الحميري، تصحيح: إ. لافي بر وفَنْصَال.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. محمود شكري الألوسي. دار صعب – بيروت.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي د/ محمد حماسة عبداللطيف.
- الضعيف الجامع وزيادته للشيخ ناصر الدين الألباني. طبعة: المكتب الإسلامي.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ت ٨٣٣هـ - عنى بنشره. ج. برجستر اسر. مكتبة المتنبي – القاهرة.
- غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي.
- في أدلة النحو، د: عفاف حسانين. الناشر: المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦م. ط أولى.

- في أصول النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م - طبعة ثانية.
- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني. د/ سهير محمد خليفة. ط أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، لابن طالون الصالحي.
- القياس في الدرس اللغوي. د: طاهرة سليمان حمودة. الدار الجامعية – الإسكندرية.
- القياس في اللغة العربية. د: محمد حسن عبدالعزيز.
- القياس في اللغة العربية للشيخ: محمد الخضر حسين. الناشر: المطبعة السلفية/ القاهرة ١٣٥٣هـ.
- الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون. الناشر مكتبة الخانجي. ط: ثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. وط: دار الجيل – بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ت ١٠١٧هـ - طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.
- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري – تحقيق سعيد الأفغاني.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٠م.
- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. تحقيق على النجدي وآخرين – طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، الدكتور عبدالرحمن السيد. دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. د: مهدي المخزومي. بغداد ١٩٥٥م.

- المزهر في علوم اللغة للسيوطي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، وطبعة دار التراث. تحقيق: محمد احمد جاد المولى وآخرين.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين ابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات مطبوعات مركز البحث العلمي / مكة.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧هـ تحقيق احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م. ط: ثانية.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق: د: عبدالجليل عبده شلبي. دار الحديث. ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤.
- معجم شواهد العربية للأستاذ عبدالسلام هارون.
- معجم القراءات القرآنية. إعداد د: أحمد مختار عمر، ود: عبدالعال سالم مكرم الناشر: عالم الكتب. ط ثالثة ١٩٩٧م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية. بيروت. وطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- مفاتيح الغيب للفخر الرازي. ط: دار الفكر.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ت ٥٣٨هـ تقديم بديع إميل يعقوب منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمد بن احمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر - بيروت. وطبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة.
- المقتضب للمبرد. تحقيق الأستاذ: محمد عبدالخالق عضيمة. طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
- المنصف في شرح التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى طبعة: مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٥٤م.
- منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف دار الرشيد للنشر ١٩٨١م الجمهورية العراقية.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري – تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع. الفجالة. القاهرة. مطبعة المدني.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ت ٨٣٣هـ دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- نظرات في اللغة والنحو. طه الراوي. المطبعة التجارية بيروت.
- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري. تحقيق إحسان عباس بيروت. ط
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق احمد شمس الدين. دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.

رسائل:

- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي: د/ مصطفى أحمد عبدالعليم، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم / جامعة القاهرة.
- الاستصحاب في النحو العربي، إعداد: تامر عبدالحميد، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم / جامعة القاهرة.
- أصول النحو في معاني القرآن للفراء للدكتور/ محمد عبدالفتاح العمراوي. رسالة ماجستير بكلية دار العلوم / جامعة القاهرة.
- موقف النحاة من القراءات القرآنية. د/ شعبان صلاح. رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم.
- نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة. د/ عبدالرحمن السيد. رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم / جامعة القاهرة.
- وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصري وفروعه. د/ جعفر نايف عبانيه رسالة ماجستير بكلية الآداب / جامعة القاهرة.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم أ.د أحمد محمد كشك	٣
تمهيد	(٥-١٧)
المبحث الأول: ابن مالك وآثاره	٥
المبحث الثاني: أصول النحو	١٢
● **الفصل الأول: السماع**	(١٨-١٥٠)
المبحث الأول: القرآن وقراءاته	٢١
موقف ابن مالك من القرآن الكريم وقراءاته	٣٤
المبحث الثاني: الحديث النبوي	٧٧
موقف ابن مالك من الحديث النبوي	٨٤
المبحث الثالث: كلام العرب	١٠٦
● **الفصل الثاني: القياس**	(١٥١-٢٠٩)
المبحث الأول: القياس عند ابن مالك	١٦١
المبحث الثاني: أركان القياس	١٧٨
● **الفصل الثالث: العلة النحوية**	(٢١٠-٢٧١)
المبحث الأول: العلل الأول عند ابن مالك	٢١٧
المبحث الثاني: من مسائل العلة	٢٦١
● **الفصل الرابع: الإجماع والاستصحاب**	(٢٧٢-٢٩٢)
المبحث الأول: الإجماع	٢٧٢
المبحث الثاني: الاستصحاب	٢٨٥
● **الفصل الخامس: قواعد الاستدلال**	(٢٩٣-٣٤٠)
● **الخاتمة**	(٣٤١-٣٤٤)

من إصدارات مكتبة الآداب



تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - روزاليوسف ... ودار الأم للكتاب ٢٨شارع الدقى ت:٣٣٣٥٩٧١٩